هاني سليمان

العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

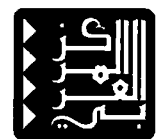


المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العلاقات المدنية - العسكرية
والتحول الديمقراطي
في مصر بعد ثورة 25 يناير

العلاقات المدنية - العسكرية
والتحول الديمقراطي
في مصر بعد ثورة 25 يناير

هاني سليمان





الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سليمان، هاني

العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير/ هاني سليمان.

120 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 107-114) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-044-4

1. العلاقات المدنية العسكرية - مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011 - 2. مصر - الجيش - تاريخ. 3. الديمقراطية -- مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011 - 4. القوات المسلحة - مصر - النشاط السياسي. 5. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011 - أ. العنوان.

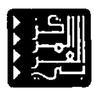
322.50962056

العنوان بالإنكليزية

Civil-Military Relations
and the Democratic Transformations
in Egypt Post January 25

by Hani Suleiman

الناشر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 00961 1 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/ يوليو 2015

المحتويات

مقدمة

شهدت المنطقة العربية احتجاجات شعبية واسعة منذ أواخر عام 2010 أدت إلى إطاحة أنظمة سلطوية عتيدة، كما في تونس ومصر وليبيا واليمن، وتزعزعت أركان أنظمة أخرى، كما في سورية. وفي هذه الاحتجاجات كلها التي أُطلق عليها «الربيع العربي»، كان للمؤسسة العسكرية دور مهم، لكن على نحو مختلف[1]. ففي مصر، انحاز الجيش إلى الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، الأمر الذي أدى إلى إطاحة حسني مبارك بعد 18 يومًا من اندلاعها، لكن الجيش لم يدع المشهد السياسي للمدنيين، بل انخرط في العملية السياسية وتولّى إدارة المرحلة الانتقالية. وحتى بعد انتخاب محمد مرسي، أول رئيس مدني منذ أكثر من نصف قرن، في الأول من تموز/ يوليو 2012، ظل الجيش طرفًا فاعلًا في المشهد السياسي، إلى أن عزله في الثالث من تموز/ يوليو 2013، في إثر احتجاجات شعبية اندلعت في 30 حزيران/ يونيو.

يثير الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية، ولما تزلْ، منذ تنحّي مبارك، من

---

(1) للاطلاع على الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في هذه الدول، انظر: بشير عبد الفتاح، «الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية،» السياسة الدولية، العدد 184 (نيسان/ أبريل 2011)، الملحق. وانظر أيضًا أمين محمد حطيط، «المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)،» في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 219-241. وكذلك العدد الذي خصصته دورية *Journal of Strategic Studies* لدور الجيوش العربية في الانتفاضات العربية: *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (2013).

جديد، قضية دور الجيش في السياسة، وهي القضية التي برزت على الصعيد العربي في حقبة قيام الدولة الوطنية والتحرر من الاستعمار، نتيجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول عربية وحكم العسكريون في عدد منها. وتجدد طرح هذه القضية مرة أخرى منذ تسعينيات القرن العشرين، في سياق سعي أدبيات التحول الديمقراطي لاستقصاء أسباب عدم لحاق المنطقة العربية بموجة التحول الديمقراطي التي عرفتها مناطق مختلفة من العالم منذ أواسط السبعينيات حتى منتصف التسعينيات. واعتبرت تلك الأدبيات العلاقات المدنية العسكرية من العوامل المؤثرة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

أما على الصعيد المصري فكانت العلاقات المدنية - العسكرية ودور العسكريين السياسي من القضايا المثارة منذ ثورة الضباط الأحرار في 23 تموز/ يوليو 1952، واستمر طرح هذه القضية في الكتابات البحثية والسجال السياسي في الحقب التالية، ولا سيما بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967. واشتد السجال في شأنها في الأيام الأولى التي أعقبت تنحّي مبارك عن السلطة وتسليمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 11 شباط/ فبراير 2011؛ إذ حين ثار قطاع واسع من الشعب المصري ضد نظام مبارك، رافعًا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، كان يطمح إلى الحرية وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على حكم القانون واحترام الحريات والكرامة الإنسانية، فضلًا عن تحقيق العدالة الاجتماعية (وهي المطالب التي لخّصها الشعار الذي رُفع في ساحة التحرير في وسط القاهرة «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»)؛ ولا شك في أن دور المؤسسة العسكرية في العملية الانتقالية وفي النظام الديمقراطي المنشود كان من الإشكاليات الرئيسة التي طرحت منذ ذلك اليوم. كما لا شك في أن هذه القضية ستظل على جدول أعمال أي نقاش يتناول المرحلة الانتقالية ومستقبل العملية السياسية في مصر. وتمثل هذه الدراسة مساهمة علمية في هذا النقاش.

مشكلة البحث وأسئلته

تقوم إشكالية البحث على أن لعامل العلاقات المدنية - العسكرية شأن مهم في تحديد مسار عملية التحول الديمقراطي في مصر منذ ثورة 25 يناير (2011)،

بل إن لهذا العامل الثقل الأكبر في تحديد النتيجة المستقبلية لهذه العملية، إما باتجاه الديمقراطية الراسخة وإما بالارتداد إلى النظام السلطوي وإما باتجاه النظام الهجين[2].

وينشد البحث الإجابة عن سؤال رئيس: ما هو الأنموذج الملائم لحسم العلاقات المدنية - العسكرية على النحو الذي يجعلها داعمةً مسار التحول الديمقراطي في مصر؟ وينبثق من هذا السؤال أسئلة فرعية: ما طبيعة علاقة الجيش بالسياسة والحكم في مصر وسماتها؟ وما الأسباب والأهداف التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في سير المرحلة الانتقالية منذ تنحي مبارك؟ وكيف تنظر المؤسسة العسكرية إلى دورها في النظام السياسي؟ وما موقف القوى السياسية والمدنية المختلفة من دور العسكر السياسي؟ وما مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية وتداعياتها على التحول الديمقراطي في مصر؟

أهداف البحث

يركز هذا البحث على تناول عامل واحد من العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، انطلاقًا من رؤية تقوم على أن العلاقات المدنية - العسكرية هي العامل الذي له الوزن الأثقل في فهم مستقبل النظام السياسي في مصر وتحديده. وبناء عليه، يسعى البحث إلى تحليل طبيعة المؤسسة العسكرية المصرية وسماتها وتحولات دورها في النظام السياسي في تاريخ مصر المعاصر، خصوصًا منذ ثورة يوليو (1952) حتى نهاية حكم حسني مبارك؛ ودراسة السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية منذ ثورة يناير (2011)؛ واستقصاء نظرة العسكريين والأطراف السياسية المحلية إلى طبيعة دور المؤسسة العسكرية؛ واستكشاف مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية وتأثيرها في التحول الديمقراطي.

---

(2) النظم الهجينة (Hybrid Regimes) هي النظم التي أفرزتها الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، والتي تجمع بين شكلية الإجراءات الديمقراطية وجوهر الممارسات السلطوية؛ بعبارة أخرى هي خليط بنسب متفاوتة بين النظم الديمقراطية والنظم التسلطية، بحيث تقع في المنطقة الرمادية بينهما. انظر: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 83.

أهمية البحث

يُضاف هذا البحث إلى الأدبيات التي تتناول قضية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية في ظل ثورات «الربيع العربي» التي «تُعدّ بلا شك علامة فارقة تفصل بين - ما قبل - و - ما بعد - في تاريخ المنطقة»[3]. ويُعدّ عامل العلاقات المدنية - العسكرية من أهم العوامل التي تحدد مسار التحول الديمقراطي في مصر، ومما يعزز صحة هذا القول صيرورة الحوادث منذ تنحّي مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فإن سعي البحث لاستقصاء العثرات والاستعصاءات في مسار الثورة المصرية، واستخلاص الدروس والعبَر منها، ولا سيما في ما يخص مسار العلاقات المدنية - العسكرية، ربما يفيد في تسديد الحراك الديمقراطي في مصر أولًا، وربما تكون له انعكاساته على بلدان «الربيع العربي» وباقي العالم العربي، بالنظر إلى أهمية مصر بسبب موقعها الجيوسياسي، وثقلها الديموغرافي والسياسي والاقتصادي، ودورها المركزي في العالم العربي.

فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضيتين رئيستين: **الأولى**، إن تقليص النفوذ السياسي للجيش في مصر مرهون بشكل رئيس بتعزيز المؤسسات السياسية في الدولة وتقوية الأحزاب والقوى السياسية، الأمر الذي يمنع حدوث فراغ سياسي يُغري الجيش بالتقدم إلى ملئه؛ وبناء عليه، كلما ترسخت المؤسسات والقوى السياسية، تراجع نطاق تدخل الجيش في المجال السياسي المدني. والثانية، أنه كلما حصل توافق وطني بين النخب والقوى السياسية، ولا سيما بين العلمانية والإسلامية، يقوم على مدنية الدولة وإبعاد الجيش من السياسة، تزداد إمكانية إعادة التوازن إلى العلاقات المدنية - العسكرية.

---

(3) بهجت قرني، «مقدمة»، في: بهجت قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 38.

منهج البحث ومصادره

تشمل أدبيات العلاقات المدنية - العسكرية عددًا من المقاربات لفهم هذه العلاقات وتحولاتها، ويعتمد هذا البحث في محاولته دراسة العلاقات المدنية - العسكرية في مصر وتحولاتها المستقبلية وتأثيرها في التحول الديمقراطي، مقولات مقاربتين من هذه المقاربات: المقاربة الثقافية ومقاربة المؤسسة العسكرية. ويشمل الإطار التحليلي في الفصل الأول تفصيلًا وافيًا لهاتين المقاربتين ودواعي استخدامهما.

باعتبار أن البحث يركز على الحالة المصرية، فإنه يستخدم أداة دراسة الحالة (Case Study). أما في ما يخص مصادر البحث فيعتمد أساسًا على المصادر المكتبية التي تشمل البحوث والدراسات التي عالجت موضوع العلاقات المدنية - العسكرية بصفة عامة، والدراسات والتقارير والمقالات أيضًا التي ركّزت على الحالة المصرية. كما يستند إلى المصادر الصحافية التي توفر معلومات أولية عن الحوادث والتطورات السياسية، فضلًا عن المصادر الإلكترونية.

الأدبيات السابقة

تقسم الأدبيات السابقة إلى نوعين رئيسين: الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية - العسكرية والدور السياسي للجيش المصري بين ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو وحكم حسني مبارك؛ وتلكم التي ركزت على دور الجيش والمؤسسة العسكرية في العملية السياسية منذ ثورة 25 يناير. ثمة عدد وافر من الأدبيات التي تناولت الحقبة التي سبقت الثانية، من أبرزها كتاب أنور عبد الملك، مصر مجتمع عسكري (صدر بالفرنسية في عام 1962 وترجم إلى الإنكليزية في عام 1968)[4]. ونظرًا إلى أن هذا البحث يناقش موضوع العلاقات المدنية - العسكرية

---

(4) انظر: Anouar Abdel-Malek, *Egypt, Military Society: The Army Regime, The Left, and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York, NY: Random House, 1968).

في هذا الكتاب يدرس عبد الملك دور الجيش والضباط بشكل أكثر تحديدًا في المجتمع والسياسة منذ ثورة 1952. ويطلق على مجتمع ما بعد الثورة «المجتمع العسكري» انطلاقًا من سيطرة النخبة من ضباط يوليو وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري. ويطبق عبد الملك المنهج الماركسي في دراسته لتجربة النظام العسكري في مصر بين عامي 1952 و1962، لذا نجد أنه ركّز على التبدلات =

في مصر في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، سنركز على الأدبيات التي تطرقت إلى هذه العلاقات في ظل المتغير الجديد. ومن أبرز الدراسات في هذا المجال دراسة حازم قنديل بعنوان «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين»[5] التي يقارن فيها بين سياق ثورتي 1952 و2011، من أجل تحليل وتوقع توجهات الجيش المصري وسلوكه في مرحلة ما بعد ثورة 2011. ويستبعد قنديل في هذه الدراسة احتمال عودة الضباط على صهوة الجواد السياسي لتأسيس نظام سلطوي كما فعل أقرانهم في الخمسينيات، بسبب التغيرات التي طرأت على الجيش منذ ثورة يوليو 1952، ولا سيما في عهد مبارك. ويرى المؤلف أن مبارك قوّض سلطة الجيش السياسية والمؤسسية لحساب الحزب الحاكم وجهازه الأمني من أجل منع حدوث أي انقلاب ولحماية مصالح توريث عائلته. ويخلص المؤلف إلى أن الجيش المصري سيستغل فرصة سقوط نظام مبارك لاستعادة نفوذه واستقلاليته وحماية مصالحه المؤسسية، لكنه لا يتسم بالقدرة على تلبية المطالب الشعبية للإصلاح لأنه لا يملك رؤية أو أدوات تمكّنه من إعادة هيكلة النظام.

أما دراسة جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان بعنوان «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا»[6] فتقارن بين الدور المركزي للقوات المسلحة في إبقاء الاستبداد وتفكيكه في مصر وإندونيسيا. واختار المؤلفان أن يجريا مقارنة من خلال منظور الدستورية (Constitutionalism) لأن الدساتير تقدم رؤية للحكم والإطار الذي تعمل فيه مؤسسات الدولة مثل الجيش. وبينما يكون

= الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها النظام العسكري. ومن المهم الإشارة إلى أن من يقرأ الكتاب يتبدى له أنه لا يوجد لدى عبد الملك اعتراض مبدئي على اضطلاع العسكريين بدور سياسي مباشر، وهذا - في ظني - عائد إلى أسباب عدة، أهمها: أن تلك الحقبة (حتى هزيمة عام 1967) لم تتسم برفض واسع لدور العسكر في السياسة والحكم، خصوصًا في سياق أهداف محاربة التبعية وبناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. كما أن المؤلف نفسه متأثر بانتمائه الأيديولوجي (الماركسي) المتناقض بالضرورة والليبرالية الغربية ونظريتها الديمقراطية.

(5) حازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» في: قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر، ص 217-247.

(6) جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» في: المصدر نفسه، ص 281-311.

للإصلاح الدستوري شأن مهم في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي، إذ تفيد التجربة الإندونيسية أن الجيش لا يزال يحتفظ بنفوذ سياسي على الرغم من خضوعه الرسمي للسيطرة المدنية، وهذا عائد إلى استقلال ميزانيته، وعدم خضوعها بالكامل لسيطرة البرلمان.

ترى الدراسة ضرورة إعطاء الأولوية في مصر لإصلاح الجيش وإخضاعه للحكم المدني، وتؤكد أن انخراط الجيش في العملية السياسية يشكل عقبة أساسية لنجاح المرحلة الانتقالية بعد رحيل مبارك. وينحو المؤلفان منحى مناقض لمنحى حازم قنديل، في ما يخص توجهات الجيش المصري المستقبلية، ويريان أن الجيش المصري قادر على إعادة هيكلة النظام في مصر، ويحاول فعل ذلك. ومع موافقة المؤلفين على فكرة أن قدرة الجيش المصري اليوم تقلّصت عما كانت عليه في عام 1952، إلا أنهما يؤكدان أن الجيش يبقى مؤسسة قوية، ولن يدفع في رأيهما بالإصلاحات التي تأتي على حساب مصالحه.

أما جمال عبد الجواد فيرى - بعد أن يتتبع في دراسته المعنونة «موقع الجيش في الدستور بعد الثورة»[7] المسار التاريخي لعلاقة الجيش المصري بالحيّز السياسي منذ ثورة يوليو 1952، الذي كان يدفع بالجيش إلى الانسحاب إلى خلفية المشهد والتحول إلى مصدر لعقيدة الأمن القومي وقاعدة للتجنيد السياسي - أن ثورة 25 يناير مهّدت السبيل لزيادة تدخل الجيش في السياسة، وأنه يقوم بهذا الدور انطلاقًا من رؤيته مصالح المؤسسة والمصلحة الوطنية. ولا يرجع عبد الجواد انسحاب الجيش بالكامل من السياسة نتيجة تصاعد التخوف من توجهات القوى الإسلامية وشكوك الجيش في القوى المدنية. ويقترح المؤلف حلًا لإشكالية العلاقة بين المدني والعسكري في النظام الديمقراطي الناشئ، هو إنشاء مجلس أعلى للأمن القومي يغلب على عضويته العسكريون، ويكون بمنزلة إطار آمن لمناقشة شواغل الجيش، وفي المقابل يضمن الجيش حماية مدنية الدولة. لكن الدراسة لم تقدم تفسيرًا لغائية

---

(7) جمال عبد الجواد، «موقع الجيش في الدستور بعد الثورة،» في: عمرو عبد الرحمن (تحرير)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية؛ 27 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، ص 55-66.

انخراط الجيش في السياسة؛ هل يهدف الجيش المصري بتدخله إلى الهيمنة على النظام أم أنه يسعى إلى تحصين موقعه فحسب بعيدًا عن مركز الجدل السياسي بعدد من الضمانات والإجراءات، تتعلق باستقلالية موازنته وعدم خضوعه للإشراف من أي جهة مدنية، وضمان عدم توريطه في خيارات عسكرية من دون إرادته؟

في المقابل، يرى يزيد صايغ، في دراسته «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر»[8] أن مصير العملية الانتقالية في مصر على المحك نتيجة الصراع بين المؤسسة العسكرية التي تسعى منذ تنحي مبارك إلى ترسيخ وصايتها على البلاد في الدستور، والسلطات المدنية التي تحاول انتزاع السلطة منها. وبعد أن يسلّط المؤلف الضوء على مناحي النفوذ السياسي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية خلال عهد مبارك، يخلص إلى ضرورة توصل محمد مرسي (حينئذٍ) والأحزاب السياسية إلى توافق على الحد من الصلاحيات الاستثنائية التي تسعى المؤسسة العسكرية إلى الحصول عليها من خلال الدستور، وكذلك ضرورة تثبيت الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع وأي مصادر أخرى للتمويل العسكري، مشددًا على أن جمهورية مصر الثانية لن تولد إلا بزوال جمهورية الضباط.

من الملاحظ أن الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية - العسكرية بعد ثورة 25 يناير ينظمها خيط يعتبر تدخل الجيش في حيّز السياسة معوّقًا للانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي، وهي في مجملها دعت إلى تقليص نفوذ الجيش وإخضاعه لسلطة المدنيين، لكن هذه الدراسات لم تقدم تصورًا عمليًا وواقعيًا لتحقيق هذه الغاية.

من هنا تأتي أهمية دراسة حمدي عبد الرحمن «نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: أفريقيا نموذجًا»[9] التي تحاول صوغ منظور للعلاقات المدنية - العسكرية يراعي التجارب التاريخية لدول أفريقيا وخصوصية سياقات

---

(8) انظر: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،» أوراق كارنيغي (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، آب/ أغسطس 2012، ص 1-40، على الرابط:
<http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf>, retrieved on December 7, 2013.

(9) حمدي عبد الرحمن حسن، «نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: أفريقيا نموذجًا،» في: واقع الأمة.. بين الثورات والمرحلة الانتقالية: تقرير ارتيادي (إستراتيجي) محكم يصدر سنويًا عن مجلة البيان، الإصدار العاشر (الرياض: منشورات مجلة البيان، 1433هـ/ 2013م).

التحول الديمقراطي فيها، «بعيدًا من حدية الإطار المعرفي الغربي السائد ونمطيته». ويعرض الباحث في سعيه إلى تطبيق منظوره الجديد على الدول الأفريقية، دول «الربيع العربي» وفي مقدمها الحالة المصرية، ويقترح إطارًا لإصلاح نمط العلاقات المدنية – العسكرية يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع: العسكر والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث يفترض هذا النمط الجديد تحديد أدوار كل طرف من أطراف هذه المعادلة الثلاثية ووظائفه. وإضافة إلى هذا الإطار، يؤكد الكاتب أهمية الجانب الدستوري في تحديد رسالة المؤسسة العسكرية ودورها، ويشدد على الدور غير المؤسسي وغير الرسمي في مساءلة المؤسسة العسكرية والرقابة عليها؛ فممارستها – بحسب الكاتب – لا تقتصر على السلطة التنفيذية أو البرلمان، بل يجب أن تشارك تنظيمات المجتمع المدني في ذلك.

أُعدت هذه الدراسات قبل الثالث من تموز/يوليو 2013، أي التاريخ الذي فرض وقائع جديدة في ما يخص دور المؤسسة العسكرية المصرية وعلاقتها بالسياسة. من هنا تأتي أهمية الدراسة التي أعدها أحمد عبد ربه وجدّتها: «العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟»[10] التي تطرقت إلى الفترة التي أعقبت عزل الجيش مرسي في 3 تموز/يوليو. وركّزت على قضية السيطرة المدنية، وتناولت الدوائر التي يدور في شأنها الصراع بين المدنيين والعسكريين والمتمثلة بصوغ السياسات العامة وتجنيد النخبة وتنظيم المؤسسة العسكرية والسيطرة على ملفي الأمن الداخلي والخارجي. كما سلّط الضوء على العوامل التي ربما ترجح أحد الطرفين على الآخر، مثل الدعم الشعبي أو توافق النخب، إلى جانب تقويم الاستراتيجيات التي اتبعها مرسي لفرض السيطرة المدنية على الجيش. وخلصت إلى أنه في ضوء العوامل المحيطة بالتنافس بين المدنيين والعسكريين في مصر، يبدو من الصعب فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في الأعوام المقبلة. وعالجت هذه الدراسة، مثل كثير من الأدبيات، قضية العلاقات المدنية – العسكرية من منظار

---

(10) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟،» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 2، العدد 6 (خريف 2013)، ص 145–166.

مطلق من دون الالتفات إلى خصوصية السياق المصري ومدى واقعية تطبيق معايير السيطرة المدنية على دولة تتعثر في مسار التحول الديقراطي، ولم تعرف الحكم المدني منذ أكثر من 60 عامًا، وافتقرت الدراسة إلى تصور عملي لفرض مثل هذه السيطرة.

هيكل البحث

في ضوء ما سبق، يضم البحث، إلى جانب المقدمة والخاتمة، أربعة فصول. يمثل **الفصل الأول** تمهيدًا نظريًا عن العلاقات المدنية - العسكرية وأثرها في التحول الديمقراطي، ويعرض النظريات والمقاربات التي طُرحت لتحليل هذه العلاقات، وتفسير أسباب تدخل الجيش في السياسة، كما يعرض الإطار التحليلي لدراسة العلاقات المدنية - العسكرية في الحالة المصرية.

يتتبع **الفصل الثاني** جذور علاقة الجيش بالسياسة والمجتمع في مصر، بدءًا بثورة الضباط الأحرار في عام 1952، وانتهاءً بعهدي السادات ومبارك. ويحاول هذا الفصل أن يستقصي تحولات العلاقة المدنية - العسكرية واستقراء السمات المحدِّدة لها في هذه الحقبة التاريخية.

أما **الفصل الثالث** فيعرض دور المؤسسة العسكرية منذ ثورة 25 يناير ويحلل موقف الجيش من الثورة، ودواعي هذا الموقف وأهدافه؛ كما يناقش السلوك السياسي للجيش (تحديدًا المجلس الأعلى للقوات المسلحة) في هذه المرحلة وكيفية إدارته المرحلة الانتقالية، وعلاقته بالقوى السياسية المختلفة، ثم موقفه إبان فترة حكم محمد مرسي. كما يتناول الدور السياسي للجيش منذ 3 تموز/ يوليو 2013، ويعرض وجهتي النظر تجاه ما حدث في ذلك اليوم (بين من يراه ثورة ثانية في مقابل من يراه انقلابًا عسكريًا مضادًا)، ويستقرئ وضعية الجيش وامتيازاته في التعديل الدستوري بعد عزل مرسي.

يحاول **الفصل الرابع** أن يضع سيناريوات لمستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في ظل وصول قائد الجيش إلى سدة الرئاسة، وتداعيات عودة النظام البريتوري على التحول الديمقراطي في مصر. كما يتتبع أثر العوامل الإقليمية والدولية في تحديد مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في مصر.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات المدنية - العسكرية

يروي محمد نجيب، أول رئيس لمصر بعد ثورة 23 يوليو (1952)، أنه عندما اشتد الخلاف بين زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس والملك فؤاد، وحلّ الملك البرلمان الذي يغلب عليه الوفد في عام 1929، تسلل سرًّا إلى بيت النحاس، وعرض عليه تدخل الجيش ومساندة الحزب لاقتحام البرلمان بالقوة، فرد النحاس: «أنا أفضّل أن يكون الجيش بعيدًا عن السياسة، وأن تكون الأمة هي المصدر الوحيد للسلطات»[1].

يُعدّ موضوع العلاقات المدنية - العسكرية أحد الفروع المعرفية، ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، ويبدأ يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية. هدفه التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جانب، والنخب والسلطة المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الأوضاع التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها على الوجه الأكمل، حيث تكون مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية متماسكة، مع خضوعها لرقابة السلطة المنتخبة وإشرافها على نحو يُهيّئ المناخ لترسيخ دعائم الدولة المدنية الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور بالنسبة إلى الأفراد كافة والمؤسسات كلها من دون استثناء[2].

من الملاحظ أن الأدبيات التي أسست هذا الحقل ركزت على موضوعين رئيسين: الفصل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات السلطة السياسية المدنية، والسيطرة

(1) انظر: محمد نجيب، كنتُ رئيسًا لمصر، ط 2 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984)، ص 46.

(2) بشير عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 79.

المدنية على المؤسسة العسكرية[3]. ولا شك في أن من أولى تلك الأدبيات وأهمها العمل الكلاسيكي لعالم السياسة الأميركي المعروف صامويل هانتنغتون الصادر في عام 1957: الجندي والدولة. ففي هذا الكتاب قدّم هانتنغتون نظريته عن «احترافية المؤسسة العسكرية» (Military Professionalism) التي تفيد أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون، من الناحيتين المادية والأيديولوجية، منفصلة عن المؤسسات السياسية، وتكون خاضعة للسيطرة المدنية (Civilian Control). ووفق هانتنغتون تتحقق السيطرة المدنية على القوات المسلحة في الدول الديمقراطية (مثل الولايات المتحدة الأميركية التي ارتكز في دراسته على تجربتها) من خلال ما سمّاها السيطرة الموضوعية (Objective Control) التي قوامها: تكريس مستوى عالٍ من الاحترافية العسكرية واعتراف ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني؛ وتبعية فاعلة من الجيش للقادة السياسيين المدنيين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الأساسية في السياستين الخارجية والعسكرية؛ واعتراف القيادة المدنية وإقرارها بالكفاءة المهنية للجيش واستقلاليته. ونتيجة المبادئ الثلاثة تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في المؤسسة العسكرية[4].

إلا أن عمل هانتنغتون التأسيسي هذا استمد أطره النظرية والتحليلية، مثل أدبيات كثيرة لاحقة، من تقاليد الديمقراطيات الغربية (دول أميركا الشمالية وغرب أوروبا) وتجاربها، فأكد الفصل بين المجالين المدني والعسكري، في حين كان يطغى على دول العالم النامي، في حقبة ما بعد الاستعمار، التداخل بين ذاكما المجالين، فكثير من الدول النامية عرفت تدخلًا للعسكر في الحكم والسياسة بأشكال مختلفة. وهذا ما دعا باحثين كثرًا إلى محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما الذي يدفع الجيش إلى التدخل في السياسة؟

---

(3) Andrew Cottey, Timothy Edmunds, and Anthony Forster, «The Second generation Problematic: Rethinking Democracy and Civil-Military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 29, no. 1 (Fall 2002), p. 32.

(4) Samuel P. Huntington: *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, 13th ed. (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 1998), pp. 80-85, and «Reforming Civil-Military Relations,» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds.), *Civil-Military Relations and Democracy* (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 3-4.

طُرحت تفسيرات عدة لتدخل العسكر في السياسة، بشكل مباشر أم غير مباشر؛ فبعضها ركز على أسباب وعوامل خارجية، مثل أثر التهديدات الخارجية لأمن الدولة في دفع العسكر إلى مثل هذا التدخل، أو الأحلاف العسكرية أو المساعدات العسكرية المقدمة من القوى الكبرى. واتجه بعضها الآخر إلى الأسباب والعوامل الداخلية، مثل الثقافة السياسية للمجتمع ودرجة المأسسة في الدولة، أو مدى قدرة القيادة السياسية المدنية على حيازة السلطة، أو خصائص المؤسسة العسكرية نفسها ودرجة حرفيتها، وكذلك الصورة التي يحملها الضباط عن دورهم ومكانتهم في المجتمع[5].

يمكن إجمال تلك التفسيرات في المقاربات الآتية:

- المقاربة الثقافية: تركز على الإطار الثقافي للمجتمع ورؤى الأمة - المجتمع تجاه الجيش ودوره، حيث تؤثر العوامل الثقافية والقيمية في طبيعة الدور الذي يقوم به الجيش في السياسة.

- المقاربة العالمية أو نظام الاختراق والتغلغل الخارجي: تتناول تأثير السياق العالمي والتفاعلات بين المؤسسة العسكرية والأطراف الخارجية في دور المؤسسة العسكرية في السياسة، مهما تكن طبيعة تلك التفاعلات؛ من حيث علاقات التدريب وتوريد الأسلحة والمساعدات العسكرية والاتفاقات الأمنية والتحالفات الاستراتيجية الجزئية أو الشاملة.

- مقاربة الدولة: محورها طبيعة الدولة وتشكلها وأنماطها: التابعة أم التحديثية أم التسلطية... إلخ، لكن من خلال التركيز على موقعها كمفهوم ونظرية وواقع سياسي واجتماعي، واتجاه فاعليتها الداخلية والخارجية. وتهتم بالبعد العسكري، بعدًا رئيسًا مستقلًا أكان أم فرعيًا تابعًا.

---

(5) للمزيد عن هذه التفسيرات، انظر: Mathurin C. Houngnikpo, *Guarding the Guardians: Civil-Military Relations and Democratic Governance in Africa* (London: Ashgate, 2010), p. 48.

وانظر أيضًا: Augustus Richard Norton and Ali Alfoneh, «The Study of Civil-Military Relations and Civil-Society in the Middle East and North Africa,» in: Carsten Jensen (ed.), *Developments in Cicil-Military Relations in the Middle East* (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008), pp. 14-19.

- مقاربة المؤسسة العسكرية: تبحث في المعطيات الذاتية الخاصة بالمؤسسة العسكرية. وتركز على عدد من المفردات: موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي والخبرة التاريخية والمعاصرة لتجارب المؤسسة العسكرية الحربية والسياسية وطبيعة النظام الأيديولوجي للمؤسسة العسكرية وطبيعة التفاعلات مع المؤسسات السياسية والقوى المجتمعية والمجتمع المدني[6].

سعت الأدبيات أيضًا إلى تحليل نماذج تدخل العسكر في السياسة في دول العالم النامي؛ فإحدى الدراسات حصرتها في أربعة نماذج: في **الأنموذج الأول** يمارس العسكر - مثل أي جماعة ضغط - تأثيرًا دستوريًا شرعيًا في الحكومة المدنية، للوصول إلى أهداف مثل زيادة الميزانية العسكرية. وفي **الأنموذج الثاني** يستخدم العسكر التهديد أو الابتزاز للوصول إلى الأهداف ذاتها. وفي **الثالث** يقوم العسكر بإحلال نظام محل آخر لأن السابق فشل في تلبية طلباته وشروطه. أما في **الأنموذج الرابع** فيطيح الحكم المدني ويتولى الحكم مباشرة[7].

في ضوء الانقلابات العسكرية التي حصلت في عدد كبير من الدول النامية[8]، اقترح إريك نوردلينغر (Eric Nordlinger)، في كتابه **الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات** (1977)، تصنيفًا ثلاثيًا لأنظمة الحكم الخاضعة للنفوذ العسكري (الذي سمّاه «البريتوري»[9])، كما يأتي: النظام الحَكَم (Moderator)، وفيه تظل

---

(6) اعتمدت في إيراد هذه المقاربات على: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 18-19.

(7) باكينام الشرقاوي، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكمًا سياسيًا،» في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 497.

(8) من إجمالي 200 انقلاب عسكري ناجح شهده العالم بين عامي 1949 و2010 استحوذت بلدان الجنوب وحدها على 192 انقلابًا منها. انظر: صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 78.

(9) البريتوريّة (Praetorianism) نسبة إلى الحرس البريتوري ذي النفوذ السياسي القوي في روما القديمة، وتعني الموقف الذي تمارس فيه المؤسسة العسكرية في مجتمع معين سلطة سياسية مستقلة، =

سيطرة العسكر على المناصب الحكومية محدودة، لكن الضباط يتمتعون بسلطة «فيتو» مهمة على القرارات الحكومية. أما في النظام الوصي (Guardian) فتكون سيطرة العسكر على الحكومة مباشرة وواسعة، لكنها مصمَّمة أساسًا للحفاظ على الوضع القائم، وأما في النظام الحاكم (Ruler)، فتكون سيطرة العسكر على الحكومة مباشرة وواسعة، ويقود الحكام العسكريون المجتمع نحو تحول اجتماعي - اقتصادي جذري[10].

أولًا: العلاقات المدنية - العسكرية في سياق التحول الديمقراطي

بدأت «الموجة الثالثة» للتحول الديمقراطي في دول جنوب أوروبا منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين، وانتشرت في أميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا في الثمانينيات، ثم تحركت إلى أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ وبينما كانت نسبة الدول التسلطية في العالم 68 في المئة في عام 1975، تقلصت في عام 1995 إلى 26 في المئة فقط[11]. وكانت العلاقات المدنية - العسكرية إحدى العوامل (الداخلية) المؤثرة في عملية انتقال معظم تلك الدول من أنظمة حكم سلطوية إلى أنظمة حكم ديمقراطية، لذا «واجهت الدول الديمقراطية الجديدة تحديًا صعبًا يتمثل في الحاجة القصوى إلى إصلاح العلاقات المدنية العسكرية»[12].

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخّل العسكر في الحياة السياسية معوّق لعملية التحول الديمقراطي، وتعدّ الديمقراطيات الغربية مثالًا في ما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي في ما يتعلق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية، إذ

= عن طريق الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها. لمزيد من التفصيل انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996)، ص 12.

(10) نقلًا عن: Kirk J. Beattie, «Egypt: Thirty-Five Years of Praetorian Politcs,» in: Constantine P. Danopoulos, *Military Disengagement from Politics* (London; New York: Routledge, 1998), pp. 204-205.

(11) ديفيد بوتر [وآخرون]، الدمقرطة: التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف (ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2011)، ص 15.

(12) Huntington, «Reforming Civil-Military Relations,» p. 4.

تقوم هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الراسخة على ركيزتين رئيستين: **الأولى**، الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية؛ والثانية، خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. وتتفرع من هاتين الركيزتين مبادئ ومحددات، من أهمها:

- أن النخبة السياسية التي تحظى بشرعية انتخابية هي صاحبة القرار في شأن تخصيص الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدفاع والقوات المسلحة.

- أن السلطات السياسية المدنية التي تحظى بشرعية انتخابية هي التي تنشئ الإطار القانوني الواضح للمؤسسة العسكرية.

- أن القوات المسلحة ليست فوق الدستور، بل تخضع له.

- أن هناك مؤسسات سياسية تمارس الإشراف والرقابة على القوات المسلحة؛ فعلى سبيل المثال في الجانب التنفيذي هناك مجلس الأمن القومي أو مجلس الدفاع القومي، وفي الجانب التشريعي هناك لجنة الشؤون الدفاعية في البرلمان.

- أن المؤسسة العسكرية جهاز محايد وغير منحاز سياسيًا، كما أن ولاءها يكون للدولة لا لفرد أيًا يكن منصبه، ولا لمجموعة من الأفراد (كحزب مثلًا).

- أن القواعد والتنظيمات والقوانين الخاصة بالمؤسسة العسكرية تنطبق حصريًا على أفرادها، ولا يخضع المدنيون لها.

- أن منصبي القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع يتولاهما سياسي مدني، وأن هذين السياسيَّين هما صاحبا القرار في تعيين الأفراد في المناصب العليا في القوات المسلحة، ويتمتعان بإمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

- أن ميزانية المؤسسة العسكرية وأوجه صرف مواردها المالية تخضع لرقابة السلطة التشريعية وتدقيق أجهزة المحاسبة المالية في الدولة، مثل باقي مؤسسات الدولة.

- أن العسكريين يحظون بالاستقلالية والسلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية الصرف.

- أن هناك قنوات قانونية لمشاركة العسكريين كمواطنين في السياسة، مثل التصويت في الانتخابات، أو تسلم المناصب التنفيذية، لكنْ بوصفهم أفرادًا لا ممثلين للمؤسسة العسكرية أو مؤيِّدين منها[13].

الواقع أن فرض هذه المبادئ في الديمقراطيات الناشئة ينطوي على تحديات جمة، ومن هنا ليس مستغربًا أن بعض تلك الدول التي تخلصت من أنظمة الحكم العسكرية لم ينجز الكثير في هذا المضمار. فعلى سبيل المثال بينما حلّت حكومات مدنية محل الحكومات العسكرية في 11 دولة من دول أميركا اللاتينية، إبان «الموجة الثالثة»، فإن أغلبية هذه الدول «أخفقت إلى حد الآن في نزع الخاصية التسييسية للجيش»[14]، وفي تحقيق المعايير الديمقراطية في مسائل مثل الميزانيات العسكرية والامتيازات الدستورية والاستقلالية التنظيمية للمؤسسة العسكرية.

تتصف عمليات التحول الديمقراطي ومعالجة العلاقات المدنية - العسكرية بأنها عمليات طويلة الأمد، ربما تمتد لأعوام، ففي البرتغال - على سبيل المثال - استغرق الأمر ثمانية أعوام، وفي البرازيل والأرجنتين نحو عشرين عامًا، أما في تركيا فنحو نصف قرن (منذ أول انقلاب عسكري في عام 1960 حتى إصلاح الدستور في عام 2010). كما تختلف تجارب الدول في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال سعت البرازيل إلى وضع الجيش تحت سلطة السلطة المدنية الشرعية بشكل كامل، في حين عملت الأرجنتين على تغيير عقيدة الجيش والفصل بين مسؤولية الدفاع ومهمات الأمن الداخلي، وانتهجت تشيلي طريقًا مزدوجة سعت إلى تغيير توجّهات المدنيين حيال الجيش وقبولهم احتكار العسكريين القوة المسلحة وتوفير مستوى من الحياة الكريمة لأفراد الجيش من جهة، في مقابل احترام العسكريين السلطة الشرعية وعدم انخراطهم في الحياة الحزبية[15].

---

(13) للمزيد عن هذه المبادئ والمحددات، انظر: Zdeněk Kříž, «Civilian-Military Relations in A Democracy», May 2, 2012 <http://www.eduinitiatives.org/sites/default/files/10.%20Kriz%20-%20Civilian-Military%20Relations%20in%20a%20Democracy.doc>, retrieved on December 6, 2013.

(14) بوتر [وآخرون]، الدمقرطة، ص 308.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا، 5-6 حزيران/ يونيو 2011»، ص 11 و41، على الرابط: =

هناك عدد من الأواليات التي تطبق - منفردة أو مجموعة - في مرحلة التحول الديمقراطي لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، أهمها:

- الدستورية: يعبّر الدستور عن القيم والقواعد الأساسية للحياة السياسية للأمة، ويُعدّ الإصلاح الدستوري من أدوات الانتقال إلى الديمقراطية، لذا يؤدي هذا الإصلاح دورًا مهمًا في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش ومهمته دستوريًا، والتأكد من أنه مسؤول في ظل حكم ديمقراطي أمام الشعب وممثليه. لكن ما يعيب هذه الأوالية أن النصوص الدستورية لا تتحول بالضرورة إلى واقع على الأرض، ففي بعض الأحيان يجري تجاهلها، أو أنها لا تطبق على نحو كامل، وبناء عليه يحتاج الإصلاح الدستوري إلى أن يُتبع بسياسات وإجراءات أخرى[16].

- ثقافة الاحترافية: تقيد الاحترافية العسكرية الجنود من انتهاك المبادئ والمعايير الديمقراطية. وبناء عليه، كلما كان لدى القوات المسلحة إحساس قوي بمهمتها الأساسية وأخلاقيات مهنتها، فإنها تطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية وتحترم القانون والسلطة المدنية[17]. وفي هذه الأوالية، تتجه النخبة العسكرية طوعًا إلى التزام ثقافة الاحترافية. وكما يقول هانتنغتون نفسه، بعد موجة التحول الديمقراطي الثالثة «أصبح هناك قبول وإقرار واسع بمبادئ الاحترافية العسكرية والسيطرة المدنية من طرف المؤسسات العسكرية نفسها في مختلف أنحاء العالم»[18]. ويؤدي التعليم (Education) وظيفة مركزية في تكريس ثقافة الاحترافية في المؤسسة العسكرية، ويُقصد به المعرفة العامة والمهارات والاتجاهات التي تمكّن المؤسسة

<http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic. = pdf>, retrieved on December 7, 2013.

(16) انظر: جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» في: بهجت قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 284؛ وكذلك:

Thomas-Durell Young, «Military Professionalism in a Democracy,» in: Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson (eds.), *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations* (Austin, TX: University of Texas Press, 2006), pp. 26-27.

(17) المصدر نفسه، ص 27.

(18) Huntington, «Reforming Civil-Military Relations,» pp. 6-7.

(والفرد) من القيام بالوظائف والمهمات المنوطة بها بفاعلية وكفاءة، والتي تشكّل القيم والسلوك الضروري للحفاظ على تناغم المؤسسة وأخلاقيتها وامتثالها للسلطة السياسية أيضًا؛ «فالتعليم العسكري الاحترافي يعزز لدى المؤسسة العسكرية تطبيق السياسة، وفي الوقت نفسه يشجع القادة العسكريين على النأي بأنفسهم عن السعي لصنع السياسة»[19].

- المعايير الاجتماعية (Societal Norms) والتجنيد (Conscription): بينما تحظى المؤسسة العسكرية بالشرعية بوصفها أداة ضرورية من أدوات الدولة، إلا أن مكانتها ترتكز على القبول الاجتماعي العام لها. وهذا القبول يتحقق بانعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية والإثنية والجغرافية للمجتمع. لذا يجري في مرحلة التحول الديمقراطي تبني سياسات تشجع المواطنين من الخلفيات المختلفة على الانضمام إلى الخدمة العسكرية، وفي الوقت نفسه تسعى المؤسسة العسكرية إلى غرس قيم المجتمع الأوسع في أفرادها. وربما يُصار في هذه الأوالية، إلى فرض التجنيد الإلزامي، على اعتبار أن التجنيد ربما يعمل على الحد من استقلالية المؤسسة العسكرية، لأن الجندي - المدني يمنح ولاءه الأساس للدولة أكثر من المؤسسة العسكرية[20].

- المجتمع المدني: في الدول التي تتجه نحو الديمقراطية، يضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في تكريس المبادئ والمُثل الديمقراطية والدفاع عنها. ولا شك في أن قيام منظمات المجتمع المدني بالنضال من أجل مدنية الدولة والحياة السياسية ومناهضة الحكم العسكري وتعبئة المجتمع ضده، يُساهم في تقويض نفوذ العسكر ويزيد الرقابة الشعبية على سلوكه[21]. فعلى سبيل المثال أدّت منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان إبان الحكم العسكري للأرجنتين (1976-1983)، كما كان لها الأثر الأكبر في دفع البرلمان لاحقًا إلى إلغاء قانون

(19) Karen Guttieri, «Professional Military education in Democracies,» in: Bruneau and Tollefson (eds.), ibid., p. 235.

(20) Young, «Military Professionalism in a Democracy,» p. 28.

(21) انظر: لاري دايموند، الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1995)، ص 16-19.

العفو عن الطغمة العسكرية الذي فرضه الجيش على الحكومة في نهاية الثمانينيات، فأدى هذا في نهاية المطاف إلى محاكمة كبار الضبّاط[22].

- الصحافة الحرة: تُعدّ حرية الصحافة في المجتمع الديمقراطي أداة حيوية للمواطنين وممثليهم للسيطرة على السلطة العسكرية. فإمكانية وصول الصحافيين إلى معلومات عن المؤسسة العسكرية ونشاطها (مع مراعاة المتطلبات المشروعة للأمن العملياتي) تمكّن الجمهور من فرض الرقابة وتشجعه على المساهمة في الجدل في شأن الإصلاح، ويضمن مساءلة المؤسسة العسكرية من المجتمع الأوسع لا من نخبة مهتمة قليلة فحسب. وبناء عليه، تؤدي الصحافة دورًا مهمًا في كبح المؤسسة العسكرية من أن تشكل بممارساتها واتجاهاتها المؤسسية مجتمعًا معزولًا، ماديًا أو معنويًا، وأن تكون أكثر تطابقًا مع القيم السائدة في المجتمع[23].

يجب التوضيح أخيرًا أن إصلاح العلاقات المدنية - العسكرية، أو إعادة التوازن بين المجالين المدني والعسكري، لا يعني تقويض المؤسسة العسكرية أو إضعافها، بل من المفترض أن تزيد إعادة التوازن هذه احترافية المؤسسة العسكرية وتعزز كفاءتها في أداء المهمات الأصلية التي أُنشئت من أجلها.

ثانيًا: الإطار التحليلي لدراسة الحالة المصرية

يرتكز هذا البحث على مدخل العلاقات المدنية - العسكرية لفهم ديناميات التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير واستشرافها؛ ففي الدول التي تتسم بدور تاريخي ومحوري للمؤسسة العسكرية يُعد حسم العلاقات المدنية - العسكرية من أبرز الإشكاليات في عملية التحول الديمقراطي وبناء النظام السياسي الجديد.

يأخذ البحث بالمقاربة الثقافية ومقاربة المؤسسة العسكرية في فهم العلاقات المدنية - العسكرية في مصر وتحولاتها؛ حيث يحظى الجيش المصري باحترام وتقدير عاليين في الذاكرة الجمعية للشعب المصري، إذ قام بدور محوري في بناء الدولة

---

(22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي،» ص 48-49.

(23) Young, «Military Professionalism in a Democracy,» 28-29.

واستقلالها الوطني، واضطلع بحماية المجتمع من الأعداء الخارجيين كما حصل في الاعتداء الثلاثي في عام 1956 والحروب الثلاث مع إسرائيل. لذا يُعدّ الجيش الملاذ والمنقذ إذا تفاقمت التهديدات الخارجية أو الداخلية على البلاد. وبتأثير هذه العوامل، ترى المؤسسة العسكرية المصرية نفسها لا مجرد حامٍ للبلد فحسب، بل حارسًا للمصالح الوطنية أيضًا وحافظًا لهوية البلد ومؤسساته. من هنا، لا يمكن تحليل مستقبل العلاقة بين الجيش والسياسة في فترة التحول الديمقراطي من دون أخذ هاتين المقاربتين في الاعتبار.

يتبنى هذا البحث مقولات أدبيات التحول الديمقراطي التي تعدّ تدخل العسكر في الحياة السياسة معوّقًا لعملية انتقال أي حكم سلطوي إلى الحكم الديمقراطي، لكنه مع ذلك ينتبه إلى خصوصية التجربة التاريخية المصرية وسياق الانتقال الديمقراطي فيها؛ فلا يمكن استنساخ أنموذج العلاقات المدنية – العسكرية الذي يقوم على الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات السلطة المدنية، وعلى سيطرة الثانية على الأولى، كما هو مطبق في الديمقراطيات الغربية الراسخة، على دولة لا تزال في طور التحول الديمقراطي. وبدلًا من الاتجاه نحو تطبيق أواليات السيطرة المدنية الموضوعية على المؤسسة العسكرية، السائدة في الدول الديمقراطية، كما وضّحها هانتنغتون سابقًا، نفضل التركيز على أواليات السيطرة الذاتية (Subjective Control) التي تُجرى عادة في الدول غير الديمقراطية، من خلال تعزيز النفوذ المدني عبر تسييس العسكر وربطهم مصالحهم بمصالح النظام المدني[24]، وهذه الأواليات «ليست دستورية أو قانونية وإنما هي نتاج تفاهمات وشراكات متبادلة بين النخب العسكرية والنخب المدنية والسياسية الحاكمة»[25].

لا يُغفل هذا البحث الشروط التاريخية والثقافية والمؤسسية – العسكرية التي تدفع بالجيش المصري إلى التدخل في الحكم والسياسة، والتي – من ثَمَّ – تجعل السيطرة المدنية التامة على المؤسسة العسكرية مهمة صعبة وتتطلب جهدًا ضخمًا

---

(24) عن مفهوم السيطرة الذاتية، انظر: Huntington, *The Soldier and the State*, pp. 80-85.

(25) حمدي عبد الرحمن حسن، «نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: أفريقيا نموذجًا،» في: واقع الأمة.. بين الثورات والمرحلة الانتقالية: تقرير ارتيادي (إستراتيجي) محكم يصدر سنويًا عن مجلة البيان، الإصدار العاشر (الرياض: منشورات مجلة البيان، 1433هـ/ 2013م).

ونضالات طويلة الأمد. وعوضًا عن التوتر والتصارع بين المدنيين والعسكريين على النفوذ وفرض السلطة، يمكن الاستفادة من منظور التوافق (Concordance) الذي طرحته ريبيكا شيف، والذي يقوم على التحاور والتكامل بين أطراف ثلاثة: النخبة العسكرية والنخبة السياسية والمواطنين (أو المجتمع المدني)، وفي حال اتفقوا – في رأيها – يُفضي هذا إلى تدخل عسكري أقل في السياسة[26]. ويمكن أن يُؤَسَّس هذا التوافق على تسوية بين النخبتين السياسية والعسكرية، تراعي هواجس المؤسسة العسكرية وتلبي مصالحها كمؤسسة، وفي الوقت نفسه تكرس مدنية الدولة والسياسة. لكن حتى يمكن التوصل إلى مثل هذه التسوية، لا بد من وجود منظمات سياسية قوية ترتكز على قاعدة اجتماعية واسعة، تكون موازِنة لقوة العسكر. ولأن الجيش يميل إلى ملء الفراغ الذي ينتج من عجز السياسيين وفشل القوى والمؤسسات السياسية، وفق أطروحة صامويل فينر في كتابه **الرجل على صهوة الجواد**[27]، فإن مآلات العلاقات المدنية – السياسية تتحدد بمدى قوة الأحزاب والقوى السياسية ونجاحها في تشكيل كتلة ديمقراطية مدنية في مواجهة الجيش وطموحاته السياسية.

لنتذكّر هنا أن قيام تحالفات وطنية واسعة من القوى السياسية الرئيسة كان أمرًا محوريًا في جُلّ حالات الانتقال الديمقراطي الناجحة (كما في الفيليبين والمكسيك وكوريا الجنوبية وتشيلي)، وفي الحالات التي فشل فيها الانتقال واستمر الجيش في التأثير في الحكم والسياسة، كان السبب الرئيس لذلك انقسام النخب والقوى السياسية وعدم وجود إجماع وطني على إخراج الجيش من السياسة، وعدم وجود بديل وطني يعتمد عليه الجيش. فالجيش لا ينسحب إذا كان متأكدًا من أن البديل ضعيف وغير قادر على السيطرة في ظل نظام حزبي منقسم وحياة سياسية تسودها الانقسامات السياسية والأيديولوجية (حالات بنغلاديش وباكستان وتايلند). كما

---

(26) ترى ريبيكا أن هؤلاء الشركاء الثلاثة يجب أن يتفقوا على أربعة عناصر: التكوين الاجتماعي للعسكريين ومدى تمثيله مختلف التباينات في المجتمع، وعملية صنع القرار السياسي ومدى مشاركة العسكريين فيها، ونهج التجنيد العسكري، والأنموذج العسكري بمعنى بنية المؤسسة العسكرية والقيم السائدة فيها. انظر الأطروحة بالتفصيل في: Rebeca L. Schiff, «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance,» *Armed Forces and Society*, vol. 22, no. 1 (Fall 1995), pp. 7-9.

(27) انظر: S.E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Poilitics* (New York: Frederick A. Praeger, 1962), pp. 21-22.

فشلت حالات انتقال أخرى نظرًا إلى تسييس بعض القوى السياسية الجيش أو عقد اتفاقات غير معلنة معه على حساب منافسيها[28].

ثالثًا: حدود المفاهيم

بقيت نقطة مهمة هي ضبط المفاهيم الرئيسة المستخدمة في هذا البحث: أولها مفهوم المؤسسة العسكرية الذي نقصد به المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة وفق المفهوم الفيبري، وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع. وعلى الرغم من أن بعض أدبيات التحول الديمقراطي تضم المؤسسة الأمنية، أي قوات وأفراد وزارة الداخلية والمخابرات، إلى المؤسسة العسكرية، فإننا في هذا البحث نفصل بينهما، لأن معطيات الحالة المصرية تفرض مثل هذا الفصل؛ فمنذ نشأة الدولة المصرية الحديثة ظلت المؤسسة العسكرية مستقلة عن المؤسسة الأمنية. ونلفت أيضًا إلى أننا نستخدم مفهوم المؤسسة العسكرية والجيش بالترادف، فلا يُقصد بالجيش هنا سلاح البر كفرع من فروع القوات المسلحة، علمًا أن بعض أدبيات التحول الديمقراطي تُجري هذا التفريق، لأنه في خبرة بعض دول الموجة الثالثة لُمس فرق في الثقافة الاحترافية والتوجهات الديمقراطية بين سلاح البر وسلاح الجو، لأسباب تتصل باختلاف معايير التجنيد والبنية المؤسسية؛ إلا أن هذا التفريق لا ينطبق على الحالة المصرية أيضًا.

المفهوم الثاني هو التحول الديمقراطي، فثمة دراسات تفرّق بين مفهومي الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) والتحول الديمقراطي (Democratic Transformation)، أو مفهوم الدمقرطة (Democratisation)، بالنظر إلى أن المفهوم الأول يشير إلى تحويل السلطة من يد الحكّام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، أي اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي والحكم الديمقراطي. ووفق هذا الرأي يتحقق الانتقال عادة بعد انهيار النظام القديم، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضماناته

---

(28) عبد الفتاح ماضي، «الانتقال من الحكم العسكري إلى الديمقراطية،» في: الديمقراطية والصحوة العربية الثانية (بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2012)، ص 120.

المتعارف عليها. وفي هذه الحال لا يتخلص النظام الديمقراطي الوليد من المشكلات كلها التي كانت قائمة قبل الانتقال، مثل تجاوزات العملية أو انخفاض الوعي السياسي أو تخلف الوسائل الإعلامية، أو بالطبع نفوذ المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. أما التحول الديمقراطي فمرحلة تالية على الانتقال الديمقراطي، وهي عملية ممتدة ربما تشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المعاكس[29].

لا نؤيد في هذا البحث التفريق بين مفهومي الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، فنستخدمهما كمترادفين، وهذا استخدام وارد في كثير من أدبيات التحول الديمقراطي؛ إذ إنهما يشيران بحسب تعريف هانتنغتون - إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي، وتبدأ هذه العملية منذ سقوط الحكم المطلق وبدء التدافع بين القوى المجتمعية المختلفة من أجل بناء النظام السياسي الجديد، وهذه العملية طويلة الأمد عادة، ونجد أنها استغرقت في بعض دول الموجة الثالثة أكثر من عقد من الزمان، حتى إنها ربما تشمل استعصاءات وارتدادات نحو الحكم السلطوي، كما حدث أيضًا في بعض تلك الدول.

أما المفهوم الثالث المستخدم في هذا البحث فمفهوم الديمقراطية الراسخة أو ترسيخ الديمقراطية (Consolidation of Democracy) الذي يشير في أوسع معانيه إلى عملية تطوير النظام الديمقراطي وتعزيزه حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرًا على الاستمرار ويجسد بشكل حقيقي وفاعل قيم الديمقراطية وعناصرها وأولياتها. وبلغة أخرى، يتضمن الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه[30].

---

(29) المصدر نفسه، ص 116-117.

(30) حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،» موقع مركز الجزيرة للدراسات، 14 شباط/ فبراير 2013، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm>, retrieved on December 7, 2013.

الفصل الثاني

الجيش والسياسة في مصر
الجذور والتحولات والسمات

بخلاف معظم الجيوش العربية التي ترافق تأسيسها مع إنشاء الدولة الوطنية في عقب الاستقلال عن الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين، يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد محمد علي باشا (1805-1840) حين قام «الجيش [المصري] بدور كبير في بناء مصر الحديثة»[1]. ومنذ ذلك التاريخ، شهدت مصر حدثين فارقين في ما يخص الدور السياسي للجيش: **الأول**، ثورة أحمد عرابي في 9 أيلول/ سبتمبر1881، والثاني ثورة الضباط الأحرار في 23 تموز/ يوليو 1952. ففي الأولى بادر عرابي ورفاقه من العسكريين الوطنيين إلى مطالبة الخديوي توفيق بإدخال إصلاحات عسكرية ووطنية، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوات البريطانية التي احتلت مصر في عام 1882 بعد هزيمة القوات المصرية بقيادة عرابي. أما الثورة الثانية فتعد «أهم نقطة تحول في تاريخ مصر المعاصر»[2]، إذ إنها جسّدت المرة الأولى في تاريخ مصر التي تسنّم فيها الجيش سدة الحكم. وعلى الرغم من أن ما حدث في 23 تموز/ يوليو هو «انقلاب عسكري» في أصله وحقيقته، فقد أُسبغ عليه وصف «الثورة»، نظرًا إلى التغيير الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الجذري الذي أحدثه حكم الضباط الأحرار، والتأييد الذي لقيه من جميع قطاعات الشعب، إلى حين على الأقل.

أحاول في هذا الفصل تتبع سمات علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة في مصر منذ ثورة 23 تموز/ يوليو 1952، والتحولات في هذه العلاقة في كل حقبة تاريخية حتى ثورة 25 يناير (2011).

---

(1) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» في: أحمد عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10.

(2) المصدر نفسه، ص 9.

أولًا: عهد جمال عبد الناصر

يصف أنور عبد الملك مصر في الحقبة الممتدة بين عامي 1952 و1967 بـ«المجتمع العسكري»، نتيجة سيطرة النخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة في المجتمع المصري. ويقسم تلك الحقبة ثلاث مراحل زمنية من حيث خصائص الدور السياسي لمجموعة الضباط: المرحلة الأولى تمتد بين عامي 1952 و1956؛ والمرحلة الثانية تصل إلى عام 1961؛ والثالثة تمتد حتى هزيمة حزيران/ يونيو 1967. في المرحلة الأولى اتصف العمل السياسي لمجموعة الضباط بالاستيلاء الكامل على جهاز الدولة، وتشكيل عناصر البرنامج الوطني الجذري، وإجراء تغييرات مهمة في هيكل السلطة واتخاذ القرار. وفي المرحلة الثانية اتصف النشاط السياسي لتلك المجموعة بانتزاع القرار السياسي بكاملها، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة، وتأكيد السيطرة على القرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، مع التشديد على مجمل الحياة العامة، والمجابهة مع التيارات الأيديولوجية الأخرى. أما الدور السياسي للضباط في المرحلة الثالثة فاتصف بسيطرة الكوادر العسكرية (الذين خلعوا بزاتهم العسكرية أو أولئك الذين احتفظوا بها) على مواقع رئيسة في الدولة، مؤلفين الأغلبية العظمى من شاغلي المناصب الرسمية السياسية والتنفيذية والدبلوماسية وغيرها[3].

هيمن العسكر على الحكم والسياسة والمجتمع طوال الفترة الممتدة بين عام 1954 وهزيمة حزيران/ يونيو 1967، إذ «كان الجيش بلا منازع أقوى عنصر مؤسسي داخل النظام السياسي، حيث أفرز الأعضاء الأساسيين في النخبة الحاكمة»[4]. فمن ناحية، عملت المجموعة العسكرية على «احتكار السلطة السياسية»[5]، ولا سيما أن النظام العسكري حلّ الأحزاب والمنظمات من دون

(3) انظر: أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، 1952-1973، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2005)، ص 22-23.

(4) روبرت سبرنجبورج، «الرئيس... والمشير: العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم،» في: عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر، ص 66.

(5) عبد الملك، المصدر نفسه، ص 16.

استثناء، واستبعد النخبة السياسية التقليدية؛ «فبحلول نهاية عام 1954، كانت المنظمات السياسية المدنية كلها، وكل الاتحادات الثانوية، قد حُلّت رسميًا أو رُوّضت»، كما أُقصي جميع السياسيين المدنيين عن الحلبة السياسية[6]. ومن ناحية ثانية، سيطر العسكريون على المناصب المدنية والوزارية وغيرها. وإضافة إلى رئاسة الجمهورية، تولى الضباط المناصب القيادية العليا كلها. فكان نواب الرئيس جميعًا من العسكريين، وكذلك الذين تولوا رئاسة الوزارة. وشغل العسكريون أيضًا أهم الوزارات، فضلًا عن أن نصف عدد المحافظين كان منهم، منذ تطبيق نظام الإدارة المحلية في أيلول/ سبتمبر 1961[7]. وعلى الرغم من أن العسكر استعانوا بمدنيين من الاقتصاديين والتكنوقراطيين في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن سلطة اتخاذ القرار كانت في نهاية المطاف في أيديهم (العسكر).

يشير مجدي حماد إلى اتجاهين ربما يبدوان متناقضين في ما يخص السلوك السياسي لقيادة ثورة يوليو: أولهما، تزايد تغلغل العسكريين في الحكومة وفي الأجهزة المدنية عمومًا؛ وثانيهما، إبعاد الجيش عن السياسة كهدف أساس من أهداف القيادة الجديدة في مصر بعد استقرار الأمر لها في الحكم. ويفسر هذا الأمر بأن «عملية زرع الضباط في الأجهزة المدنية كان محاولة لتأكيد ابتعاد الجيش أو إبعاده عن السياسة، حيث إن عملية الاستعانة بالضباط لإجادتهم وتفوقهم في الناحية الإدارية وانضباطهم في تنفيذ التعليمات كان اختيارًا للطريق السهل بدلًا من تكوين كادرات من خارج الجيش، إلى جانب أنه كان وسيلة لإبعاد بعض الشخصيات المؤثرة داخل الجيش»[8]. ويؤيد ناجي الغطريفي هذا الرأي، بالقول إن اضطرار مجلس قيادة الثورة إلى تعيين أعضاء التنظيم من رجال الصف الثاني والثالث، في وظائف مدنية، أهمها المناصب القيادية في القطاع العام ووزارة الخارجية، جاء «إما ترضية لطموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم، أو لتأمين النظام تحسبًا لتحركهم من أجل إسقاطه

---

(6) Kirk J. Beattie, «Egypt: Thirty-Five Years of Praetorian Politcs,» in: Constantine P. Danopoulos, *Military Disengagement from Politics* (London; New York: Routledge, 1998), p. 207.

(7) انظر: مجدي حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري 1952-1980،» في: عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر، ص 34-36.

(8) المصدر نفسه، ص 34.

أو زعزعة أركانه»[9]. ويبدو أن عبد الناصر وضع نصب عينيه الانقلابات المتكررة في سورية المجاورة، فسعى إلى تقويض أي فرصة للجيش للقيام بانقلاب عسكري، من خلال «إزالة ما به من نزعات سياسية»[10].

إلا أن المركز السياسي للجيش في مصر خضع لتغير في إثر هزيمة حزيران/ يونيو 1967؛ حين فرضت الهزيمة «نقاشًا علنيًا لمساوئ وأخطاء القيادات العسكرية»[11]، لا في الاستعداد للمعركة وإدارتها فحسب، بل في حكم البلاد وقيادتها أيضًا. وأصبح شغل الجيش «موقعًا مسيطرًا في السياسة المصرية... مرفوضًا بشكل عميق من كل الطبقات والمجموعات الشعبية»[12]. وهكذا، اتجه عبد الناصر بعد الحرب إلى «إدخال تعديلات على النظام السياسي»، من خلال تأكيد الصفة الاحترافية للجيش وتقليص دوره في السياسة وأجهزة الدولة، ولا سيما في إثر تخلصه من عبد الحكيم عامر وشبكة أنصاره من الضباط، وزيادة الصفة المدنية للحكم. فعلى سبيل المثال بينما كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين 66 في المئة إبان الحرب، تقلصت بعدها إلى 41 في المئة[13].

أدت هزيمة حزيران/ يونيو 1967 إلى «إعادة صياغة البنية المؤسسية للقوات المسلحة المصرية التي انتقلت من مرحلة قامت على عدم المؤسسية وغياب المهنية والحرفية إلى مرحلة جديدة تحققت فيها كل تلك المؤشرات الدالة على بناء الحرفية والمهنية، ومن ثم المؤسسية»[14]، وهذا ما ساهم في تحقيق الانتصار العسكري تاليًا في حرب 1973.

---

(9) ناجي الغطريفي، «رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر،» في: عاطف السعداوي (محرر)، نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر: بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، تقديم مصطفى كامل السيد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 183.

(10) عبد الله (محرر)، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» ص 11.

(11) المصدر نفسه، ص 12.

(12) عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، 1952-1973، ص 26.

(13) عبد الله (محرر)، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» ص 13.

(14) مصطفى علوي، «الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر،» مجلة الديمقراطية، العدد 52 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 45.

وفي هذا السياق، تجب الإشارة إلى مسألة مهمة هي التحول السوسيولوجي الذي أحدثته ثورة يوليو في المؤسسة العسكرية. فالثورة لم تُحدث ثورة اجتماعية في المجتمع المصري فحسب، بل أحدثت تغييرًا كبيرًا في السمات الاجتماعية للقوات المسلحة نفسها. وعمدت إلى تحطيم الأرستقراطية التي كانت تتصف بها القوات المسلحة قبل الثورة، وأتاحت مبدأ تكافؤ الفرص للجميع[15]. وكان «أول من انخرط في صفوف الجيش في مصر [في مرحلة الاستعمار الأوروبي] أبناء العائلات الميسورة من هواة ركوب الخيل والرياضة والنوادي المميزة»[16]، لكن نظام الثورة اتبع سياسة موسعة في التجنيد، فـ «فُتحت أبواب التطوّع في الجيش للجميع، فأمَّ العسكرَ، وخصوصًا صفوف الضباط، أولادُ الفئات المستحدثة، كموظفي الدولة، والمتعلمون من الفلاحين خريجو المدارس الثانوية والجامعات»[17]. ونتيجة هذا التحول، أصبح يُنظر إلى الجيش كمؤسسة وطنية جامعة وممثلة للنسيج الاجتماعي؛ الأمر الذي زاد من لُحمة المصريين بها.

ثانيًا: عهد أنور السادات

بعد أن تسلّم أنور السادات الحكم خلفًا لعبد الناصر، وفي عقب إطاحته في 15 أيار/ مايو1971 ما سمّاها «مراكز القوى» التي نازعته السلطة (وكان من بينهم وزير الحربية الفريق محمد فوزي)، سعى إلى تحييد الجيش وتعزيز سياسة «تخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية». فمن بين 35 شخصًا ألّفوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية من أصول عسكرية فقط[18]، ولم تزد نسبة الوزراء ذوي الخلفية العسكرية على 13 في المئة فقط من الوزارات كلها التي أُلّفت في عهد السادات[19]. كما خفّض السادات عدد

(15) حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري 1952-1980،» ص 31-33.

(16) فؤاد إسحق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، سلسلة بحوث اجتماعية (لندن: دار الساقي، 1990)، ص 25.

(17) المصدر نفسه، ص 26-27.

(18) عبد الله (محرر)، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» ص 13.

(19) سبرنجبورج، «الرئيس... والمشير: العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم،» ص 66.

العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية إلى 20 في المئة مما كان عليه الرقم في عصر عبد الناصر[20].

مع أن السادات عمل، في أعقاب حرب عام 1973، على ضمان إشراك المؤسسة العسكرية في مراحل عملية السلام كلها مع إسرائيل؛ مثلًا أدّى المشير عبد الغني الجمصي والمشير كامل حسين أدوارًا مهمة جدًّا في مفاوضات فك الاشتباك وفي محادثات السلام، على التوالي،[21] فأضحت مكانة المؤسسة العسكرية وتأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد في أدنى مستوياتها. وكانت هناك لحظات توتر بين الرئاسة والجيش. وخلال ما سُمّيت «انتفاضة الخبز» في كانون الثاني/ يناير 1977، لم يوافق قادة الجيش على التدخل واستعادة النظام في أنحاء البلاد، ومن ثم إنقاذ السادات من أزمة سياسية خطرة، إلا بعد أن وافق الرئيس على إلغاء تدابير التقشف الاقتصادي[22].

نتيجة توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل في عام 1978، حصل تراجع في دور الجيش المصري في الحرب، أفضى في النتيجة إلى تقليص الإنفاق العسكري بين عامي 1975 و1981[23]. من هنا واجه الجيش معضلة تغيير بعض عناصر عقيدته العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار دور بارز له في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولحل هذه المعضلة أُدمجت المؤسسة العسكرية في إطار الوظائف التنموية للدولة[24]. لذا أنشأ السادات، بقرار جمهوري رقم 32 لسنة 1979، «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية» التابع لوزارة الدفاع المصرية، بهدف «تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الحاجات الرئيسة للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها

(20) الغطريفي، «رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر،» ص 183.

(21) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 536.

(22) Steven A. Cook, *Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 73.

(23) الأيوبي، المصدر نفسه، ص 538.

(24) انظر: جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك 1981-1987،» في: عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر، ص 57.

عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية بالسوق المحلية والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة»[25]. وتولّى هذا الجهاز، وفق القانون، «دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام» (المادة الأولى)، ومن «دون التقيّد بالقواعد الحكومية» في أعماله ومشروعاته (المادة الثالثة)، ويتبع وزير الدفاع، كما أنه لا يخضع لأي جهة رقابية في الدولة، لا مجلس الشعب ولا الجهاز المركزي للمحاسبات (كما يُفهم من المادتين الرابعة والخامسة من القرار)[26].

هكذا، استُعيض عن تراجع دور الجيش الدفاعي والحربي بتنامي دوره كمؤسسة للتحديث، ودخل الجيش في المجالات التنموية والنشاط الاقتصادي المدني. وترافق هذا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات، وهذا ما جعل النخبة العسكرية تتحالف مع «الأوليغارشية التجارية المزدهرة»، بحسب نزيه الأيوبي[27].

لا شك في أن الأدوار الجديدة للمؤسسة العسكرية أدت إلى اضطراب العلاقات المدنية - العسكرية. وزاد هذا الاضطراب مع توسّع نفوذ الجيش الذي ما عاد منشغلًا بالحروب الخارجية في اقتصاد الدولة في عهد حسني مبارك.

من أهم المتغيرات التي حدثت في عصر السادات، والتي كان لها تأثير مستقبلي في العلاقات المدنية - العسكرية تبني السادات سياسة الانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية التي كان من نتائجها تقديم الأخيرة مساعدات عسكرية (واقتصادية أيضًا) إلى مصر، وصلت قيمتها في نهاية السبعينيات إلى مليار دولار سنويًا[28]. وأتاحت هذه المساعدات للجيش المصري فتح قنوات اتصال مباشرة بالولايات المتحدة ومؤسستها العسكرية، الأمر الذي منح الجيش المصري نفوذًا إضافيًا بإقامة روابط خارجية مع قوة عظمى.

---

(25) انظر الموقع الإلكتروني للجهاز: <http://www.nspo.com.eg>.

(26) انظر: «قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 32 لسنة 1979 بشأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية،» الجريدة الرسمية، العدد 4 (25 كانون الثاني/ يناير 1979)، ص 57-58.

(27) الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ص 522.

(28) Beattie, «Egypt: Thirty-Five Years of Praetorian Politcs,» p. 220.

على الرغم من سعي السادات إلى تنحية الجيش عن السياسة والحكم، فإنه لم يحد عن التقليد الذي اختطّه عبد الناصر، لأنه عيَّن نائبًا له من العسكريين، وهو النائب الذي خلفه في منصب رئيس الجمهورية، وفي المقابل ظل الجيش الحامي الأخير للنظام.

ثالثًا: عهد حسني مبارك

ورث محمد حسني مبارك بعد تسلمه الحكم في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، «جيشًا متضجرًا» - بحسب وصف رويرت سبرنغبورغ - فلم يتناقص عدد أفراد الجيش ودوره ونفوذه في عهد سلفه فحسب، وإنما انكمشت ميزانيته وأتى التضخم على مرتبات العسكريين أيضًا، فسعى مبارك على الفور - انسجامًا مع خلفيته العسكرية - إلى إعادة مكانة الجيش ونفوذه[29]. خصوصًا أنه بعد خمسة أعوام من حكمه، أي في شباط/ فبراير 1986، تأكد مرة ثانية من أن الجيش هو «الحامي الحقيقي للنظام»[30]، حين استدعاه لقمع تمرد أفراد الأمن المركزي.

اتبع نظام مبارك سبيلين للتخفيف من تبرّم الجيش: **الأول** بترضيته من خلال منح مزايا مادية جديدة لمنتسبي القوات المسلحة، ولا سيما الضباط، وتوسيع الخدمات والامتيازات التي يحصلون عليها، مثل الإسكان والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية، وحتى التعليم العالي لأبناء الضباط. والسبيل الثاني التوسع في الدور الجديد للجيش في مجال التحديث والتنمية، الذي بدأ في أواخر عهد السادات بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في كانون الثاني/ يناير 1979.

برزت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة باعتبارها يد الدولة السلطوية في تنفيذ مشروعات متعلقة بالرفاهية الاجتماعية أو بإصلاح البنية التحتية أو بالتطوير التكنولوجي[31]. فقد وسّع الجيش نشاطه بشكل ضخم في المجالات التي كانت دائمًا من نصيب المدنيين، وجرى التوسع بشكل أسرع في ثلاثة مجالات

---

(29) سبرنجبورج، «الرئيس... والمشير: العلاقات المدنية العسكرية في مصر اليوم،» ص 67-68.

(30) المصدر نفسه، ص 71.

(31) انظر: عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك 1981-1987،» ص 58.

عامة: إنتاج السلاح وغيره من المصنوعات والزراعة والإصلاح الزراعي والبناء والمرافق[32].

أدّى هذا النشاط الجديد للجيش إلى تحقيقه مكتسبات مادية كبيرة، كما إلى «تدعيم المصالح المشتركة بين المديرين المدنيين والعسكريين ومصالح البرجوازية بصورة أكثر عمومية»[33]. ولا شك في أن شخصية وزير الدفاع في تلك الفترة، المشير عبد الحليم أبو غزالة، أدّت دورًا مهمًّا في اضطلاع الجيش بهذه المهمات الجديدة. الأمر الذي جعل كثيرين من المدنيين ينظرون بسلبية إلى تضخم دور الجيش في المجالات المدنية، كما أن تزايد سلطات المشير أبو غزالة أوجد توترًا في علاقته بمبارك، وأعاد إلى الأذهان تجربة الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر.

نتيجة ذلك، شهدت الصحافة المصرية في أواسط الثمانينيات سجالًا غير مسبوق ربما في شأن العلاقات المدنية - العسكرية. ومن القضايا التي أثيرت: تحديد الدور السياسي للجيش وإخضاع ميزانيته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، والفصل بين وظيفة وزير الدفاع ووظيفة قائد الجيش ورفض الروابط الخاصة والمباشرة بين القوات المسلحة والولايات المتحدة الأميركية، والاعتراض على امتيازات العسكريين وتدخّلهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الامتيازات القضائية للعسكريين... وغيرها[34]. ومثّلت هذه الاعتراضات «عنصّرا مهماً من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية من ناحية والصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى»[35].

الواقع أنه يمكن الحديث عن مرحلتين متمايزتين في ما يخص دور القوات المسلحة في عهد مبارك: المرحلة الأولى التي ارتبطت بوجود المشير عبد الحليم أبو غزالة على رأس المؤسسة العسكرية، وفيها سعى المشير إلى توسيع دور الجيش ونفوذه في السياسة والحياة المدنية وتنمية الاقتصاد العسكري من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا

---

(32) سبرنجبورج، المصدر نفسه، ص 76.
(33) المصدر نفسه، ص 79.
(34) للاطلاع على هذا السجال بالتفصيل، انظر: عبد الله (محرر)، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» ص 20-24.
(35) المصدر نفسه، ص 24.

للقوات المسلحة. وتبدأ المرحلة الثانية منذ تعيين المشير حسين طنطاوي وزيرًا للدفاع في عام 1991. ففي هذه المرحلة جرى إقصاء القوات المسلحة عن المشاركة العلنية أو المباشرة في السياسة مقابل تغلغل كبار الضباط في الجهاز الإداري للدولة، وبالتالي في الاقتصاد السياسي في البلاد[36]، فبدأ السعي إلى تأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة ككلّ، من خلال اختراق القوات المسلحة جهاز الخدمة المدنية بشكل عام والسيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة والبرامج المتعلّقة بالأراضي (يتّخذ الكثير منها حاليًا شكل شركات تجارية مملوكة للدولة)، والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية[37].

الواقع أن مدى توغل الجيش المصري في الاقتصاد خضع لجدل كبير بين الباحثين والناشطين السياسيين، فبينما عدَّ باحثون حصة الجيش في الاقتصاد تصل إلى الثلث، قائلين إنه يمثل «إمبراطورية اقتصادية» أو «اقتصادًا موازيًا»، رأى اقتصاديون آخرون أن الأصول الاقتصادية للجيش لا تتعدى 10 في المئة[38]. والمشكلة هي في أنه لا يمكن القطع بقيمة الأصول الاقتصادية للجيش، لأن ميزانيته ومشروعاته وصناعاته واستثماراته تُحاط بسرية بالغة، ولا تخضع لرقابة السلطة التشريعية أو لتدقيق الجهاز المحاسبي للدولة.

تشمل الأصول الاقتصادية للجيش المصري معامل التصنيع الحربي التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، ومصانع لتصنيع السلع المدنية، مثل تجميع الغسالات والتلفزيونات والسيارات وصناعة الأثاث... إلخ؛ ويحوز الجيش أيضًا مشروعات في قطاعات مختلفة، من النقل البحري إلى النفط والغاز والطاقة المتجددة، فضلًا عن مشروعات التطوير العقاري، مثل تشييد المدن الإسكانية

---

(36) يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،» أوراق كارنيغي (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، آب/ أغسطس 2012، ص 11. وهنا يُجري صايغ مقارنة بين عهدي أبو غزالة والطنطاوي، فبينما كان برنامج الاكتفاء الذاتي في عهد أبو غزالة يصب في فائدة جميع الضباط بلا استثناء، حقق كبار الضباط في عهد طنطاوي الفائدة، من استقطابهم من لدن النظام القائم على التمتّع بالنفوذ والمحسوبية.

(37) المصدر نفسه، ص 12-13.

(38) على حد قول رشيد محمد رشيد، وزير التجارة في أواخر عهد حسني مبارك، انظر:
David D. Kirkpatrick, «Egyptians Say Military Discourages an Open Economy,» *New York Times*, 17/2/2011, at: <http://www.nytimes.com/2011/02/18/world/middleeast/18military.html?pagewanted=all&_r=0>, retrieved on May 23, 2014.

والمنتجعات والفنادق، ومشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها، ومشروعات البنية التحتية، مثل شق الطرقات وإقامة الجسور. كما يشرف الجيش على عدد من الشركات التابعة للشركات القابضة المملوكة للدولة، ويملك أسهمًا في مشروعات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى أنه يدخل في شراكات مع شركات أجنبية(39). ومن مظاهر القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية أنها لما كانت تدير البلاد في عقب إطاحة مبارك، منحت البنك المركزي مليار دولار أميركي «من عائد مشروعاتها الإنتاجية» لدعم احتياطي البلد من النقد الأجنبي الذي شهد تدهورًا خطرًا في أثناء فترة حكم المجلس العسكري(40).

بينما اعتبر الباحث سبرنغبورغ أن تضخم المصالح الاقتصادية للجيش وسيطرته على اقتصاد البلاد جعله أقرب إلى «الشركة العسكرية»(41) (Military, Inc.)، نجد يزيد صايغ يُسمّي تغلغل الضباط في أعماق أجهزة الدولة واقتصادها منذ عام 1991 «جمهورية الضباط» التي اعتبرها «شكلًا مسخًا من المجتمع العسكري الذي قام في عهد عبد الناصر»(42). لكن بخلاف عهد عبد الناصر، لم تمارس القوات المسلحة سلطة مباشرة على مجلس الوزراء، بل تغلغلت في الأجهزة البيروقراطية للدولة المصرية، و«تركّز التغلغل البيروقراطي بشكل خاص على هيئات رقابية

(39) لمزيد من التفصيل عن أصول الجيش الاقتصادية ومشروعاته الاستثمارية، انظر:

Shana Marshall and Joshua Stacher, «Egypt's Generals and Transnational Capital,» *Middle East Report*, no. 262 (Spring 2012), at: <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>, retrieved on May 23, 2014.

علمًا أن الموقع الإلكتروني لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع يذكر 11 شركة ومؤسسة تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وهو الجهاز المسؤول عن المشروعات الاقتصادية في الوزارة: شركة النصر للكيماويات الوسيطة وشركة العريش للإسمنت ومصنع إنتاج المشمعات البلاستيك والشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات وشركة مصر العليا للتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي والشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه (صافي) والشركة الوطنية للصناعات الغذائية (رفح) وشركة مكرونة كوين والشركة الوطنية للبترول وشركة النصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) وقطاع الأمن الغذائي. انظر: <http://www.nspo.com.eg>.

(40) «الجيش المصري يقرض البنك المركزي مليار دولار،» الشرق الأوسط، 3/12/2011، على الرابط: <http://aawsat.com/details.asp?section=6&article=652608&issueno=12058#.U5wKuBGKDIU>.

(41) نقلًا عن: Marshall and Stacher, Ibid.

(42) صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،» ص 7.

وإدارية منتقاة، وعلى الحكم المحلي، وعلى الأجهزة الأمنية ولو بطريقة يشوبها التوتّر أحيانًا»[43]. وارتفع عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية في عهد مبارك حتى وصل إلى عشرين ضعفًا عما كان عليه في عصر السادات[44].

يرفض حازم قنديل أطروحة الامتيازات الاقتصادية والوظيفية للعسكر في عهد مبارك، ويصف تلك الأطروحة بـ «الخرافة»[45]. ويعتقد أن الإمبراطورية الاقتصادية المزعومة للجيش هي أقل تواضعًا مما يُطرح[46]. إذ أجمعت تقارير متعاقبة للجهاز المركزي للمحاسبات على أن المشروعات الاقتصادية التي يديرها الجيش لا تدر فائضًا يذكر، كما أن حجم النشاط الاقتصادي للجيش أخذ في التقلص منذ عام 1989 تماشيًا مع برنامج الخصخصة الذي بُدئ بتطبيقه بعد ذلك بعامين. ويدلل قنديل على رأيه بامتعاض القيادة العسكرية من سياسة التحرير الاقتصادي والتنامي السريع لدور القطاع الخاص، وإجماعها على ضرورة منع ممثل الليبرالية الاقتصادية الأول في مصر (جمال مبارك) من الانفراد بالحكم. بل إن قنديل يردّ صحة مقولة زيادة معدل الإنفاق العسكري في عهد مبارك، موضحًا أن الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 19.5 في المئة في عام 1980 إلى 2.2 في المئة في عام 2010، وهذا أقل مستوى في تاريخ مصر الحديث. وبناء عليه، بدلًا من صورة الجيش الذي يتقلّب في نعيم النظام نجد صورة مقابلة تمامًا لمؤسسة تعمل جاهدة على موازنة النفقات والإيرادات حيث لا تضطر يومًا إلى خفض مرتبات أعضائها[47].

---

(43) المصدر نفسه، ص 12.

(44) الغطريفي، «رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر،» ص 183.

(45) حازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» في: بهجت قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 225.

(46) كشف المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق، خلال ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر في عام 2014، أن «الجيش يملك 2 في المئة من حجم اقتصاد البلاد»، وأن «نحو 300 شركة تعمل مع الجيش، ويعمل معها حوالى مليون مواطن». ورفض مقولة إن الجيش يمثل اقتصادًا موازيًا للدولة. انظر: «السيسي: الجيش لا يملك 60٪ من الاقتصاد والمساعدات ليست «تسولًا»،» العربي الجديد، 19/ 5/ 2014، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/economy/91816561-71f4-441b-9f0b-19bf9268f6e4>, retrieved on May 23, 2014.

(47) للاطلاع بالتفصيل على رأي حازم قنديل، انظر: قنديل، المصدر نفسه، ص 227-241.

على الرغم من طرح قنديل هذا، المناقض لرأي جمهرة من الباحثين، فإنه لا ينفي نجاح نظام مبارك في شراء قادة الجيش بالمنح والعطايا، فقنديل يفرق بين فساد القادة والكتلة الحرجة من أعضاء المؤسسة العسكرية التي عانت الأمرّين منذ نهاية السبعينيات. لذا، هو يعتقد أن الكتلة الحرجة هذه التي كانت رافضة وضع الجيش هي التي أقنعت المشير حسين طنطاوي بعدئذٍ بترجيح ولائه العسكري على ولائه السياسي، بالانحياز إلى ثورة 25 يناير 2011 الشعبية التي رأت تلك الكتلة أنها توفر للجيش فرصة لاسترداد مكانته[48].

رابعًا: السمات العامة لعلاقة الجيش بالسياسة

ظل النفوذ السياسي للعسكر السمة الرئيسة منذ ثورة 1952، حيث كان جميع رؤساء الجمهورية المصرية ضباطًا في الجيش. ويظهر من تتبع دور الجيش في الجمهورية أن ذلك الدور تفاوت من الحكم الفعلي والهيمنة على السياسة في عهد عبد الناصر، إلى تنحيته سياسيًا وتراجع نفوذه مع بقاء رأس النظام من العسكر، كما في عهدي السادات ومبارك إلى حد ما، أي إن مصر منذ ثورة يوليو (1952) لم تعرف حكمًا مدنيًا حقيقيًا؛ فالأنظمة كلها بعد ذلك كانت بشكل أساس «بريتورية»، أي «أنظمة يكون الضباط فيها أطرافًا رئيسين أو مهيمنين عبر ممارسة حكمهم الفعلي أو من خلال تهديدهم باستخدام القوة»[49]. وبالاستفادة من الإطار التحليلي الذي وضعه نوردلينغر (المشار إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة)، يمكن القول إن النظام البريتوري المصري راوح في عهد عبد الناصر بين الأنموذج «الوصي» (في الخمسينيات) والأنموذج «الحاكم» (في معظم الستينيات). أما في عهد السادات فعاد إلى أنموذج «الوصي»، في حين أنه في عهد مبارك صار أقرب إلى أنموذج «الحَكَم»[50].

للمقارنة، يرى هيليل فريش أن القوات المسلحة في مصر، طوال تلك الحقبة التاريخية، اضطلعت بدور الوصي، على نحو يشبه الأنموذج التركي قبل وصول

---

(48) المصدر نفسه، ص 240-241.

(49) Beattie, «Egypt: Thirty-Five Years of Praetorian Politcs,» p. 205.

(50) المصدر نفسه، ص 205.

حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002، الذي لم يقم الجيش فيه بحماية الدولة من الأعداء الخارجيين، بل حافظ على النظام داخليًا أيضًا[51].

يلاحَظ أن المؤسسة العسكرية كانت تستمد أهميتها وشرعيتها الداخلية في عهد عبد الناصر من دورين: دورها في التغيير الاجتماعي؛ ودورها في الحرب ضد إسرائيل. وفي عهد السادات تلاشى الدور الأول بفعل التوجهات الأيديولوجية لنظام السادات، كما تراجع الدور الثاني بعد توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979)، وأصبح دورها ينحصر في حماية النظام الأخير، وهو الدور الذي استمر في عهد مبارك.

هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فمما يلاحظ أن النظام البريتوري في مصر إما جاء إلى السلطة بفعل تفسخ مؤسسات الدولة وفسادها إلى جانب ترهّل الأحزاب والقوى السياسية (كما كان الحال قبل ثورة 23 يوليو)، وإما أنه عمل على تقويض الأحزاب والقوى السياسية ومحاصرة انتشارها الاجتماعي وتقييد مشاركتها السياسية (كما في العهود الثلاثة)؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف التنظيمات السياسية في مصر وهشاشتها (ربما باستثناء جماعة الإخوان المسلمين)، إضافة إلى أن مؤسسات الدولة المصرية نفسها أخذت في التراجع منذ أواخر عهد الرئيس السادات، إلى حد انطبق عليها وصف «الدولة الرخوة» في أواخر عهد مبارك[52]. وذلك كله دفع إلى أن تغدو المؤسسة العسكرية المؤسسة الوحيدة التي تتسم بالفاعلية والقدرة التنظيمية، فكرّست الصورة الإيجابية للمؤسسة في أذهان المصريين.

---

(51) Hillel Frish, «The Egyptian Army and Egypt's «Spring»,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (2013), p. 180.

(52) مصطلح الدولة الرخوة (Soft State) صكّه عالم الاقتصاد السويدي غونار ميردال، في كتابه الدراما الآسيوية: بحث في أسباب فقر الأمم الصادر في عام 1968، ويقصد به الدولة التي وإن كانت توجد فيها قوانين إلا أن قوانينها لا تطبّق بسبب انتشار الفساد وعدم احترام القانون، فتؤول إلى العجز وانحطاط مؤسساتها. وأول من أسقط هذا المفهوم على مصر الكاتب جلال أمين في كتابه الدولة الرخوة في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1993).

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية والثورة
بين «25 يناير» و«3 يوليو»

ساهمت عوامل عدة في اندلاع ثورة 25 يناير (2011)، من أهمها طغيان الدولة الأمنية في أواخر عهد نظام حسني مبارك وتزايد رخاوة الدولة في آن؛ إذ أطلق مبارك يد أجهزة الشرطة والأمن، لا في التعامل مع القوى والناشطين السياسيين فحسب، بل في التنكيل بالناس والمواطنين العاديين أيضًا. وترافق هذا مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وترهل أجهزتها البيروقراطية وضعف القانون وانتشار الفساد، فضلًا عن تراجع المكانة الإقليمية للدولة، إلى جانب انسداد أفق الإصلاح السياسي (وكان أبرز تجلياته عملية التزوير الواسعة للانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، وسير النظام في عملية التوريث لجمال مبارك. أدّت هذه العوامل كلها إلى تزايد معارضة القوى السياسية والناشطين المدنيين للنظام، فضلًا عن تصاعد الاحتقان في أوساط عموم الناس. لذا نجد في الأعوام الأخيرة، ولا سيما منذ عام 2005، حصول تنامٍ هائل في حركة المعارضة السياسية والاحتجاجات المدنية والعمالية. لكن تلك العوامل لم تكن لتُشعل ثورة 25 يناير لولا عامل كان الشرارة التي أشعلت برميل البارود: اندلاع الثورة التونسية وإطاحتها نظام زين العابدين بن علي في 17 كانون الثاني/ يناير 2011؛ فـأمر التخلص السريع من ابن علي في تونس جعل المتظاهرين أنفسهم يفكرون: «إذا كان التغيير الجذري ممكنًا في تونس، فربما يمكننا أن نفعل الشيء نفسه في مصر»[1].

ليس من أغراض هذا البحث تحليل الثورة والتنقيب في أسبابها وعوامل نجاحها، فما يهمنا هنا موقف الجيش من الثورة وتشريح الأسباب ومعطيات مواقفه ورؤيته للمرحلة الانتقالية ودوره فيها.

---

(1) بهجت قرني، «خلاصة الكتاب،» في: بهجت قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 19.

أولًا: أسباب موقف الجيش من الثورة ودوافعه

من المهم الإشارة إلى أربع نقاط مهمة كان لها أثر واضح في تحديد موقف الجيش المصري من الثورة، كالآتي:

- الأولى، أن الثورة، ولا سيما في اليوم الذي اختاره الناشطون المدنيون لانطلاقتها (25 كانون الثاني/ يناير الذي يصادف عيد الشرطة، واختير احتجاجًا على ممارسات الشرطة القمعية)، كانت تمثل احتجاجًا على توحش أجهزة الشرطة والأمن وتنكيلها بالناس والناشطين المدنيين والسياسيين... إلخ. وإذا علمنا أن نظام مبارك اعتمد على سلطة الأمن في حكمه، إلى درجة تضخم عدد منتسبي هذه الأجهزة إلى حد فاق عدد أفراد الجيش[2]، فإن الجيش - في الحد الأدنى - لم يشعر أن تلك الاحتجاجات موجهة ضده بشكل مباشر، خصوصًا أنه لم يكن أداة من أدوات النظام لقمع الشعب أو المعارضة، على الرغم من كونه حاميًا أخيرًا للنظام.

- الثانية، أن الجيش لم يكن - في ما يبدو - مؤيدًا مشروع توريث نجل مبارك لسببين: أن التوريث يمثل خروجًا على المبدأ الذي سارت عليه الجمهورية منذ ثورة 23 يوليو، وهي أن يكون حاكمها ذا خلفية عسكرية، والسبب الثاني أن الجيش كان يرى في بروز جمال وجماعته الاقتصادية «النيوليبرالية» تهديدًا لامتيازاته و«للدعامات الرئيسة للنظام الاجتماعي - السياسي الذي تأسس في مطلع الخمسينيات، والذي اعتمد على السيطرة العسكرية على الجوانب الرئيسة للاقتصاد وبيروقراطية الدولة»[3]. وبناء عليه، فإن الجيش قدّر - في الأيام الأولى

---

(2) يذكر يزيد صايغ أن عدد منتسبي أجهزة الشرطة والأمن، عند إطاحة مبارك وصل إلى 1.4 مليون، أي ما يعادل 1.5 ضعف حجم القوات المسلحة واحتياطيها مجتمعين، كما أن ميزانية وزارة الداخلية ارتفعت ثلاثة أضعاف مقارنة بالزيادة التي شهدتها ميزانية وزارة الدفاع، وإن بقيت أقل من ميزانية الثانية. انظر: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،» أوراق كارنيغي (مركز كارنيغي للشرق الأوسط): آب/أغسطس 2012، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf>، ص 7؛ وانظر أيضًا: International Crisis Group, «Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF,» *Middle East Report*, no. 121 (24 April 2012), p. 10 <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Egypt/121-lost-in-transition-the-world-according-to-egypts-scaf.pdf>, retrieved on December 20, 2013.

(3) International Crisis Group, Ibid., p. 10.

من الثورة على الأقل - أن تلك الاحتجاجات ربما تتوقف عند إسقاط مبدأ التوريث، وهذه نتيجة يستحسنها.

- الثالثة، إن الثورة، ولا سيما منذ «جمعة الغضب» في 28 كانون الثاني/ يناير، بدأت تتصف بالشعبية من حيث العدد الكبير للمشاركين فيها، والذي قدّر بالملايين في أغلبية محافظات مصر، ومن حيث استقطابها فئات الشعب وقطاعاته وطبقاته المختلفة، فضلًا عن أنها كانت بلا رأس، فلم تخضع لتحكم قوى سياسية معينة. ولا ننسى طبعًا أثر حفاظ الثورة على سلميتها وعدم لجوئها إلى العنف.

- الرابعة تتصل بتأثير الموقف الذي اتخذه الجيش التونسي من الثورة في بلاده، فالجيش هناك لم يمتنع عن قمع الثورة فحسب، بل حمى المحتجين والمتظاهرين من قمع الأجهزة الأمنية أيضًا، وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام، الأمر الذي ساهم في إطاحة زين العابدين بن علي بسرعة. وسلوك الجيش التونسي هذا أكسبه تقدير الشعب التونسي والشعوب العربية أيضًا، وهذا - في ظني - جعل الجيش المصري في تعامله مع الثورة المصرية مقيدًا بالمثال الذي صنعه الجيش التونسي، خصوصًا أن الجيش المصري أسير صورته الوطنية التاريخية.

نتيجة العوامل الأربعة الرئيسة السابقة، إضافة إلى عوامل أخرى[4]، اتخذ الجيش المصري من الثورة موقف الحياد، ورفض استخدام العنف ضد المدنيين، ولا سيما بعد أن استدعاه مبارك في 28 كانون الثاني/ يناير لإعادة فرض الأمن بعد فشل قوى الأمن في هذه المهمة، إلا أن الجيش أحجم عن إطلاق النار على المتظاهرين. ولـمّا تأكد له فشل الشرطة والمباحث و«بلطجية» النظام في قمع الثورة، منذ «موقعة

---

(4) للتعمق في فهم أسباب موقف الجيش المصري من النظام يمكن الرجوع إلى تناول نظري جيد للعوامل التي تؤثر في موقف الجيوش من الثورات، وبعضها ينطبق على الحالة المصرية، خصوصًا عاملي معاملة النظام للجيش وتقويم الجنرالات أداء النظام والعوامل المجتمعية. انظر: زولتان براني، «مواقف الجيوش من الثورات،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 101-104. وكذلك: أمين محمد حطيط، «المؤسسة العسكرية والثورة (في الوطن العربي)،» في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 229-230.

الجمل» في 2 شباط/ فبراير[5]، أقرّ بشرعية مطالب الثورة وأبدى «استعداده للتضحية بالأسرة الحاكمة لإنقاذ النظام»[6]. وبإعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 10 شباط/ فبراير أنه في «حالة انعقاد دائم لحماية الشعب» (ومن دون رئيس الجمهورية الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة) تأكد بذلك أن الجيش تخلى عن الرئيس؛ فاضطُر مبارك إلى التنحي عن السلطة في اليوم التالي (11 شباط/ فبراير). وعلى الرغم من أن الجيش فرض على مبارك التنحي، فإن الأخير سلّم السلطة إلى المؤسسة العسكرية، وهذا التصرف غير الدستوري ينبئ بطبيعة العلاقة بين السلطة والجيش في مصر الجمهورية.

السؤال الذي يُطرح: ما الذي جعل المؤسسة العسكرية تنقلب على مبارك؟

الحقيقة أن ثمة باحثين يفسرون موقف الجيش المنقلب على مبارك بأنه لم يكن إلا «مؤامرة على الثورة هدفها إبعاد عناصر النظام التي ثبت فشلها، من أجل الحفاظ على النظام ككل»[7]. ويرى يزيد صايغ أن الجيش تصرف على نحو استباقي بإزاحته الرئيس، «لكي يجهض حصول تغيير ثوري أعمق»، لكنه يضيف أمرًا آخر هو حرص الجيش على أن «يحمي نفسه»[8]. ويشير صايغ تحديدًا إلى رغبة قادة المؤسسة العسكرية في الحفاظ على مصالحهم كنخبة، ويلفت إلى أن المشير محمد حسين طنطاوي، إلى جانب كبار مساعديه، بقي في منصبه فترة طويلة وتجاوز سن التقاعد الرسمي المحدد لكبار الضباط نتيجة ولائهم السياسي لمبارك – لا لكفاءتهم العسكرية – ودورهم في حماية نظام المحسوبية الذي أقامه مبارك والاستفادة منه[9].

---

(5) أثيرت تساؤلات عن حقيقة دور الجيش في حوادث «موقعة الجمل» في 2 شباط/ فبراير 2011، فعلى الرغم من أن الجيش كان محيطًا بميدان التحرير، سمح لمؤيدي مبارك بدخوله، إضافة إلى أنه لم يتدخل للدفاع عن المتظاهرين. انظر: مروة فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 52.

(6) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 7.

(7) ورد في: حازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» في: قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر، ص 226.

(8) صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر،» ص 10.

(9) المصدر نفسه، ص 10.

أما باحثون آخرون فيؤولون موقف الجيش ذاك بدافع الحرص على مصالح المؤسسة العسكرية ككل. فمع أن المشير طنطاوي وغيره من كبار الضباط كانوا موالين لمبارك أعوامًا عدة، لكن «العلاقة بين الرئيس والجيش ساءت تدريجيًا»[10]، بسبب اعتماد مبارك على أجهزة الأمن التي تمتعت بامتيازات كبيرة وتزايد قوة المصالح التجارية الخاصة على حساب مصالح الجيش الاقتصادية، وبروز طموحات جمال مبارك الرئاسية. وفي السياق نفسه يرى حازم قنديل أن موقف الجيش يعزى إلى شعوره أن بقاء نظام مبارك «بات يهدد مصالح الجيش وقدرته على حماية أمن الدولة»[11]. كما أن هناك من يُحيل موقف الجيش إلى دافع وطني صرف، حين تدخل الجيش لعزل مبارك بعد أن «شعر أن البلاد لا تستطيع تحمل المزيد من الاضطرابات التي عانت منها لمدة ثمانية عشر يومًا»، خصوصًا أنه منح مبارك فرصة لإصلاح الوضع المتردي، لكنه لم يتمكن من ذلك[12].

لا يصلح أي تفسير من التفسيرات الثلاثة السابقة وحده لفهم موقف الجيش الأخير تجاه مبارك، بل إن التفسيرات الثلاثة مجتمعةً تجسد الإجابة لذلك الموقف؛ فالعوامل المصلحية الفردية والمؤسسية والوطنية تضافرت كلها في دفع الجيش إلى إقصاء مبارك.

بمعزل عن دوافع الجيش العميقة في موقفه من النظام والثورة، لا شك في أن الجيش لم يكن مستعدًا لتولي مسؤولية المرحلة الانتقالية التي أعقبت تنحي حسني مبارك، كما أنه لم يكن يملك المؤهلات الكافية لإدارة تلك المرحلة[13]، فضلًا عن أن

---

(10) جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» في: قرني (إشراف وتحرير)، الربيع العربي في مصر، ص 229.

(11) قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» ص 223.

(12) International Crisis Group, «Lost in Transition,» p. 20.

(13) يرى معتز سلامة أن مخاوف مبارك من المؤسسة العسكرية جعلته يصفي مختلف القادة الذين يملكون رؤى سياسية، كما أن إبعاد مبارك الجيش عن السياسة أدى إلى عزل المؤسسة كثيرًا عن الأوضاع المدنية الداخلية، وأفقد القادة العسكريين الرؤية للتعامل مع أوضاع طارئة أو أزمات سياسية حادة، كما حدث إبان ثورة 25 يناير. انظر: معتز سلامة، «الجيش والسياسة في مصر ما بعد مبارك،» مجلة الديمقراطية، العدد 48 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، على الرابط: <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=400>, retrieved on December 15, 2013.

إدارته تمخضت عنها إشكاليات في رؤيته للنظام السياسي المقبل ودوره فيه، وطبيعة العلاقة العسكرية - المدنية.

ثانيًا: ملامح إدارة المجلس العسكري المرحلة الانتقالية

تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي يُعرف اختصارًا باسم المجلس العسكري)[14] السلطة التنفيذية والتشريعية بعد تنحي مبارك عن الرئاسة في 11 شباط/ فبراير 2011. و«رحّب الكثير من عامة الناس بنقل السلطة إلى الجيش»[15]، فضلًا عن القوى السياسية وقوى شباب الثورة، خصوصًا أن موقف الجيش طوال أيام الثورة حشد له تأييدًا شعبيًا، وهو التأييد الذي جسّده الشعار الذي كان يردد في ساحات الاحتجاج «الجيش والشعب إيد واحدة». وكانت القوى السياسية والشبابية تأمل في أن يحمي الجيش الثورة، ويدير المرحلة الانتقالية على نحو يحقق مطالبها، ويسلم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

وجد المجلس الأعلى نفسه في مأزق جوهري؛ فهو مطالب من القوى السياسية والشبابية برعاية أهداف الثورة وتفكيك النظام السابق وتيسير التحول الديمقراطي، في حين أنه جزء من النظام السابق، و«ليس مستعدًا لإجراء إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي الذي بناه الجيش في عام 1952، وبناه لمصلحته إلى حد بعيد»[16]، فضلًا عن أنه كان قلقًا على امتيازاته ونفوذه في المستقبل.

من المؤكد أن المجلس العسكري، عندمّا تسلّم دفة الحكم، كان يفتقد رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر، ولم يكن يعي تمامًا الخريطة السياسة الداخلية ومشكلات البلد الاقتصادية والاجتماعية[17]. كما لم يكن يتمتع بالخبرة الكافية لإدارة شؤون

---

(14) هو المجلس المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسة للقوات المسلحة في حال الحرب، يرئسه رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتألف المجلس من القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع ومساعديه ورئيس أركان الحرب وقادة فروع الأسلحة وقادة المناطق وقادة الجيوش ومدير المخابرات الحربية والاستطلاع ومدير إدارة الشؤون المعنوية. ويربو عدد أعضائه على 23 عضوًا.

(15) مسعود وناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» ص 300.

(16) International Crisis Group, «Lost in Transition,» p. 18.

(17) قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» ص 245.

الحكم، لكن المؤكد أيضًا أنه لم يُظهر تصميمًا ولا جدية في تحقيق أهداف الثورة، وحاول طوال الوقت التملّص من مطالبها. وبدا أن القرارات التي اتخذها في اتجاه تحقيق بعض أهداف الثورة ومبادئها كان يُدفع إليها دفعًا بعد خروج التظاهرات المنددة بسياساته.

مع أن المجلس حقق بعض مطالب الثورة بحل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم واعتقال رجالات النظام السابق، وفي مقدمهم مبارك ونجلاه جمال وعلاء، ووزير داخليته حبيب العادلي، وإخضاعهم جميعًا للمحاكمة، فإنه لم يتجه إلى إلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، والأهم أنه لم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سيئ الصيت، بل إنه – للاعتبارات السابقة وخشيته من أخطار الفوضى والاضطرابات على كيان الدولة – اتجه إلى «التحالف مع جهاز الأمن»[18].

يبدو أن الجيش افترض أنه بإسقاط مبارك حقق مجمل أهداف الثورة؛ فالجيش اعتبر الثورة حدثًا (إطاحة الرئيس وبعض معاونيه)، لا عملية، بمعنى إجراء تحول كامل في النظام السياسي. ومنذ البداية، تحرك المجلس العسكري على افتراض أن الأهداف الرئيسة لعامة الشعب تتمثل في استعادة الاستقرار والأمن، وتسيير عجلة الاقتصاد والإنتاج، لذا نجده مال إلى اعتبار جميع مَن استمروا في الاحتجاج بعد سقوط مبارك، إما يخدمون مصالحهم الأنانية الضيقة وإما يخدمون مصالح قوى أجنبية[19].

إن اعتبار الجيش نفسه حاميًا للاستقرار وحارسًا للمصلحة الوطنية وأنه الوحيد المؤهل لقيادة البلاد في هذه المرحلة الصعبة، جعل المجلس العسكري يرى في الانتقادات الموجهة إلى أدائه[20] هجومًا على آخر مؤسسة فاعلة في البلاد، الأمر الذي حداه إلى أن يتصرف بطريقة فظة مع الاحتجاجات في الشارع.

---

(18) المصدر نفسه، ص 246.

(19) International Crisis Group, ibid., p. 11 and 15.

(20) للاطلاع على الانتقادات التي وُجّهت إلى إدارة المجلس العسكري في تلك المرحلة، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «الثورة المصرية والبناء الديمقراطي: التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية،» في: بلقزيز، والصواني (تحرير)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، ص 341-344.

هكذا، لم يستطع الجيش المحافظة على نقاوة صورته ورصيد شعبيته لدى الشعب. ففي وقت امتنع فيه عن استخدام القوة ضد المتظاهرين إبان الثورة ضد نظام مبارك، نجده كشر عن أنيابه خلال أقل من شهر من إطاحة مبارك[21]، وسقط عدد من القتلى خلال المواجهات العنيفة بين الجيش والمتظاهرين خلال العام الأول للثورة، كما حصل في حوادث ماسبيرو (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) وحوادث شارع محمد محمود الأولى (19-25 تشرين الثاني/ نوفمبر) وحوادث مجلس الوزراء (16 كانون الأول/ ديسمبر). وكان مشهد سحل إحدى المتظاهرات وتعريتها (التي أطلق عليها الناشطون لقب «ست البنات» تكريمًا لها)، خلال حوادث مجلس الوزراء، أسوأ مشهد في تاريخ العسكر منذ بداية الثورة، وأصبح رمزًا لقمع الجيش[22].

على الرغم من أن المجلس العسكري تعهد في اليوم الأول من تسلّمه دفة الحكم أنه سيحكم البلاد لفترة موقتة، إلى حين تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة[23]، فإنه سعى إلى تحصين مركزه وحماية نفوذه ومصالحه تحسبًا للمرحلة المقبلة. وبرز توجه المجلس هذا على نحو أوضح في ما سمي «وثيقة السلمي» المعلنة في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وهي وثيقة مبادئ أساسية للدستور صاغها علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي في حكومة عصام شرف، وشملت منح صلاحيات للقوات المسلحة عُدّت «فوق الدستور»، ولا سيما بخصوص ميزانية الجيش واختصاصاته، إذ نصت المادة التاسعة من الوثيقة على أن

---

(21) استخدمت الشرطة العسكرية القوة لتفريق المتظاهرين في تظاهرات 25 شباط/ فبراير (2011) التي عُرفت بـ «جمعة التطهير»، الأمر الذي جعل الجيش يصدر بيان اعتذار لشباب الثورة، لكنه استهدف المتظاهرين مجددًا كما حدث في جمعة «المحاكمة والتطهير» في 8 نيسان/ أبريل 2011. انظر: فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري،» ص 52-54.

(22) المصدر نفسه، ص 55.

(23) بعد يومين من تولي المجلس السلطة، أي في 13 شباط/ فبراير 2011، أصدر قرارًا يشمل حل البرلمان بغرفتيه (مجلس الشعب ومجلس الشورى) وتعطيل الدستور، وإعلن أنه سيحكم البلاد لستة شهور أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية. ثم شكّل المجلس لجنة لإجراء تعديلات على بعض مواد الدستور «لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى»، وحصلت هذه التعديلات على موافقة نحو 77 في المئة الشعب المصري، في الاستفتاء الذي أجري في 19 آذار/ مارس 2011.

«المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا ضمن الميزانية العامة للدولة، كما يختص [المجلس] دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره». ورفض الوثيقةَ مختلف القوى السياسية والثورية التي نظّمت «حشدًا مليونيًا» في ميدان التحرير في وسط القاهرة في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 للتنديد بالوثيقة والمطالبة بإلغائها و«بإنهاء حكم المجلس العسكري وتحديد موعد لانتخابات الرئاسة وتسليم السلطة لحكومة مدنية في موعد أقصاه 30 نيسان/ أبريل2012، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن النشطاء المعتقلين»[24]. وبعد أن كان «الجيش والشعب يدًا واحدة» إبان ثورة 25 يناير، أصبح لافتًا أنه منذ ذلك اليوم رُفعت في ميادين الاحتجاجات وساحاتها شعارات مثل «يسقط يسقط حكم العسكر» و«الشعب يريد إسقاط حكم المشير».

كان هناك رفض واسع من القوى السياسية والشبابية لوصاية المجلس العسكري على الثورة وإدارته المرحلة الانتقالية، كما كان لدى هذه القوى شكوك في شأن «جدية تسليم السلطة في مصر بشكل ديمقراطي». وعلى الرغم من أن المجلس العسكري نجح في إدارة «عمليتين سياسيتين كبيرتين كانتا عماد مَؤْسَسة الثورة»: الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية عام 2011 والانتخابات الرئاسية التي جرت في شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2012، «فقد كان المجلس يملك دومًا الضغط على 'زر إعادة البدء' إن لم يتفق مع النتائج»[25]. فقام المجلس بحل البرلمان (مجلس الشعب) بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية يقضي بعدم دستورية القانون الانتخابي الذي انتُخب على أساسه. وتحسبًا لفوز محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، بمنصب الرئاسة، أصدر المجلس قبيل إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إعلانًا دستوريًا مكملًا يعطيه الصلاحيات التشريعية

---

(24) انظر: «توتر بمصر بشأن وثيقة السلمي،» موقع الجزيرة نت، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/pages/28b9b745-cab2-4d06-979f-4afd32166eab>, retrieved on December 10, 2013.

(25) عمر عاشور، «هل سقط حكم العسكر في مصر؟،» موقع الجزيرة نت، 15 آب/ أغسطس 2012، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/957c8dc6-687d-4188-b60c-c75e78dfdd3c>, retrieved on December 10, 2013.

المقررة للبرلمان، وحق تشكيل الجمعية الدستورية خلال أسبوع بالتعيين إن حال مانع دون استكمال جمعية كتابة الدستور. وليس هذا فحسب، بل إن المجلس «خصّ نفسه - بمقتضى الإعلان ذاته - بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد فترة خدمتهم، كما اشترط موافقة المجلس العسكري على قرار رئيس الجمهورية بإعلان الحرب، وأضاف أيضًا شرط موافقة المجلس العسكري على قرار الرئيس باشتراك القوات المسلحة في مهمات حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية في الدولة في أوقات الاضطرابات»[26]، وكذلك منح الإعلان حق الضبطية القضائية (اعتقال المدنيين) للشرطة العسكرية، وهكذا مثّل الإعلان «انقلابًا عسكريًا بصيغة قانونية»[27]. وهذا ما عبّرت عنه القوى السياسية والثورية في اجتماع فيرمونت في 22 حزيران/ يونيو 2012 بين محمد مرسي والقوى الوطنية. إذ أعلنت أن الإعلان «يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس [المقبل] صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية»[28].

يبدو أن هذا التصرف الاستباقي من الجيش لم يكن بسبب من الانتماء الأيديولوجي للرئيس المقبل فحسب، بل إلى عدم تقبل الجيش فكرة أن يكون الرئيس - الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة - مدنيًا؛ فمنذ عام 1952 ترسخت «سيكلوجية العسكريين الذين لم يعتادوا تلقّي الأوامر من المدنيين»[29].

ثالثًا: مرحلة رئاسة محمد مرسي

بسبب سوء إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية وتورطه في قمع بعض التظاهرات وسفك دماء المحتجين، كما أشرنا من قبل، تدنت شعبية المجلس،

---

(26) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية - العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟،» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 2، العدد 6 (خريف 2013)، ص 159.

(27) عاشور، المصدر نفسه.

(28) وائل قنديل، «معاهدة فيرمونت بين الرئيس والقوى الوطنية،» الشروق (القاهرة)، 7/ 7/ 2012، على الرابط: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=a87dcc81-d96c-42f1-afe4-d2b5db538938>, retrieved on December 15, 2013.

(29) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» في: أحمد عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 25-26.

و«استنزف رصيده» لدى فئات الشباب الثوري[30]. وبيّن استطلاع أجرته مؤسسة «غالوب الأميركية»، قبيل الانتخابات الرئاسية، أن أغلبية المصريين تؤيد إخراج الجيش من العملية السياسية[31].

مثّل انتخاب محمد مرسي أول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث «فك الارتباط المزمن بين مؤسسة الرئاسة والجيش بعد تزاوج بلغ نحو ستة عقود اعتاد المصريون خلالها، بموجب الأعراف والتقاليد فقط، أن يكون الرئيس من المؤسسة العسكرية في غياب أي آلية ديمقراطية حقيقية لتداول السلطة»[32].

بعد انتخاب مرسي انحسر دور الجيش في الشارع، وتراجعت - من ثم - مظاهر الصدام المادي بالقوى الثورية(33). وإن توارى الجيش إلى خلفية المشهد السياسي، غير أنه ظلّ مؤثرًا فيه. وتردد كلام كثير حينذاك عن أنه أحد أجهزة «الدولة العميقة»[34] التي تسعى إلى إفشال حكم مرسي للبلاد.

استغل مرسي حادثة قتل جماعة إرهابية 16 عسكريًا في 4 آب/ أغسطس 2012 في سيناء، وما أعقبها من إساءة الجيش إلى مركز الرئاسة، للتخلص من سلطة المجلس العسكري وإطاحة أبرز قادته، فأقال في البداية قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة، ثم قام بتنحية رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، وعددًا من أعضاء المجلس العسكري،

---

(30) فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري،» ص 56.

(31) أجري الاستطلاع في نيسان/ أبريل 2012. قال 58 في المئة من المستطلعين إنه من السيئ للبلاد استمرار دور الجيش في السياسة بعد الانتخابات الرئاسية في مقابل 25 في المئة رأوا العكس. انظر: Mohamed Younis, «Majority of Egyptians Want Military out of Politics,» Gallup, 22 June 2012: <http://www.gallup.com/poll/155303/majority-egyptians-military-politics.aspx>, retrieved on January 10, 2014.

(32) بشير عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 79.

(33) فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري،» ص 56.

(34) مصطلح «الدولة العميقة» مستمد من السياق التركي، ويُقصد به شبكة التحالفات المناهضة للديمقراطية في داخل النظام السياسي، وتتألف من شخصيات نافذة في أجهزة الدولة والقوات المسلحة والأمن والقضاء ومجموعات المصالح.

وعيّن أصغر أعضاء المجلس سنًّا، اللواء عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات الحربية والاستطلاع وزيرًا للدفاع (ورقّاه إلى رتبة فريق أول). وكانت ثالثة الأثافي إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 17 حزيران/ يونيو 2012، والذي «عُد محددًا لسلطات رئيس الجمهورية»(35). ولا شك في أن قرارات مرسي كانت مفاجئة لكثير من المراقبين، و«ربما ظن الرئيس مرسي أنه بذلك قد بدأ أولى خطواته على طريق إبعاد الجيش عن السياسة»(36).

سعيًا من مرسي لتحقيق مدنية الدولة، انتقصت أغلب التعيينات الإدارية التي أجراها من «حصة» الجيش، حتى وصل الأمر به إلى أن يعين محافظًا مدنيًا لمحافظات كانت مخصصة تاريخيًّا للعسكريين، مثل السويس وشمال سيناء والإسماعيلية(37)، لكنْ منعًا لإثارة استياء المؤسسة العسكرية برمّتها عمل مرسي على «تحصين امتيازات الجيش وحماية موازنته من الرقابة البرلمانية، وتأصيل ذلك في الدستور»(38) الذي أُقر في عهده، على الرغم من أن الدستور عزل الجيش، في المقابل، عن الفضاء السياسي بتأكيده في «ديباجته» أن القوات المسلحة «مؤسسة وطنية محترفة محايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي».

يبدو أن مرسي والإخوان المسلمين من خلفه، ظنوا أنهم حسموا بتلك التدابير مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية، إلا أن الحوادث التي تلت أثبتت سذاجة هذا الظن(39). فسرعان ما حصل تبدل في مكانة الجيش ودوره في المشهد السياسي

(35) «مصر: قرارات جمهورية بإقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان وإلغاء الاعلان الدستوري المكمل،» موقع «بي بي سي عربي»، 12 آب/ أغسطس 2012، على الرابط: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/08/120812_egypt_mursi.shtml>, retrieved on December 25, 2013.

(36) عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» ص 79.

(37) انظر: هاني عواد، «من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 35.

(38) المصدر نفسه، ص 35.

(39) ينقل الباحث التركي أحمد كورو عن أحد قادة الإخوان المسلمين السابقين قوله في كانون الثاني/ يناير عام 2013، بنبرة فيها فخر: «لقد استغرقكم [أي الأتراك] 20 سنة لحل مشكلة العلاقات المدنية العسكرية، ولكننا قمنا بذلك في ستين». انظر: Ahmet T. Kuru, «Egypt's Transition Two Years Later: A Turkish Perspective,» *Foreign Policy Trip Reports*, no. 47 (29 January 2013) <http://www.brookings.edu/blogs/up-front/posts/2013/01/29-egypt-turkey-kuru>.

بحصول الاستقطاب الحاد الذي عرفته البلاد على خلفية الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 والشقاق السياسي الذي أثاره إقرار الدستور الجديد الذي مرّره الإخوان المسلمون، وهكذا «عاد الجيش المصري لاستعادة ما فقده من شعبية، من خلال محاولة تقديم نفسه طرفًا راعيًا للحوار في أزمة الإعلان الدستوري»[40].

مع تصاعد الاستقطاب وتوسع الهوّة بين الطرفين المتصارعَين، مرسي ومن خلفه الإخوان المسلمون، مقابل القوى الليبرالية واليسارية والثورية التي اصطفت ضمن ما سمي «جبهة الإنقاذ الوطني»، أصبح الجيش يعدّ نفسه «الحكَم بين القوى المختلفة وأنه صاحب الكلمة الفصل»[41]، كما «أدى الإعلام وبعض الشخصيات العامة دورًا في استعادة الجيش مكانته من خلال ترسيخ فكرة أن الجيش هو منقذ البلاد من الحالة التي وصلت إليها»[42].

يجب الإشارة هنا إلى مسألة علاقة الجيش بالإخوان المسلمين والقوى السياسية الأخرى. فقد اعتبر المجلس العسكري نفسه الطرف الوحيد الذي يمتلك الخبرة والنضج والحكمة الضرورية لإدارة البلاد وحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية. وعلى النقيض من ذلك، ازدرى جميع الأحزاب السياسية، معتبرًا مطالبها أنانية وسلوكها يتسم بضيق الأفق. وربما شكل الإخوان المسلمون استثناء من نوع ما، إذ تعامل معهم المجلس العسكري، ولا سيما في الأيام الأولى للفترة التي أعقبت إطاحة مبارك، بشيء من الاحترام والحذر، على اعتبار أنهم القوة السياسية الأكبر والأكثر انضباطًا وتأثيرًا[43].

في عقب إطاحة مبارك، كثُر الحديث عن صفقة سرية، أو تسوية ضمنية على الأقل، بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين تكفل عدم دعم الإخوان المسلمين الاحتجاجات المضادة للمجلس العسكري وتأييدهم الخطة الانتقالية التي

---

(40) عواد، المصدر نفسه، ص 36.

(41) فكري، «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري،» ص 58.

(42) المصدر نفسه، ص 60.

(43) International Crisis Group, «Lost in Transition,» p. 1.

وضعها المجلس، والتي تقوم على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل صوغ الدستور، فأفضى هذا إلى إثارة سخط وعداوة معظم القوى السياسية الأخرى وقوى شباب الثورة[44].

يبدو أن مردّ هذه التسوية، أو التفاهم الضمني بين الطرفين، كان التقاء المصالح، إذ حرص الإخوان على مساندة الجيش في فرض الاستقرار حتى يمكن نقل السلطة إلى المدنيين بسرعة، الأمر الذي يعني إجراء الاستحقاقات الانتخابية التي سيحققون فيها مكاسب مهمة، في حين اعتبر الجيش أن إخراج الحزب الأكثر قوة وانضباطًا من الشارع أولوية، وكذلك الحصول على موافقته على الخطة الانتقالية التي وضعها من أجل استعادة الاستقرار[45].

في أي حال ظهر أن التقاء المصالح بين الجيش والإخوان كان وقتيًا وتكتيكيًا، وأنه لا يمكن الطرفين التخلص من الهواجس التاريخية بينهما، وهذا ما يدلل عليه بيان المجلس العسكري في 25 آذار/ مارس 2012، ردًا على بيانين صدرا عن جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للجماعة) يلمّحان فيهما إلى تأثير المجلس العسكري في قرارات المحكمة الدستورية العليا، خصوصًا قرار تأييد حل مجلس الشعب لمخالفته الدستور، حين هدد بيانُ المجلس جماعة الإخوان المسلمين بأن تعي دروس التاريخ «لتجنب تكرار أخطاء ماضٍ لا نريد له أن يعود»، بحسب البيان[46]. ولا شك في أن مواقف المجلس العسكري تجاه الإخوان

---

(44) مها عزام، «المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية،» مذكرة إحاطة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشاتام هاوس، أيار/مايو 2012، ص 4، على الرابط: <http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/bp0512_azzam_arabic.pdf>, retrieved on January 7, 2014.

(45) International Crisis Group, ibid., p. 13.

(46) انظر: «بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ،» الشروق (القاهرة)، 25/ 3/ 2012، على الرابط: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>, retrieved on December 15, 2013.

هنا يُلمح بيان المجلس العسكري إلى فترة الصراع بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة الضباط الأحرار في 23 تموز/ يوليو 1952؛ فعلى الرغم من أن الإخوان دعموا الثورة حتى إن قيادة الثورة استثنتهم من قرار حل الأحزاب السياسية، فإنهم بعد ذلك دخلوا في صدام =

المسلمين التي اعتبرها الإخوان حرمانًا لهم من فرصة تاريخية لحكم البلاد (رفض المجلس طلب حزب الحرية والعدالة إقالة حكومة كمال الجنزوري والاستعاضة عنها بحكومة يشكلها، على الرغم من فوزه بأغلبية أصوات مجلس الشعب؛ ودعم المجلس التحرك القضائي الذي استهدف حل مجلس الشعب) أفضت كلها إلى أن يعاود الإخوان النظر في موقفهم تجاه المجلس العسكري.

هكذا، سرعان ما دخل الطرفان في صراع مكتوم، وفي إثر انتخاب مرسي رئيسًا أعاد المجلس العسكري اصطفافه من جديد بأن تحالف مع القوى المناوئة للإخوان المسلمين، ولا سيما جبهة الإنقاذ الوطني التي وفّرت غطاءً مدنيًا لتدخل الجيش في 3 تموز/ يوليو.

رابعًا: تدخل الجيش في 3 تموز/ يوليو بين رؤيتين

يمكن القول إن الجيش كان أحد أجهزة «الدولة العميقة» التي سعت إلى إفشال تجربة حكم الإخوان المسلمين للبلد. وحتى حين تدخل الجيش ووجّه إنذارًا، مدته 48 ساعة، إلى «جميع الأطراف» بعد ساعات من بدء التظاهرات المناوئة لمرسي وحكم الإخوان المسلمين، في 30 حزيران/ يونيو، فإن الحقيقة هي أن الإنذار كان موجهًا إلى مرسي أكثر منه إلى القوى الأخرى للاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية؛ وظهر جليًا الاصطفاف السياسي للجيش في الاستقطاب السياسي الحاصل في البلاد[47].

أثارت التطورات السياسية بين 30 حزيران/ يونيو وعزل الجيش مرسي في 3 تموز/ يوليو جدلًا واسعًا، داخليًا وخارجيًا. فبينما رأت جماعة الإخوان المسلمين ومناصرو مرسي (الذين مثّلهم لاحقًا ما سمّي «التحالف الوطني لدعم الشرعية

= معها؛ أدى إلى حظر الجماعة واستهدافها، وتعرض أعضائها للملاحقة الأمنية والاعتقال، وإعدام بعض قادتها. واستمرت هذه العلاقة التصارعية إلى ما بعد وفاة جمال عبد الناصر في عام 1970.

(47) بل إن عزمي بشارة يرى أن بيانات الجيش المصري التي أصدرها قبل احتجاجات 30 حزيران/ يونيو التي تؤكد حماية المتظاهرين كانت في الواقع دعوة إلى التظاهر. انظر: بشارة، «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» ص 7.

ورفض الانقلاب»)[48] ما حدث في 3 تموز/ يوليو «انقلابًا على الشرعية» و«ثورة مضادة»، تراه القوى المناوئة «ثورة شعبية ثانية» أو «ثورة تصحيحية» و«إرادة شعبية، استخدمت أواليات ديمقراطية وساندتها القوات المسلحة باعتبارها أحد أعمدة الوطنية المصرية»[49].

الحقيقة أن مسألة النقاش في تدخل الجيش بعزل مرسي، هل هو شرعي، أم فاقد الشرعية، أم ينطبق عليه وصف «انقلاب عسكري»[50]، كانت محل سجال نظري وسياسي في الفترة التي أعقبت الثالث من تموز/ يوليو مباشرة، إلا أن هذه المسألة فقدت أهميتها مع ترسخ الحكم الجديد وتكشف الدور المهيمن للجيش فيه.

إن ما حدث في الثالث من تموز/ يوليو «انقلاب عسكري» في عُرف المبادئ والممارسات الديمقراطية. ومع أن وقوع الانقلاب ليس مستغربًا، إلا أن اللافت أن الجماهير التي خرجت في 30 حزيران/ يونيو والقوى السياسية أيضًا وفي مقدمها جبهة الإنقاذ الوطني، وكذلك القوى الشبابية، ممثلة أساسًا بحركة «6 أبريل» وحملة

---

(48) يضم هذا التحالف الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الإسلامي، عدا حزب النور السلفي: أحزاب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للإخوان المسلمين) والبناء والتنمية (الذراع السياسية للجماعة الإسلامية) والفضيلة والإصلاح والوطن والراية والوسط والعمل إضافة إلى الجبهة السلفية.

(49) أماني الطويل، «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 25.

(50) تستشهد أماني الطويل - مثلًا - بعدد من المحددات المتفق عليها في الأدبيات السياسية الحديثة لجعل تدخل الجيش مقبولًا، ترى أنها تحققت في تدخل الجيش يوم 3 تموز/ يوليو. انظر: المصدر نفسه، ص 29-30. في المقابل يرى أوزان فارول أن ما قام به الجيش يوم 3 تموز/ يوليو انقلاب عسكري على اعتبار أن الجيش أطاح رئيسًا منتخبًا ديمقراطيًا باستخدام أدوات فوق قانونية وفوق دستورية. ولأن فارول كان قدم أطروحة عن الانقلاب العسكري الديمقراطي، فإنه يوضح أن الانقلاب على مرسي لم يكن ديمقراطيًا، فلم تكن هناك مؤشرات إلى أن مرسي كان سيرفض التنازل عن السلطة لو خسر في الانتخابات أو أن الانتخابات إذا جرت في ظل حكمه ستتعرض للتزوير. انظر:
Ozan Varol, «Egypt's Non-Democratic Coup d'Etat,» Opinio Juris, July 16, 2013 <http://opinionjuris.org/2013/07/16/guest-post-egypts-non-democratic-coup-detat/>, retrieved on January 15, 2014.

في رأي بشير عبد الفتاح، يمكن - في الحد الأدنى - وصف ما قام به الجيش في الثالث من تموز/ يوليو أنه «ضرب من ضروب التدخل العسكري في صراع سياسي مدني». انظر: عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» ص 81.

«تمرد»، هي التي دعت الجيش إلى «التدخل لحل الأزمة السياسية»[51]. وهنا تجلّت المفارقة، فالجيش الذي كانت قوى الثورة من قبل تدعو إلى إسقاط حكمه، أصبح هو المخلّص والمنقذ!

من المهم هنا تسليط الضوء على سلوك الجيش في التعامل مع المخالفين للرأي، إذ إن الجيش بالتحالف مع القوى الأمنية اتبع سياسة القمع والتنكيل بمؤيدي مرسي والإخوان المسلمين، كما ظهر في حادثة الحرس الجمهوري (8 تموز/ يوليو 2013)، وفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة (14 آب/ أغسطس 2013). وبينما سقط إبان فترة حكم المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية الأولى (من 11 شباط/ فبراير 2011 حتى 30 حزيران/ يونيو 2012) 433 قتيلًا، وفق موقع «ويكي ثورة» (مبادرة تابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هدفها توثيق بيانات إحصائية للضحايا منذ ثورة 25 يناير بالاستناد إلى بيانات مفتوحة المصدر)، فإن الموقع نفسه ذكر أن عدد الذين لقوا حتفهم، في عهد وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي والرئيس الموقت عدلي منصور، بلغ 3248 شخصًا حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2014، فضلًا عن 18535 مصابًا، ووثّق الموقع حالاتهم حتى 28 شباط/ فبراير 2014، واعتقال 41163 شخصًا حتى 15 أيار/ مايو 2014[52].

كان هذا السلوك مؤشرًا أيضًا إلى كيفية التعامل مع المخالفين في الرأي في ظل نظام يطغى عليه العسكر، إلى درجة تخوين حتى أولئك الذين أقروا تدخل العسكر في الثالث من تموز/ يوليو وإقصائهم، لأنهم رفضوا وحشية قمعه اعتصامات الإخوان[53]. والمفارقة أنه بينما استند الجيش في انقلابه إلى «شرعية الشارع» في 30 حزيران/ يونيو، مقوِّضًا شرعية صندوق الانتخابات، اتّجه إلى قمع مناوئيه عندما خرجوا إلى الشارع.

---

(51) عواد، «من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو،» ص 32.

(52) نقلًا عن: وفاء إدريس، «العسكرة والثورة المصرية: احتواء أفضى إلى قتل،» العربي الجديد، 31/ 5/ 2014، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/politics/cbde3368-f586-4c15-af27-913427d03d43>.

(53) نقصد هنا محمد البرادعي الذي كان من بين من أقروا خريطة المستقبل التي طرحها عبد الفتاح السيسي، وشغل منصب نائب الرئيس الموقت، لكنه عندما استقال احتجاجًا على القمع العنيف لاعتصامي رابعة العدوية والنهضة خوّنه إعلام «الدولة العميقة».

عاود الجيش التحكم في العملية السياسية، كما أعاد إلى الوجود من جديد الدولة القمعية من خلال حملات الاعتقال التي طاولت معارضي الانقلاب وقمع المتظاهرين، فتسبّب بمقتل عدد كبير من المدنيين[54].

يلاحظ هنا أن الجيش المصري حظي في أغلبية تحركاته تجاه الداخل، بغطاء شعبي، مدعومًا بحركة جماهيرية وطنية واسعة، كما حصل في ثورة 23 يوليو، وثورة 25 يناير، ولكن لا يمكن ترداد هذا القول في شأن تدخله في 3 تموز/ يوليو 2013. فعلى الرغم من أنه استند إلى جماهير غفيرة وقوى سياسية ومدنية، بقي قطاع من الشعب المصري والقوى السياسية رافضًا تدخله، وهو القطاع الذي اعتصم في الميادين لإعلان رفضه خطوة الجيش، لكنه تعرض للقمع الوحشي. وبناء عليه، فبينما كان هناك شبه إجماع على تدخلَي الجيش الأوَّلين، أدى تدخّله الثالث إلى انقسام كبير في المجتمع المصري.

لذا حرص الجيش على تسويق تصوره للمرحلة الانتقالية الجديدة (كما عبّرت عنه خريطة المستقبل) على أنها إجماع وطني من خلال عرضها «من على منصّة جامعة لمكونات المجتمع المصري، بتنوعاته الدينية والجيلية والجنسية... بحضور شيخ الأزهر وبابا الأقباط والمرأة والشباب»[55]، كما أنه تعلم من دروس المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 يناير، فلم يتولَّ الحكم بنفسه، بل أدار المرحلة الانتقالية الجديدة من خلف واجهة مدنية.

بينما رأى فريق أن خريطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع حينذاك، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، تضمنت «ملامح تحول ديمقراطي حقيقي»[56]، وأنها تضع البلاد على طريق حكم مدني ديمقراطي، رأى فريق مضاد أن الجيش بعزله

---

(54) وفق بيان صادر عن 13 منظمة مصرية ودولية معنية بحقوق الإنسان في كانون الأول/ ديسمبر 2013، اتهم البيان السلطات المصرية بالمسؤولية عن مقتل نحو ألف شخص في القاهرة على أيدي قوات الأمن التي فضّت اعتصامي الإخوان المسلمين في 14 آب/ أغسطس 2013. انظر: منظمة «هيومان رايتس ووتش»، «مصر - لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد 4 شهور،» 10 كانون الأول/ ديسمبر 2013، على الرابط: <http://www.hrw.org/ar/print/news/2013/12/10/4>, retrieved on January 20, 2014.

(55) الطويل، «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان،» ص 29.

(56) المصدر نفسه، ص 29.

أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث إنما أكد بقاء هيمنته على السياسة والدولة في مصر.

صفوة القول إن الاستقطاب والشقاق اللذين سادا معظم الفترة التي أعقبت إطاحة حكم مبارك وحتى ما بعد عزل مرسي، بين الأحزاب الليبرالية والحركات الشبابية من جانب وجماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر، كان لهما شأن كبير في عدم توطيد السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية[57].

خامسًا: الجيش وتعديل الدستور

تضمن التعديل الدستوري الذي أعدّته لجنة الخمسين لتعديل الدستور التي عيّنها الرئيس الموقت عدلي منصور، والتي أُقرت في الاستفتاء العام في 14 و15 كانون الثاني/ يناير 2014[58]، مواد تجعل سلطة الجيش فوق سلطة المدنيين. إذ على الرغم من أن دستور عام 2012 المعطّل استرضى المؤسسة العسكرية فمنحها الحصة الأكبر في عضوية مجلس الدفاع الوطني، وهو المجلس صاحب الصلاحية بمناقشة ميزانية القوات المسلحة، الذي يؤخذ رأيه في المشروعات المتعلقة بها (المادة 197)، ومنح القضاء العسكري حق محاكمة المدنيين «في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة...» (المادة 198)، فإن الدستور المعدل في عام 2014 حافظ على هذه الامتيازات وعمّقها حيث تُدرج فيه موازنة المؤسسة العسكرية رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة (المادة 203)، واشتُرطت موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين اعتبارًا من تاريخ العمل بالدستور المعدل (مادة انتقالية 234)[59]، الذي مِثل سابقه نص على أن يكون وزير الدفاع من بين ضباط

---

(57) عبد ربه، «العلاقات المدنية - العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟،» ص 151.

(58) نال الدستور تأييد 98.1 في المئة من الناخبين، علمًا أن نسبة المشاركة في التصويت بلغت 38.6 في المئة. انظر: «إقرار الدستور المصري بموافقة 98.1 ٪ من الناخبين،» الحياة، 18/ 1/ 2013، على الرابط: <http://alhayat.com/Details/594242>, retrieved on January 25, 2014.

(59) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر،» 15 كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>, retrieved on January 25, 2014.

المؤسسة العسكرية (المادة 201). وهذا ينطوي على دلالة مهمة هي أن الدستور المعدل حذف المبدأ الذي ورد في ديباجة دستور عام 2012، والذي نص على أن القوات المسلحة «مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي».

شمل الدستور المعدل إنشاء مجلس الدفاع الوطني (المادة 203) الذي يختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، والذي يؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. كما أنه أبقى على مجلس الأمن القومي (المادة 205) الذي يختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بأنواعها شتى، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج وإجراءات التصدي لها.

الواقع أن إنشاء المجلس الأول ينطوي على إشكالات شرعية وديمقراطية. فبينما يوجد في دول عدة من العالم ما يشبه المجلس الثاني (مجلس الأمن القومي)، إلا أن المجلس الأول غير متعارف عليه في تجارب دول العالم. كما يغلب العسكريون على عضوية المجلس، الأمر الذي يجعله خاضعًا لهيمنتهم. والنقطة الثالثة المهمة هي أن المجلس يشمل صلاحيات واختصاصات تسلب صلاحيات المؤسسات المدنية المنتخبة (الحكومة والبرلمان)، وهذا يناقض مبدأ أساسيًا من مبادئ الديمقراطية، «فالديمقراطية في جوهرها تعني عدم وجود أي سلطة غير منتخبة فوق سلطة المؤسسات المنتخبة»[60].

راعى التعديل الدستوري رغبات الجيش في البقاء خارج الرقابة القانونية والاحتفاظ باستقلاله عن الإشراف المدني، وفي ألا يكشف للعامّة عن تفصيلات ميزانيته العسكرية، وضمان عدم التدقيق في مصالحه الاقتصادية الواسعة أو الحد منها. ويبدو أن المادة الانتقالية 234 بخصوص تعيين وزير الدفاع يُقصد بها ضمان «الحصانة»، أي منع الملاحقة القضائية لقادة الجيش بسبب دعم نظام مبارك أو قرارات اتخذها المجلس إبان مدة المرحلة الانتقالية أو انتهاكاته حقوق الإنسان في عقب عزل مرسي.

(60) عبد الفتاح ماضي، «الانتقال من الحكم العسكري إلى الديمقراطية،» في: الديمقراطية والصحوة العربية الثانية (بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2012)، ص 128.

قنّن هذا الدستور من الناحية التشريعية خصوصية المؤسسة العسكرية واستقلاليتها في شؤونها كلها، بخلاف ما كان عليه الوضع طوال حكم الرؤساء السابقين ذوي الخلفيات العسكرية، مثل عبد الناصر والسادات ومبارك[61]، وعلى نحو مغاير للدستور الذي ظل معمولًا به حتى إطاحة مبارك (دستور عام 1971 وتعديلاته)؛ إذ لم ينص هذا الدستور على أي امتياز من الامتيازات التي حواها الدستور الجديد (انظر الملحق 1 للمقارنة بين دستور عام 1971 والدستور الجديد). ليس ذلك فحسب، بل الأنكى أن الدستور الجديد «يقضي على كافة فرص التوازن المستقبلي للعلاقات المدنية - العسكرية ودفعها باتجاه ديمقراطي، وهو يجعل من الجيش دولة داخل الدولة، ويرتب طغيان المؤسسات المعيّنة على المنتخبة، ويعصف أيضًا بحقوق المواطن وحرياته بعدم إلغاء المحاكمات العسكرية»[62].

اللافت أن المواد في التعديل الدستوري التي تعطي امتيازات للمؤسسة العسكرية جرى التصويت لمصلحتها في لجنة الخمسين بنسب عالية؛ حيث أيد المادة 204 التي تسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، 41 عضوًا مقابل اعتراض 6 أعضاء فقط، أما المادة 203 التي نصّت على الأغلبية العسكرية في مجلس الدفاع الوطني والميزانية العسكرية، فصُوِّت عليها بالإجماع تقريبًا (48 صوتًا مؤيدًا مقابل رفض صوت واحد)[63].

على الرغم من ذلك، إنْ كان العسكر نجحوا في معركة الدستور وحوّلوا «وزارة الدفاع من وزارة تابعة للسلطة التنفيذية إلى سلطة مستقلة بذاتها» عمليًّا[64]، تنبئنا تجارب التحول الديمقراطي بأن الدساتير تتغير بإرادة الشعوب؛ فالدستور الذي

---

(61) عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» ص80.

(62) عمرو حمزاوي، «مصر بعد 3 يوليو 2013.. عن العلاقات المدنية العسكرية،» الشروق (القاهرة)، 12/10/2013، على الرابط: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=e9afc45e-b122-4906-8c9c-161d3173e6b6>, retrieved on December 18, 2013.

(63) عمر عاشور، «المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923-2013،» رأي، مركز بروكنجز، الدوحة، 14 كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط: <http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2014/01/14-egypt-security-insitutions-constitutions-ashour>.

(64) المصدر نفسه.

وضعه الانقلاب العسكري ضد الحكومة المدنية المنتخبة في تركيا في عام 1980، والذي سطّر فيه قادة الانقلاب نصوصًا تعزز دور الجيش في الحياة المدنية وتحصّنهم ضد أي مساءلة أو محاكمة مدى الحياة، عُدِّل بعد نحو ثلاثة عقود (في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية)، لتاحة إنهاء تدخل الجيش في الحياة المدنية والسياسية[65]، ومحاكمة من بقي في قيد الحياة من قادة الانقلاب، وفي مقدمهم قائد الانقلاب ورئيس البلاد الأسبق كنعان إيفرن[66].

سادسًا: عودة النظام البريتوري

في الفترة التي أعقبت الانقلاب على مرسي، كان هناك توافق بين الباحثين على أن الجيش في مصر سيبقى مؤثرًا في الحكم والسياسة، لا لأنه «من الصعب استبعاد الجيش من الحياة السياسية بعد أن وضع حدوها ومعالمها وقواعدها فحسب، بل إن ذلك يرجع أيضًا إلى استمرار ضعف النخبة السياسية المدنية، وإلى تنامي الطلب الشعبي لتدخل الجيش في العملية السياسية»[67].

لكن تباين الباحثون حينها في تحديد شكل السيناريو الذي سيتبعه هذا التأثير، بين من توقّع تدخلًا سياسيًا مباشرًا من الجيش، ومن رأوا أن ثمة «وعيًا تبلور لدى المصريين، نتيجة لثورة [25] يناير، بتحديد مطالب للتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، يصعب تمامًا احتواؤها بعملية تدخل سياسي مباشر من الجيش»[68]. وبناء عليه، توقع باحثون أن يستنكف الجيش عن المشاركة السياسية المباشرة واحتفاظه بدرجة ما من القوة والنفوذ من وراء الكواليس والتهديد المستمر بالتدخل لحماية أمن الدولة وهويتها، بأسلوب يشبه دور الجيش في المراحل المبكرة من انتقال

---

(65) للاطلاع على هذه التعديلات الدستورية والقانونية بالتفصيل، انظر: Steven A. Cook, Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), pp. 129-130.

(66) انظر: «تقديم رئيس الجمهورية التركي الأسبق كنعان إيفرن للمحاكمة على دوره في انقلاب 1980»، «بي بي سي عربي»، 10 كانون الثاني/ يناير 2012، على الرابط: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120110_turke_evren_trial.shtml>, retrieved on January 20, 2014.

(67) عبد الفتاح، «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة،» ص 84.

(68) الطويل، «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان،» ص 30.

تركيا إلى الديمقراطية(69). وأخذت تبرز مؤشرات وخطوات تدل على أن الجيش لن يرضى بأن يكون لاعبًا بين متساوين، بل يرغب في أن يكون اللاعب المهيمن، وهذه المؤشرات:

- أقدم الجيش على إبراز وجوه مدنية مقربة منه إلى واجهة الحكم، تلتزم اتّباع المسار الذي اختطّه لمستقبل البلاد في المرحلة الانتقالية، كما تضمنُ الحفاظ على مصالحه ومكتسباته. وتمثلت هذه الوجوه بالرئيس الموقت عدلي منصور، ورئيس الوزارء حازم ببلاوي وطاقم وزارته الذي ضم وزراء كانوا محسوبين على عهد مبارك السابق.

- لم يكتف الجيش بالتحالف مع فلول نظام مبارك، من الطبقة السياسية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الوطني المنحل وطبقة الرأسماليين المنتفعين (النيوليبراليين) فحسب، بل عاود ترميم قوة القمع للنظام السابق، وتحديدًا جهاز الشرطة والأمن.

- الاستمرار في اتباع سياسة الاقتلاع والإقصاء التام لحركة الإخوان المسلمين وحزبها، من أجل إبقاء الطريق سالكة أمام هيمنة الجيش على الساحة السياسية وعدم بروز أي قوة يمكن أن تعطِّل المشروع السياسي للجيش.

- بعد أن تأكد الجيش من تقويضه قوة الإخوان المسلمين (وإن لم ينجح في القضاء عليها)، سعى إلى التفرد بقرار الحكم بالتنكر للقوى السياسية والشبابية التي اصطفت إلى جانبه في مواجهة الإخوان المسلمين، فبعد أن وفّرت حكومة الببلاوي الغطاء السياسي له، أحلّ محلها حكومة يرئسها أحد رجالات نظام مبارك، إبراهيم محلب، وتخلو من تمثيل القوى السياسية(70). كما حظر نشاط حركة «6 أبريل» التي كانت إحدى الحركات الشبابية التي كان لها دور رئيس في ثورة 25 يناير، بعد اعتقال أبرز قادتها(71).

---

(69) عزام، «المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية،» ص 4.

(70) استبعدت رموز ليبرالية ومعارضة مثل وزير التضامن الاجتماعي أحمد البرعي ونائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي حسام عيسى ووزير القوى العاملة كمال أبو عيطة.

(71) في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2013 حُكم على ثلاثة من قادة الحركة: أحمد ماهر =

يبدو أن الإخوان المسلمين ليسوا وحدهم من لم يتعلموا من تجربتهم مع الجيش في عقب ثورة 23 يوليو، بل كذلك القوى السياسية والمدنية، لتنطبق من جديد مقولة محمد نجيب، أول رئيس لمصر الجمهورية الذي أطاحه جمال عبد الناصر، حين توصل إلى الاستنتاج التالي في مذكراته: «إذا ما خرج الجيش من ثكناته فإنه حتمًا سيطيح بكل القوى السياسية، المدنية، ليصبح هو القوة الوحيدة في البلد... وأن كل قوة سياسية مدنية عليها أن تلعب [دورًا مع] القيادة العسكرية الديكتاتورية ثم يُقضى عليها.. لكن.. لا الإخوان عرفوا هذا الدرس، ولا غيرهم استوعبه»[72].

بذلك، قضى الجيش على العقبات كلها التي يمكن أن تقف في طريق تحقيق خياره بالعودة إلى البدء، أي بتكرار التجربة التاريخية المصرية منذ ثورة 23 يوليو، والعودة إلى النظام البريتوري عبر صعود عسكري إلى رأس السلطة، وذلك بتولّي وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، بعد خلع بزته العسكرية. وبدأ الجيش التحضير لهذا الخيار من خلال إطلاق دعوات شعبية وإعلامية منذ إقرار التعديلات الدستورية تطالب السيسي بالترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة (أبرزها حملة «كمّل جميلك»)، واتباع سياسات صنع صورة الزعيم الملهم والمخلّص[73]، إلى أن أعلن

= وأحمد دومة ومحمد عادل، بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة التظاهر من دون ترخيص. ثم صدر في 27 نيسان/ أبريل 2014 حكم قضائي حظر نشاط الحركة.

(72) محمد نجيب، كنتُ رئيسًا لمصر، ط 2 (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984)، ص 358.

(73) أدّى الإعلام دورًا في صنع هذه الصورة، ومن ذلك مثلًا إعداد وبث الأوبريت الغنائية «تسلم الأيادي» في عقب الانقلاب العسكري، الذي يمجّد الجيش المصري ويُظهر السيسي بمنزلة «البطل». كما قامت المؤسسة الدينية الرسمية، الإسلامية والقبطية، بالدور نفسه، من خلال تصريحات رموزها التي تصب في هذا الاتجاه، كقول البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، إن «المصريين يرون في المشير السيسي منقذ وبطل ثورة 30 يونيو». انظر: «البابا تواضروس: ترشح السيسي واجب وطني،» موقع الجزيرة نت، 24 آذار/ مارس 2014، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/be57413f-da4a-4b52-9171-0433b3f0e38a>.

كذلك الخطاب المعروف لسعد الدين الهلالي، الأستاذ في كلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر وممثل الأزهر في لجنة الخمسين لتعديل الدستور، الذي ألقاه في حفل تكريم أسر الشهداء ومصابي الشرطة في 6 شباط/ فبراير 2014، حين شبّه فيه السيسي بالنبي موسى (ووزير الداخلية محمد إبراهيم بالنبي هارون). انظر الخطاب على موقع «اليوتيوب»، على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=rTewqQ5B_D8>.

المجلس العسكري في 27 كانون الثاني/ يناير 2014 موافقته على ترشح السيسي للانتخابات الرئاسية، احترامًا «لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر»[74].

كان لافتًا أن الرئيس الموقت عدلي منصور اتخذ قرارًا قبل يوم من قرار الجيش ذاك، قضى بتعديل «خريطة المستقبل» حيث تُجرى الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية[75]، وكان واضحًا أن هذا القرار مثّل تحضيرًا لترشح السيسي للانتخابات الرئاسية ومحاولة لضمان وصوله إلى سدة الرئاسة من دون منغصات أو تحديات ربما تأتي بها الانتخابات البرلمانية.

نتيجة تلك المقدمات التي صنعها الجيش، كانت جُل التحليلات، حتى قبل إعلان السيسي رسميًا عن عزمه الترشح في 26 آذار/ مارس 2014، تشير إلى أن حظوظه في الفوز هي الأوفر إذا شارك في الانتخابات، لكن هنا يجب التنبيه إلى أن مردّ هذه الحظوظ لا يعود إلى شخص السيسي نفسه - فهو قبل تعيينه وزيرًا للدفاع كان شخصية مجهولة لدى الجمهور، كما أنه لا يُفصح عن أي صفات كاريزماتية في شخصيته أو عن قدرات في الخطاب أو الفكر السياسي[76] - إنما إلى الرمز الذي يمثله السيسي، فمع غياب المؤسسات الديمقراطية وهشاشة القوى السياسية يتطلّع المصريون إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها حصنًا للمجتمع، وعلى الرغم من كل شيء لا يزال الجيش في عيون المصريين مصدرًا للفخر الوطني، ويحظى بالاحترام والصدقية لدى قطاع واسع من الشعب.

---

(74) «المجلس العسكري يدعو السيسي إلى الاستجابة لرغبة الشعب المصري،» الحياة، 27/ 1/ 2014، على الرابط: <http://alhayat.com/Details/597213>.

(75) «عدلي منصور يعدّل خريطة الطريق وانتخابات الرئاسة تسبق البرلمان،» «سي إن إن بالعربي»، 27 كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/26/egypt-elections>.

(76) الواقع أن اللقاءات المتلفزة التي أجراها السيسي بعد إعلان ترشحه للرئاسة، كشفت عن افتقاره إلى برنامج سياسي واقتصادي، بل إن اقتراحاته لحل بعض الأزمات التي يعانيها المجتمع المصري، مثل نقص الكهرباء ورغيف الخبز وزيادة البطالة، قوبلت بسخرية وتهكم من معارضيه وبعض المعلقين السياسيين. انظر مثلًا مقابلة السيسي مع لميس الحديدي وإبراهيم عيسى على قناة «سي بي سي» المصرية بتاريخ 6 أيار/ مايو 2014، متاحة على موقع «يوتيوب» على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=DXqIQu4dDIY>.

حصل ما هو متوقع، ففي الانتخابات الرئاسية التي عقدت بين 26 و28 أيار/ مايو 2014، حقق السيسي فوزًا كاسحًا على منافسه حمدين صباحي، رئيس التيار الشعبي، وحصل على 96.6 في المئة من أصوات الناخبين[77]. إلا أن السيسي أولى اهتمامًا بالغًا لنسبة المشاركة ربما أكثر من نسبة الفوز؛ لما لمعدلات المشاركة من تأثير في شرعيته السياسية وموقفه التفاوضي في مواجهة المجتمع الدولي. ففي آخر تصريح له قبل الصمت الانتخابي قال: إن «تصويت أربعين مليون مواطن له سيخوّله تحدي أي مخططات خارجية تريد النيل من مصر، وسيقف بهم أمام العالم»[78]. وبناء عليه يشكك كثيرون في نسبة التصويت التي أعلنتها لجنة الانتخابات الرئاسية (47.4 في المئة). وحتى النسبة الرسمية - إن صحت - تعدّ منخفضة وجاءت في ظل تدابير غير مسبوقة اتخذتها الحكومة لحث الناس على التصويت (إعلان اليوم الثاني للاقتراع عطلة رسمية، والطلب من القطاع الخاص السماح للعاملين لديه بالذهاب إلى التصويت والإعلان عن غرامة قدرها 500 جنيه ضد من لا يقترع، وتمديد الاقتراع يومًا ثالثًا)، وكذلك في ظل حال «التجييش» الإعلامي. ولا تعود هذه النسبة المنخفضة التي هي أقل بخمسة في المئة من نسبة المشاركة الإجمالية في الانتخابات الرئاسية في عام 2012، إلى مقاطعة الانتخابات من «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» وقوى سياسية (مثل حزب مصر القوية) وأخرى شبابية (مثل حركة 6 أبريل) فحسب، بل تعزى أيضًا إلى إصابة قطاع واسع من الشباب بالإحباط نتيجة ما آلت إليه أحوال ثورة 25 يناير، واقتناع عدد كبير منهم

---

(77) انظر الموقع الرسمي للجنة الانتخابات الرئاسية عام 2014، على الرابط: <https://www.elections.eg/presidential-elections-2014-results-on-map>.

(78) بشير عبد الفتاح، «مفاجآت الانتخابات الرئاسية المصرية،» الجزيرة نت، 4 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/923c4543-0930-479a-8f60-a1b0b8d2c5d7>.

كانت شرعية السيسي محل تشكيك قبل بدء الانتخابات، إذ انتقد رئيس مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بولو لولو بولس، ترشح السيسي للرئاسة المصرية، لأنه كان قائد الانقلاب العسكري الذي أطاح رئيسًا منتخبًا ديمقراطيًا، موضحًا أن الذين يقومون بالتغييرات غير الدستورية للحكم يجب عدم مكافأتهم عن طريق العودة إلى نظام دستوري. انظر: «مجلس السلم والأمن الأفريقي ينتقد ترشيح السيسي،» الجزيرة نت، 21 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/pages/c18f8604-bdbb-448f-adc3-553fd6e727a0>.

بأن النتيجة محسومة سلفًا لمصلحة السيسي؛ إلى درجة أن الانتخابات يصدق عليها وصف أن السيسي - في الحقيقة - نافس نفسه!

السؤال الذي يُطرح بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة الجمهورية: كيف ستكون علاقة الجيش بالسياسة والسلطة؟ وهل سيُعيد السيسي العجلة إلى الوراء من خلال إعادة إنتاج دولة مبارك التسلطية، أم أنه سيسير بالبلاد نحو تعزيز التحول الديمقراطي؟

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي

عند البحث في مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في مصر يجب التفريق بين المأمول والممكن؛ فبينما يدعو باحثون إلى أن تحاكي مصر تجارب دول أخرى اتسمت بالنجاح في إدارة العلاقات المدنية - العسكرية على نحو يُنجِح مرحلة التحول الديمقراطي، نعتقد أنه يجب التعامل مع التجربة المصرية وفق سياقها التاريخي والثقافي والمؤسسي الخاص بها. فعلى سبيل المثال نجد أن باحثين كثرًا يقايسون بين التجربة التركية والتجربة المصرية، في حين أن السياق الموضوعي للتجربتين مختلف كليًا؛ إذ إن العامل الخارجي أدّى دورًا رئيسًا في حل مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا، فسعي تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واقتناع المؤسسة العسكرية وتأييدها هذا الانضمام، اضطروها إلى الخضوع لشروط الاتحاد لجهة ضرورة تنحية العسكر عن السياسة وفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية. في حين أن العامل الخارجي لم يكن له إلا دور محدود في سياق الحالة المصرية[1].

أولًا: نحو موازنة سلطة الجيش

في ما يتعلق بالعلاقات المدنية - العسكرية في مصر، تتجلى إشكالية ثلاثية الأوجه؛ ففي الوجه الأول، توجد رغبة لدى المؤسسة العسكرية في البقاء فاعلًا مهيمنًا في المجال السياسي، فالجيش المصري «ما زال يريد أن يُملي إرادته في ما يتعلق بنظام الحكم في الدولة، إن لم يحكم مباشرة»[2]. والوجه الثاني من المشكلة هي إخفاق المؤسسات السياسية وضعف الأحزاب السياسية وتدني صدقيتها

---

(1) للمزيد عن الفروقات بين الحالتين، انظر: Steven A. Cook, *Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007).

(2) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 9.

الجماهيرية، الأمر الذي يجعل المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيرًا في المجال السياسي. فمع عجز المؤسسات التشريعية والتنفيذية والأحزاب السياسية عن القيام بدورها في تمثيل مصالح المواطنين، تنشأ مشاعر عدم الثقة في النخبة السياسية المدنية ويبرز الجيش في صورة ممثل روح الوحدة الوطنية والقادر على القيادة والبعيد عن مفاسد الحياة السياسية، ويسود الاعتقاد أن الجيش هو المنقذ لبناء الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار، ويؤدي هذا الوضع إلى عدم الاستقرار السياسي واللجوء إلى القوات المسلحة واضطرارها إلى التدخل كما حدث في مصر يوم 3 تموز/ يوليو[3].

أما الوجه الثالث للإشكالية فهو أن تجربة عزل مرسي أثبتت أن ما يسمى النخب والقوى السياسية الليبرالية واليسارية غير ملتزمة دائمًا مدنيةَ السياسة والمثُلَ الديمقراطية. فكما يقول عمرو حمزاوي كانت «الطامة الكبرى للقوى الليبرالية واليسارية التي تمثلت في الإصرار على استدعاء الجيش إلى الحياة السياسية مجددًا والاستعداد للتحالف معه ومع عموم المكوّن العسكري - الأمني في الدولة المصرية للإطاحة غير الديمقراطية وبعيدًا من صندوق الانتخابات، بالإخوان وحلفائهم»[4]. ففي سبيل تحقيق هدف إسقاط مرسي وحكم الإخوان المسلمين، لم تتورع تلك القوى عن التحالف مع أجهزة الدولة العميقة و«الفلول». وللمفارقة تحوّل ضباط الشرطة الذين خرجت الثورة ضد سلطتهم وتجبّرهم على الشعب إلى جزء من «الحراك الثوري»، وحُملوا على أكتاف المتظاهرين في ميدان التحرير في 30 حزيران/ يونيو! وبناء عليه، تحتاج هذه التيارات إلى أن تُراجع موقفها من قضية مدنية الدولة ودور الجيش في الحياة السياسية[5]، إذ لا تتحقق الديمقراطية من دون ديمقراطيين حقيقيين.

حتى تُوازَن سلطة الجيش وقوته، لا بد - في تصورنا - من إيجاد موقف

---

(3) علي الدين هلال، «دراما «الانتقال»: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد «الربيع العربي»،» السياسة الدولية، العدد 193 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 35.

(4) عمرو حمزاوي، «الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان،» مجلة الديمقراطية، العدد 52 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص27.

(5) المصدر نفسه، ص 30.

سياسي موحد وصارم من القوى السياسية والمدنية والشبابية تجاه مدنية الدولة وإبعاد الجيش عن الحياة السياسية. ويقتضي تشكُّل مثل هذا الموقف إنهاء حالة الاستقطاب والعلاقة القائمة على «المعادلة الصفرية» بين ما يسمى القوى السياسية العلمانية ومعها القوى الشبابية والقوى الإسلامية، وفي مقدمها حركة الإخوان المسلمين. وعلى الطرفين أن يتعلّما من تجربتيهما مع المؤسسة العسكرية؛ إذ قام الجيش بإطاحة حكم الإخوان المسلمين بعد أن استقطب القوى العلمانية الغاضبة بسبب تفرد الإخوان في الحكم وإخفاقهم في بناء توافق وطني خلال عهد مرسي؛ ثم تنكر الجيش لهذه القوى بعد أن قوّض قوة الإخوان المسلمين وضَمن هيمنته على العملية السياسية.

ثانيًا: السيناريوات المستقبلية لعلاقة الجيش بالسياسة

بعد تسلّم وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية، يُطرح عدد من السيناريوات في ما يخص أنموذج الحكم وماهية العلاقة بين الجيش والسياسة في المستقبل. ويمكن حصر هذه السيناريوات في سيناريوين رئيسين؛ أحدهما متوقع، والثاني مأمول فيه:

1- السيناريو المتوقع: النظام الهجين مع الهيمنة العسكرية

من الناحية النظرية، ثمة باحثون يرون أن تسلم العسكريين والأمنيين (السابقين والمتقاعدين) المناصب التنفيذية والتشريعية في الديمقراطيات الناشئة وفي الدول التي تسعى إلى إنجاز التحول الديمقراطي، يُلحِق ضررًا بالغًا بمدنية السياسة ويقضي بالكامل على فرص التحول الديمقراطي في مجتمعات تتعثر فيها مسارات التحول الديمقراطي أو يتواتر فيها تدخل الجيوش والمؤسسات الأمنية في السياسة بينما تتسم أدوار المدنيين المستقلين والأحزاب السياسية بالضعف (مثلما هي حال مصر)، كما أنه يعمق غياب التوازن في العلاقات المدنية - العسكرية[6].

(6) المصدر نفسه، ص 35.

أما على المستوى العملي فكان السيسي الحاكم الفعلي للبلاد في الفترة التي أعقبت عزل محمد مرسي، وطوال هذه الفترة حصل تراجع في مسار التحول الديمقراطي واتّبعت الدولة الحل الأمني في التعامل مع التيار المعارض لعزل مرسي، وانتهكت حقوق الإنسان على نحو صارخ وواسع؛ فمنذ 3 تموز/ يوليو 2013 تجاوز عدد القتلى 3248 قتيلًا (حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2014)، والمصابين 15535 مصابًا (حتى 28 شباط/ فبراير 2014)، والمعتقلين والملاحقين قضائيًا 41163 شخصًا[7]. كما أُقرت قوانين تنتهك الحريات الأساسية، مثل قانون التظاهر (المسمى رسميًا قانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية) الصادر في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013[8]. هذا فضلًا عن إعادة تفعيل أجهزة القمع، الشرطة والأمن، وتعزيز دورها، كما خضع القضاء للتسييس حين أصدر أحكامًا قضائية بحق كوادر الإخوان المسلمين وبعض شباب الثورة والصحافيين تخالف الأعراف القضائية وتنتهك مبادئ العدالة الدولية[9].

وفق هذا السيناريو، ستستمر في العهد الجديد برئاسة السيسي الحال السلطوية التي تجلّت في فترة ما بعد عزل مرسي وستواجه عملية التحول الديمقراطي انتكاسة من خلال تكريس النظام الهجين، أي نظام تسلّطي واستفرادي في جوهره، لكنه يُبقي على بعض الشكليات الديمقراطية، مثل الانتخابات التشريعية، بعد أن يفرغها من مضمونها وأثرها. ومن أول المؤشرات في هذا السبيل قانون انتخاب البرلمان

---

(7) استندنا في هذه الأرقام إلى موقع «ويكي ثورة»، وهو مبادرة توثيقية للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقوم بتوثيق الحوادث كلها متضمنة القتلى والمصابين والمقبوض عليهم والملاحقين منذ بدء الثورة المصرية. انظر: <http://wikithawra.wordpress.com/>.

(8) رأت منظمة «هيومان رايتس ووتش» أن قانون التظاهر الجديد «يخالف المعايير الدولية»، وأنه يتكفل «بقمع حرية التظاهر التي انتزعها المصريون في كانون الثاني/ يناير 2011». انظر: «مصر- قانون الاجتماعات العامة الجديد شديد التقييد،» 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، على الرابط: <http://www.hrw.org/ar/news/2013/11/26>, retrieved on January 15, 2014.

(9) كالحكم بالسجن لمدة ثلاثة أعوام على الناشطين الثلاثة أحمد ماهر وأحمد دومة ومحمد عادل؛ والحكم بالسجن بين سبعة وعشرة أعوام على صحافيي قناة الجزيرة الثلاثة، وأخيرًا أحكام الإعدام التي صدرت ضد عشرات من قادة جماعة الإخوان المسلمين، وفي مقدمهم مرشد الجماعة محمد بديع، فضلًا عن أحكام السجن المؤبد ضد مئات من أعضاء الجماعة.

الذي أصدره الرئيس الموقت عدلي منصور قبل انتهاء ولايته؛ فمن خلال العودة إلى هيمنة النظام الفردي للانتخاب وإلى جانبه نسبة محدودة لشاغلي المقاعد عبر القوائم (420 مقعدًا للفردي و120 مقعدًا للقوائم) سيتكون برلمان مشابه لمجلس الشعب الذي كان قائمًا في عهد حسني مبارك[10]، الأمر الذي يبقي على ضعف الأحزاب السياسية التي لا تتمتع بالأساس بنفوذ يذكر في الحياة السياسية.

أما من ناحية علاقة النظام السياسي بالجيش فسيكون الجيش مهيمنًا على النظام لكن من دون أن يتورط في الحكم المباشر؛ فالجيش ضَمن منصب رئيس الجمهورية، ومن ثم لا يحتاج إلى الانخراط في الحكم بشكل مباشر وواسع، لكنه سيحتفظ بسلطة فيتو على توجهات البلد الرئيسة، كما سيبقى حاميًا للنظام، ثم إن الحُكم سيواجه تحديات كبرى، اقتصادية واجتماعية وسياسية، لن يكون سهلًا التغلب عليها، لذا ليس من مصلحة المؤسسة العسكرية التورط في إدارة الحكم بشكل مباشر.

إلا أن هذا السيناريو محفوف بخطر عدم قدرة النظام الجديد على مواجهة التحديات الشاملة في البلاد، وتحديدًا التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي، ولأن الشعب المصري كسر حاجز الخوف في ثورة 25 يناير وأدرك مكامن قوته، فإنه لن يُبقي على نظام شبيه بنظام مبارك. وبناء عليه، إن تحقُّق هذا السيناريو واستمرار النظام مشروطان بقدرة الحكم الجديد على فرض الأمن والاستقرار من جهة، وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وانطلاقة تنموية تعزز اقتصاد البلاد من جهة ثانية، وتقضي على مظاهر الترهل والفساد في بيروقراطية الدولة وتلبي تطلّعات الناس الحياتية وتحسن أوضاعهم المعيشية.

في الواقع، سيكون لفشل النظام الجديد في الاستجابة لتوقعات الناس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تداعيات ليس على استقرار النظام وبقائه فحسب، بل على مكانة المؤسسة العسكرية التي سيصيبها الوهن ويضعف نفوذها السياسي، نظرًا إلى أن أحد أبنائها هو الذي يقود النظام الجديد، كما أنها الراعي والحامي له.

---

(10) انظر: «الأحزاب المصرية قلقة من القانون الجديد لانتخاب البرلمان،» الحياة، 6/ 6/ 2014.

2- السيناريو المأمول: التحول الديمقراطي مع حدوث تسوية بين النخب السياسية والعسكرية

منذ إطاحة حسني مبارك، اتسمت استراتيجية الجيش وتوجهاته بالتخبط والتذبذب، فبعد الإطاحة مباشرة بدا أن الجيش مقاوم للتغيير وراغب في استمرار الوضع الراهن. وأظهر بعد ذلك أنه لا يرغب في حكم البلاد مباشرة، بل يرغب في نقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، لكن مع الحفاظ على نفوذه. وقام بانقلاب ضد الرئيس المنتخب مرسي، وحكم البلاد من خلف ستار مدني وأوصل رأس المؤسسة العسكرية، وزير الدفاع السيسي، إلى سدة الرئاسة.

أظهر الجيش صلابة في الدفاع عن نفوذه ومصالحه خلال المرحلة التي أعقبت سقوط مبارك، حين اعترض على الإشراف أو التدخل المدني في شؤونه، وسعى على نحو متكرر إلى صوغ عملية كتابة الدستور، وأصر سرًا على أن وزير الدفاع يجب أن يكون شخصية عسكرية، مع صلاحيات بتعيين رئيس الأركان، وطلب دورًا في اختيار الوزراء الرئيسين، وعارض منح البرلمان حق مراجعة الميزانية التفصيلية للجيش[11]. وفي مسعاه هذا، صوّر الجيش مصالحه الضيقة على أنها مصالح وطنية عامة[12].

على الرغم من فوز السيسي بمنصب رئاسة الجمهورية، فإن هناك إمكانية لمنع تغوّل الجيش على السياسة والحد من قدرة النظام على فرض الحكم التسلطي من خلال إعادة اللحمة إلى القوى السياسية والثورية التي شاركت في ثورة 25 يناير، لقيام معارضة وطنية قوية من القوى السياسية العلمانية والإسلامية والقوى الشبابية، وهي القوى التي تحالفت معًا إبان ثورة 25 يناير، لكن مثل هذا التحالف يقتضي التوافق على مشروع وطني ديمقراطي يقوم على مدنية الدولة ورفض تدخل الجيش في السياسة. ولا مراء في أن تحقّق مثل هذا التوافق يعزز قوة القوى السياسية المدنية في وجه قوة الجيش، الأمر الذي يرجّح إمكانية إعادة التوازن إلى العلاقات

(11) International Crisis Group, «Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF,» *Middle East Report*, no. 121 (24 April 2012), p. 20.

(12) المصدر نفسه، ص 1.

المدنية - العسكرية من خلال التوصل إلى تسوية بين النخب السياسية والنخب العسكرية، تقوم على إعمال المبدأ الأول في العلاقات المدنية - العسكرية المعمول في الديمقراطيات الغربية وهو الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية، مع مراعاة حساسيات المؤسسة العسكرية في تطبيق المبدأ الثاني، أي فرض السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية.

تهدف هذه التسوية إلى تكريس مدنية الحكم والسياسة وإعادة عملية التحول الديمقراطي التي بدأت مع ثورة 25 يناير إلى مسارها، من خلال إخراج القوات المسلحة من العملية السياسية المباشرة، وفي الوقت نفسه إرضائها حيث تكتفي بمنافع الاستقلالية التنظيمية والاقتصادية.

في ما يخص الشق الأول من التسوية، أي الفصل، يجب تأكيد حرفية المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة غرضها حماية البلاد من الأخطار الخارجية. وهذا الشق ينطوي على ثلاث نقاط مهمة:

- **السياسة العليا للبلد وقضايا الأمن القومي:** للمؤسسة العسكرية شواغلها في ما يخص هذه القضايا، فوفق الدستور المعدل في عام 2014 يمكن المؤسسة العسكرية المساهمة فيها من خلال مجلس الأمن القومي الذي يتألف من المسؤولين والعسكريين المعنيين، والذي يرئسه رئيس الجمهورية، ويتولّى (المجلس) مناقشة استراتيجية الأمن القومي وتحديده، ومعالجة مسائل السلم والحرب. ومن خلال هذه الصيغة تراعى هواجس الجيش، وفي الوقت نفسه لا يغدو الجيش صاحب الصوت المهيمن في هذه القضايا.

- **المشاركة السياسية والمناصب العامة:** يُحظر على المؤسسة العسكرية الانحياز إلى طرف سياسي دون آخر، فهي مؤسسة يجب أن تكون محايدة. ويُمنح أفراد المؤسسة حق التصويت والانتخاب، لكن لا يحق لهم الترشح إلى المناصب التنفيذية والتشريعية خلال الخدمة، ولا بعد التقاعد إلا بعد فترة معينة. ونظرًا إلى أن «استمرار انتشار ضباط الجيش المتقاعدين في أجهزة الإدارات المحلية أبقى على بعض نفوذ الجيش

في مجال صنع السياسات العامة»[13]، فإنه يجب حظر هذه المناصب على العسكريين المتقاعدين، ولا سيما تقلد مناصب المحافظين.

- حماية الشرعية الدستورية: يرى الجيش المصري أنه حامي الشرعية الدستورية في البلاد، كما نصّت على ذلك وثيقة السِّلمي بضغط من الجيش (انظر البند التاسع من الوثيقة في الملحق 1)، إلا أن هذا الدور يجب أن يكون محدَّدًا ومتفقًا عليه من سلطات الدولة (القضائية والتشريعية والتنفيذية)، من دون أن يستفرد الجيش في هذا الأمر.

أما ما يخص الشق الثاني من التسوية، أي تأكيد استقلالية المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، فيمكن معالجته من خلال النقاط الآتية:

• **تعيين الأفراد في المناصب العسكرية**: مع أن المناصب العسكرية العليا في الدول الديمقراطية الراسخة تكون في العادة من اختصاص السلطة المدنية المنتخبة، يمكن منح المؤسسة العسكرية في مصر الحق في ترشيح الأفراد لشغل المناصب العسكرية دون وزير الدفاع. أما المنصب الأخير فحسم الدستور المعدل في عام 2014 الأمر بأن نص على أنه يجب أن يكون من المؤسسة العسكرية، لكن هذا النص لا يمنع من أن يكون الوزير من الضباط المتقاعدين.

• **مسألة ميزانية الجيش والمصالح الاقتصادية**: يتعامل الجيش المصري بحساسية بالغة تجاه هذه المسألة، لذا فرض الجيش على معدّي الدستور المعدل لعام 2014 النص على أن تُدرج ميزانيته ضمن الموازنة العامة كرقم واحد. والحقيقة أن الدستور جعل من اختصاص مجلس الدفاع الوطني مناقشة ميزانية الجيش، ونص في المادة 203 منه على أنه عند مناقشة الميزانية يُضم رئيس هيئة الشؤون المالية إلى القوات المسلحة، ورئيسا لجنتي الخطة والموازنة والدفاع والأمن القومي في مجلس النواب. بمعنى أن الدستور أخرج سلطة مراقبة ميزانية الجيش من يد مجلس النواب. والواقع أنه يمكن طرح تصور بديل يراعي حساسية الجيش في منع كشف بنود

---

(13) أحمد عبد ربه، «العلاقات المدنية - العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟،» عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 2، العدد 6 (خريف 2013)، ص 159.

الميزانية على العامّة من خلال إحاطة مناقشة اللجنتين البرلمانيتين المعنيتين لميزانية الجيش بالسرية، لكن هذا ينبغي ألا يحول دون الفصل بين الجانب المدني في اقتصاد الجيش والجانب العسكري، بمعنى أن ميزانية الجيش وأوجه صرفها في المجالات العسكرية ربما تخضع لتلك السرية والتعامل الخاص، لكن الأصول الاقتصادية والاستثمارات ذات الطابع المدني يجب أن تخضع للشفافية وسلطة المراقبة من أجهزة الدولة المعنية.

• المحاكم والحصانة القانونية: إن تكريس استقلالية المؤسسة العسكرية يعني أن يُفصل بين المحاكم المدنية والعسكرية، وألا يخضع المدنيون للمحاكم العسكرية، إلا أن الدستور الجديد وضع من اختصاص المحاكم العسكرية النظر في الجرائم التي تتصل بالاعتداء على القوات المسلحة (المادة 204). وهنا يمكن الاتفاق على أن يُحال المدنيون المتهمون إلى محكمة مدنية تكون متخصصة بمثل هذه الجرائم. أما العسكريون فسيظلون خاضعين للمحاكم العسكرية في القضايا الجنائية. أما في شأن الحصانة القانونية فيمكن منحها إلى المسؤولين العسكريين عن الفترة الماضية فحسب، أسوة ببعض تجارب دول التحول الديمقراطي.

إن مصر ليست بدعًا من دول التحول الديمقراطي، حيث كانت «هناك حالات يضطر فيها القادة المدنيون إلى الدخول في مفاوضات أو تسويات أو منح الجيش امتيازات وضمانات خاصة لكسب ولائهم للنظام الديمقراطي»[14]، وباعتقادنا أن هذه التسوية تمثل حلًا واقعيًا يحقق مصالح الطرفين، المدني والعسكري، وهي في نهاية المطاف - إن تحققت - تعزز الانتقال التدريجي نحو الحكم المدني الديمقراطي.

لكن هذا السيناريو مشروط بمدى قدرة القوى السياسية والثورية على إعادة الاصطفاف مرة أخرى، لإبقاء جذوة ثورة 25 يناير، وهو ما يتطلب إنهاء حال العداوة بين القوى المدنية وحركة الإخوان المسلمين، من خلال قبول القوى الأولى بإعادة إدماج الثانية في الحياة السياسية ورفض الانتهاكات الممنهجة التي تمارس ضدهم، وفي الوقت نفسه على جماعة الإخوان المسلمين التخلي عن هدف عودة محمد

(14) Laurel E. Miller [et al.], *Democratization in Arab World: Prospects and Lessons from around the World* (Santa Monica, CA: RAND, 2012), p. 308.

مرسي إلى الحكم والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها، مقابل أن يتفق الطرفان على برنامج وطني لمقاومة الثورة المضادة وديناميات الدولة التسلطية وتغوّل العسكر على العملية السياسية.

ثالثًا: أثر العوامل الإقليمية والدولية في مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية

بقيت أخيرًا مسألة لا بد من أن نتطرق إليها هي أن العلاقات المدنية - العسكرية في مصر «ليست مهمة للمستقبل السياسي المحلي فقط، بل لها انعكاسات رئيسة على الاستقرار الإقليمي»[15]. لذا، نجد أن صيرورة هذه العلاقات، ولا سيما منذ 25 كانون الثاني/ يناير ومستقبلها يتأثران بمواقف قوى دولية وإقليمية؛ أهمها: الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ودول الخليج العربي.

في ما يخص إسرائيل، فإنها معنية في علاقاتها بمصر باستمرار معاهدة السلام الموقعة في عام 1979، وبسط الأمن في شبه جزيرة سيناء كي لا تكون ممرًا لتهريب الأسلحة أو دعم الجماعات المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة. ولا شك في أن إسرائيل تفضل التعامل مع المؤسسة العسكرية المصرية التي حرصت على الحفاظ على معاهدة السلام وضبط الحدود الشرقية، إذ ترى هذه المؤسسة في استمرار حال السلم مع إسرائيل مصلحة للأمن القومي المصري[16]. وبناء عليه، يمثل احتفاظ العسكر بنفوذهم في مصر «مصلحة قومية» لإسرائيل، في حين أن إضعاف نفوذهم يضر بهذه المصلحة، ومن هنا نجد أن النخب الإسرائيلية احتفت بعزل مرسي، كما وظّفت إسرائيل علاقاتها بالولايات المتحدة من أجل تأمين الاعتراف بحكومة ما بعد مرسي وعدم قطع مساعداتها عن مصر[17].

---

(15) Hillel Frish, «The Egyptian Army and Egypt's «Spring»,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (2013), p. 195.

(16) المصدر نفسه، ص 195-196.

(17) للاطلاع بالتفصيل على موقف إسرائيل من الجيش المصري وخطوته في 3 تموز/ يوليو، انظر: صالح النعامي، «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 41-49.

أما الولايات المتحدة الأميركية فأصبحت، منذ تحويل السادات سياسته في اتجاهها، تعتبر مصر حليفًا إقليميًا مهمًا، ولا سيما بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. وكما أشرنا من قبل اتجهت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إلى دعم الجيش المصري، لذا لم تُقم روابط سياسية وثيقة بالسلطة السياسية المدنية فحسب، بل أنشأت علاقات وثيقة بالمؤسسة العسكرية أيضًا. ويمكن القول إن الولايات المتحدة من المؤيدين التقليديين للمؤسسة العسكرية في مصر، وحتى مع اندلاع ثورة 25 يناير لم يتغير موقفها هذا، حيث عبّرت عن ارتياحها لتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية، ولما أطاح الجيش مرسي في 3 تموز/ يوليو 2013 لم تسمّه انقلابًا (وإن كانت اضطُرت إلى وقف المساعدات العسكرية لمصر[18] التزامًا بقانون الكونغرس الذي يحظر تقديم المساعدات لدولة أُطيحت حكومتها المنتخبة بانقلاب عسكري)، ثم اعترفت بالنظام الجديد وساندته عندما تأكد لها غلبته على أرض الواقع[19]. ولا شك في أنه كان لأمن إسرائيل حيز مهم في تحديد موقف الإدارة الأميركية من الانقلاب العسكري.

---

(18) منذ عام 1987 زادت المساعدات العسكرية الأميركية إلى مصر حتى وصلت قيمتها إلى 1.3 مليار دولار أميركي (من إجمالي مساعدات بقيمة 1.55 مليار دولار)، علمًا أن المساعدات العسكرية غير نقدية، بل تقدم في شكل أنظمة تسليح وقطع غيار وتدريب. وتشكل هذه القيمة 31 في المئة من ميزانية الدفاع المصرية، التي قدّرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) بنحو 4.21 مليارات دولار في عام 2012. ومن جهة ثانية تقدر قيمة المساعدات الكلية التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة منذ عام 1948 حتى عام 2012 بنحو 73.1 مليار دولار. للمزيد انظر:
Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» Congressional Research Service Report, January 10, 2014, p. 18 and 24, at <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>, retrieved on May 23, 2014.

(19) عبّر وزير الخارجية الأميركي جون كيري، خلال زيارته القاهرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 عن دعم خريطة الطريق، وأن واشنطن ستستمر في تقديم المساعدات إلى مصر في الشهور المقبلة. انظر: «كيري بالقاهرة: ندعم خارطة الطريق والشراكة مع حكومة منتخبة،» الجزيرة مباشر مصر، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، على الرابط: <http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/201311394446598162.htm>, retrived on January 25, 2014.

نستحضر هنا أيضًا تصريح كيري في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 الذي قال فيه إن جماعة الإخوان «سرقت ثورة 25 يناير»، انظر: «كيري: ثورة مصر أنجزها الشباب وسرقها الإخوان،» سي إن إن بالعربي، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، على الرابط: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/11/21/kerry.brotherhood/>, retrived on January 25, 2014.

أما بالنسبة إلى الدول الخليجية، ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، فنزعم أنها كانت الأكثر حرصًا على إبقاء الجيش صاحب اليد العليا في المشهد السياسي بعد 25 كانون الثاني/ يناير، كما دعمت خطوة الجيش في 3 تموز/ يوليو، ووظّفت علاقاتها الدولية لعدم إدانة تلك الخطوة وعدم اعتبارها انقلابًا عسكريًا، وأيدت خريطة المستقبل التي رعاها الجيش، فضلًا عن أنها وفّرت الدعم المالي لحكومتَي حازم الببلاوي وإبراهيم محلب لدعم الاقتصاد المصري مساهمة منها في استقرار البلاد، وتمثل هذا الدعم في منح مالية وودائع مالية ومواد نفطية ومساعدات لإنشاء مشروعات تنموية وصلت قيمتها منذ تموز/ يوليو 2013 حتى حزيران/ يونيو 2014 إلى نحو 21 مليار دولار[20]، بل إنها ساندت وصول عبد الفتاح السيسي إلى الرئاسة[21].

الحقيقة أن الموقف الخليجي في دعم المؤسسة العسكرية في مصر وهيمنتها على النظام السياسي، ليس مردّه إلى خوف دول الخليج من حكم الإخوان المسلمين في مصر، أو عودتهم إلى الحكم مرة أخرى فحسب، إنما ينبع من قلقها من سير مصر في طريق التحول الديمقراطي؛ الأمر الذي يرتب عليها استحقاقات داخلية، بالنظر إلى التأثير «الناعم» لمصر في المنطقة العربية. ومن هنا، لن يكون مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في مصر بمنأى عن التدخل الإقليمي والدولي.

---

(20) انظر: «المساعدات المالية الخليجية لمصر في عام تساوي مساعدات أمريكا في 13 عامًا،» الحياة، 8/ 5/ 2014 على الرابط: <http://alhayat.com/Articles/2227764>.

وانظر أيضًا: Rod Rodland, «Saudi Arabia Promises to Aid Egypt's Regime,» *New York Times*, 19/8/2013, <http://goo.gl/nzBCbY>, retrieved on January 30, 2014, and Adam Entous, Charles Levinson, and Ellen Knickmeyer, «Allies Thwart America in Egypt: Israel, Saudis and U.A.E. Support Military Moves,» *Wall Street Journal*, 19/8/2013 (http://goo.gl/0YUSsR), retrieved on January 30, 2014.

(21) كان لافتًا أن هذه الدول الداعمة للسيسي شاركت بأرفع مسؤوليها في حفل تنصيبه رئيسًا لمصر، في 8 حزيران/ يونيو 2014، على غرار ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز، وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وأمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، فضلًا عن ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.

خاتمة

اضطلع الجيش المصري بدور محوري في بناء الدولة المصرية الحديثة وفي الدفاع عنها، كما قاد عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي بدأت مع ثورة 23 يوليو 1952، وساهم في «معركة» التنمية والتحديث، فضلًا عن أنه مؤسسة ممثلة لمكوّنات المجتمع بأكملها (خصوصًا أنه يقوم على التجنيد الإلزامي). ونتيجة هذه العوامل يحظى الجيش المصري بمكانة مقدرة في نفوس المصريين الذين يرون فيه ملاذًا وملجأ في وقت الأزمات، ولا يرى (الجيش) نفسه حاميًا للبلد وهويته فحسب، بل حارسًا لإرادة الشعب أيضًا.

تاريخيًا، حظي التدخل المباشر للجيش المصري في الحياة السياسية المصرية إبان ثورة الضباط الأحرار بقبول شعبي، بسبب ارتباطه بالنضال الوطني الساعي إلى الاستقلال والنهضة الوطنية، إلا أنه منذ هزيمة 1967 بدأ الرفض الشعبي يتنامى لدور العسكر في السياسة، وإن كان هذا الدور تمثل في تربع مدني من المؤسسة العسكرية على سدة الرئاسة، وبقاء دور التأثير للمؤسسة العسكرية في مجريات الأمور من خلف الكواليس، واستمرارها حاميًا للنظام السلطوي[1].

منذ عام 1952 ظل نظام الحكم البريتوري، على تنويعاته، هو القائم. إلا أن هذا النظام وماهية العلاقات المدنية - العسكرية على نحو أوسع، تعرّضا لتحدٍّ مع

---

(1) أحمد عبد الله، «سؤال جديد في الساحة السياسية المصرية: هل يترجل راكب الحصان،» صحيفة العرب (القاهرة)، 1/ 9/ 1986، نقلًا عن: أحمد عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 164.

سقوط حسني مبارك بفعل ثورة 25 يناير الاحتجاجية. ومع أن مسار التحول الديمقراطي أصابه التعثر منذ إطاحة مبارك، خضع هذه المسار للتدافع بين المدنيين والعسكريين، وكانت هناك مؤشرات إلى البدء في إحداث تحول في طبيعة هذه العلاقات، لكن الجيش استغل الاحتجاجات المعارضة لمرسي في 30 حزيران/ يونيو 2013، وبشرعية الشارع وبتفويض من القوى السياسية المعارضة لحكم مرسي والإخوان المسلمين قام بالانقلاب على أول رئيس مدني منتخب للبلاد، لتعود البلاد من ثم إلى النظام البريتوري من جديد. وهكذا، تأكد بعد ثورة 25 يناير أن «الجيش المصري ليس أحد مؤسسات الدولة المصرية، بل إن كل مؤسسات هذه الدولة... مُجيّرة لصالحه، ولتبرير كل أدواره وترسيخ جميع امتيازاته. وتأكد أيضًا أن هذا الجيش لا يستطيع أن يبقى هادئًا إذا لم يعرف رأس الدولة المصرية بزة هذا الجيش»[2].

من خلال تناولنا جذور مسألة العلاقات المدنية - العسكرية وتحولاتها في مصر، يمكن أن نستشف الخلاصات المهمة الآتية:

- أن هناك عاملين يحددان علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة والمجتمع: ثقافة المجتمع وقيمه تجاه المؤسسة العسكرية، وهي ثقافة تقوم على احترام دورها الوطني وتقديره؛ وطبيعة المؤسسة العسكرية لجهة أنها لا ترى نفسها حامية لحدود الوطن فحسب، بل حارسة هوية البلد واستقراره وإرادة الشعب المصري. ولإصلاح العلاقات المدنية - العسكرية لا بد من تعزيز التنشئة الديمقراطية للمواطنين، وفي الوقت نفسه دمقرطة المؤسسة العسكرية نفسها واقتناعها بأن دورها يجب أن يقتصر على حماية البلد من الأخطار الخارجية وأن تترك السياسة للمدنيين.

- كانت المؤسسة العسكرية في تجاربها التاريخية لتدخلها المباشر في السياسة، تعتمد على شرعية شعبية، أو على قبول شعبي على الأقل، كما حصل في 23 تموز/ يوليو 1952، و25 كانون الثاني/ يناير 2011، وإلى حد ما في 3 تموز/ يوليو 2013. لذا كلما أحجم قطاع واسع من الشعب عن توفير مثل هذا الغطاء للجيش، فلن يكون بمقدور الأخير الانقضاض على الحكم أو اقتحام المجال السياسي.

---

(2) نايف السلمي، «الدولة في خدمة الجيش... الجيش يخدم القائد،» العربي الجديد 29/ 5/ 2014، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/efad7875-6388-450a-88eb-ebaae14344b7>.

- كانت المؤسسة العسكرية طوال أكثر من 60 عامًا تمارس نفوذًا عسكريًا على السياسة، إما حَكَمًا أو وصيًا أو حاكمًا. وحققت مكانة متميّزة في الدولة، ومكتسبات مؤسسية واقتصادية ليس من السهل التفريط بها أو إخضاعها لرقابة السلطة المدنية المنتخبة وإشرافها. ويبدو أن على المؤسسة العسكرية التعلم من تجارب التحول الديمقراطي الأخرى، إذ يمكن عن طريق التسوية مع النخب المدنية الحفاظ على مصالح المؤسسة العسكرية ككل، لكن ضمن الدستور والقانون.

- كانت العلاقات المدنية - العسكرية منذ عام 1952 تميل دائمًا إلى مصلحة الطرف العسكري، ولا سيما في ظل توحد المؤسسة العسكرية بتراتبيتها وانضباطيتها وسيادة مبدأ الطاعة فيها، فضلًا عن نزعتها الأبوية، في حين أن الأحزاب والقوى والنخب السياسية اتسمت بالضعف وعدم التوحد على مبدأ مدنية الدولة وإخراج العسكر من المعادلة السياسية. وأثبتت حوادث الأعوام الثلاثة الأخيرة في ظل هشاشة المؤسسات السياسية وضعف الأحزاب والقوى السياسية وتفرقها وتصارعها العبثي، أنه «لن يكون سهلًا ولا يسيرًا خروج الجيش من محيط العمل السياسي»[3]، أو إصلاح العلاقات المدنية - العسكرية. من هنا لا مناص من اتفاق القوى السياسية، خصوصًا العلمانية والإسلامية، على مدنية الدولة، كما أنه لا مناص من تقوية بنية هذه القوى وامتدادها الاجتماعي وممارستها السياسية، حيث تستطيع أن توازن قوة الجيش وأن تشكل حائط صد أمام تطلّعاته السلطوية. وهذا يقتضي أيضًا توافقًا بين القوى العلمانية والإسلامية تتنازل فيه الثانية عن المطالبة بعودة مرسي إلى الحكم في مقابل أن تقبل القوى الأولى بإعادة إدماج الإخوان المسلمين ضمن الحياة السياسية ورفض إقصائهم وإدانة الانتهاكات التي تعرضوا لها.

- أدّت العوامل الخارجية دورًا في عدم توازن العلاقات المدنية - العسكرية في مصر، ومنذ ثورة 25 يناير كان للقوى الإقليمية مقارنة بالقوى الدولية الدور الأبرز في هذه العلاقات.

---

(3) مصطفى علوي، «الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر،» مجلة الديمقراطية، العدد 52 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 49.

يعود تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة إلى حرص الجيش المصري على حماية مصالحه المؤسسية وتلبيتها؛ وامتلاكه نظرة أيديولوجية واضحة إلى الكيفية التي يجب أن تسير فيها الأمور في البلاد؛ فضلًا عن نفوره الشديد من الإسلام السياسي. وامتزاج هذه العوامل أفضى إلى أن يمثل الجيش عقبة رئيسة أمام التحول الديمقراطي في مصر، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت ثورة 25 يناير.

على الرغم من أن عقلية الهيمنة على المشهد السياسي هي العقلية التي لا تزال متحكمة بالمؤسسة العسكرية المصرية، فإن الشعب المصري الذي كسر حاجز الخوف في ثورة 25 يناير ربما يفرض على هذه المؤسسة تغيير عقليتها إذا وجد أنها عقبة في وجه تحقيق تطلّعاته وطموحاته بـ «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية».

ملحقان

الملحق (1)

البنود ذات الصلة بالعلاقات المدنية - العسكرية في الوثائق والإعلانات والنصوص الدستورية منذ ثورة 25 يناير وفي دستور عام 1971

الوثيقة أو الإعلان أو النص الدستوري	البنود ذات الصلة
الإعلان الدستوري، آذار/ مارس 2011[أ]	المادة 54: ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطني» ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبيّن القانون اختصاصاته الأخرى. المادة 56: [مادة تنص على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد].
وثيقة السُّلمي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011[ب]	المادة 9: الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها.... يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا ضمن الميزانية العامة للدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب. المادة 10: ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطني» يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها....

يتبع

تابع

الإعلان الدستوري المكمّل، حزيران/ يونيو 2012[ج]	المادة 53 مكررة: يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع. المادة 53 مكررة 1: يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. المادة 60 مكررة: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة - تمثل أطياف المجتمع - لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها.... المادة 60 مكررة 1: إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصًا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يومًا....
دستور عام 2012[د]	الديباجة: قواتنا المسلحة مؤسسة وطنية محترفة محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي.... المادة 146: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة إلى خارج الدولة، إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية عدد الأعضاء. المادة 147: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم...؛ على النحو الذي ينظمه القانون. المادة 193: ينشأ مجلس للأمن القومي يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والعدل، والصحة، ورئيس المخابرات العامة، ورئيسي لجنتي الدفاع والأمن القومي بمجلسي النواب والشورى. ويختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بأنواعها شتى، واتخاذ ما يلزم لاحتوائها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج والإجراءات اللازمة للتصدي لها على المستويين الرسمي والشعبي....

يتبع

	المادة 195: وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويُعين من بين ضباطها. المادة 197: ينشأ مجلس للدفاع الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع. ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، ويجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة.... المادة 198: القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها. ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة؛ ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى....
الدستور المعدل لعام 2014[هـ]	المادة 201: وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعين من بين ضباطها. المادة 203: ينشأ مجلس الدفاع الوطني، برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع. ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة،... ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة... وعند مناقشة الموازنة يُضم رئيس هيئة لشئون المالية للقوات المسلحة، ورئيسا لجنتي الخطة والموازنة، والدفاع والأمن القومي بمجلس النواب.... المادة 204:... لا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداءً مباشرًا على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التي تمثل اعتداءً مباشرًا على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم....

يتبع

تابع

الدستور المعدل لعام 2014[د]	المادة 234 (مادة انتقالية): يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتسري أحكام هذه المادة لدورتين رئاسيتين كاملتين اعتبارًا من تاريخ العمل بالدستور.
دستور عام 1971 وتعديلاته[و]	المادة 143: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبيّن في القانون.... المادة 150: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب. المادة 182: ينشأ مجلس يسمى «مجلس الدفاع الوطني» ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى. المادة 183: ينظم القانون القضاء العسكري، ويبيّن اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور.

المصادر:

(أ) المصري اليوم، 30/ 3/ 2011، على الرابط: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122361>.

(ب) علمًا أن الوثيقة لم تقر بسبب رفض القوى السياسية والثورية لها. موقع مصراوي، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، على الرابط: <http://www.masrawy.com/news/Egypt/Politics/2011/November/2/4559080.aspx%2F4559080.aspx>.

(ج) موقع مصراوي، 17 حزيران/ يونيو 2012، على الرابط: <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/June/17/5114823.aspx>.

(د) الجريدة الرسمية، 25 كانون الأول/ ديسمبر 2012، على الرابط: <https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/Constitution_2012.pdf>.

(هـ) موقع دستور مصر، 14-15كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط: <http://dostour.eg/>.

(و) ظل هذا الدستور معمولًا به حتى إطاحة مبارك في 11 شباط/ فبراير 2011. الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=73#.U6cHnRGKDIU>.

الملحق (2)

التسلسل الزمني للحوادث في مصر منذ ثورة 25 يناير

التاريخ	الحدث
	2011
25 كانون الثاني/ يناير	بدء التظاهرات السلمية في عدد من المدن المصرية، احتجاجًا على تردي الأوضاع في مصر وممارسات وزارة الداخلية، ورفع شعارات «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية».
28 كانون الثاني/ يناير	الاحتجاجات تعم مختلف أنحاء مصر في «جمعة الغضب»، وانسحاب قوى الشرطة والأمن من الشوارع، ونزول الجيش إليها، وترحيب المحتجين بتدخل الجيش، ورفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام».
31 كانون الثاني/ يناير	إعلان المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عثمان أن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لجميع المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية.
2 شباط/ فبراير	آلاف من مؤيدي مبارك يهاجمون المعتصمين في ميدان التحرير على الخيول والجمال، وآخرون يقذفونهم بالمولوتوف من فوق أسطح العمارات، في ما سمي «موقعة الجمل»، والجيش يرفض التدخل ملتزمًا الوقوف على الحياد.
9 شباط/ فبراير	إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان رقم 1، وإعلانه تأييد «مطالب الشعب المشروعة».
11 شباط/ فبراير	إعلان عمر سليمان نائب الرئيس عن تنحي الرئيس حسني مبارك، وتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي. إعلان المجلس البيان رقم 2 الذي التزم رعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي إلى تحقيقها من أجل تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.
13 شباط/ فبراير	إصدار المجلس الأعلى البيان رقم 5 الذي أعلن فيه حل مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور، وتولي المجلس إدارة شؤون البلاد لمدة ستة شهور أو لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة.
26 شباط/ فبراير	انتهت اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشري من التعديلات الدستورية المقترحة، وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا بمواد الدستور التي أُدخلت تعديلات عليها.

يتبع

تابع

3 آذار/ مارس	استقالة حكومة أحمد شفيق والمجلس العسكري يكلف عصام شرف بتشكيل الحكومة.
19 آذار/ مارس	تنظيم الاستفتاء على تعديل الدستور المصري، و77.27 في المئة من المصريين يوافقون على التعديلات الدستورية التي تمهد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.
30 آذار/ مارس	إصدار المجلس العسكري إعلانًا دستوريًا.
3 آب/ أغسطس	بدء محاكمة مبارك.
9 تشرين الأول/ أكتوبر	وقوع حوادث ماسبيرو التي قمعت فيها الشرطة العسكرية والأمن المركزي احتجاجات الأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، الأمر الذي أدى إلى مقتل 25 مواطنًا قبطيًا.
18 تشرين الثاني/ نوفمبر	آلاف الغاضبين من الحكم العسكري يحتجون في ميدان التحرير ومدن أخرى في جمعة «المطلب الواحد» على «وثيقة السلمي» التي تعطي صلاحيات فوق دستورية للقوات المسلحة، ومطالبين بسرعة نقل السلطة من المجلس العسكري إلى حكومة مدنية منتخبة.
19 تشرين الثاني/ نوفمبر	بداية حوادث شارع محمد محمود في منطقة وسط البلد بين بعض الحركات الشبابية وأهالي الشهداء ومصابي الثورة الذين أصروا على الاعتصام في ميدان التحرير، وقوات الشرطة والأمن المركزي والصاعقة والشرطة العسكرية، وأدت هذه الحوادث التي استمرت ستة أيام إلى مقتل 42 شخصًا وإصابة المئات.
22 تشرين الثاني/ نوفمبر	طنطاوي يدلي بخطاب أعلن فيه قبول استقالة حكومة شرف وأنه ملتزم إجراء الانتخابات البرلمانية في مواقيتها المحددة وإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية قبل نهاية شهر حزيران/ يونيو 2012.
25 تشرين الثاني/ نوفمبر	الآلاف يحتشدون في ميدان التحرير في جمعة «الفرصة الأخيرة»، ويطالبون إنهاء الحكم العسكري والمجلس العسكري يكلف كمال الجنزوري تأليف حكومة إنقاذ وطني.
28 تشرين الثاني/ نوفمبر	الملايين يدلون بأصواتهم في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب التي أجريت على ثلاث مراحل وانتهت في 19 كانون الثاني/ يناير 2012.
16 كانون الأول/ ديسمبر	اندلاع حوادث مجلس الوزراء بين قوات الأمن والجيش ومتظاهرين أمام مبنى مجلس الوزراء احتجاجًا على تعيين الجنزوري رئيسًا لمجلس الوزراء، وأسفرت عن ثلاثة قتلى وعشرات المصابين.
23 كانون الأول/ ديسمبر	الآلاف يحتشدون في شوارع القاهرة ومدن أخرى لمطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة، ويعبرون عن غضبهم بعد مقتل 17 شخصًا خلال احتجاجات على مدى أيام عدة.

يتبع

تابع

2012	
3-4 كانون الثاني/ يناير	الجولة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب وحزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين يحصل على أكثر من 40 في المئة من مقاعد المجلس، يليه حزب النور السلفي الذي حصل على أكثر من 20 في المئة من المقاعد.
23-24 أيار/ مايو	إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي انتهت بتصدر مرسي وشفيق.
2 حزيران/ يونيو	الحكم على مبارك بالسجن المؤبد لدوره في قتل متظاهرين.
13 حزيران/ يونيو	إصدار مرسوم يسمح للشرطة العسكرية والمخابرات الحربية باعتقال المدنيين في خطوة قال منتقدون إنها محاولة لإعادة حالة الطوارئ التي طبقت لعقود وانتهى أجلها في 31 أيار/ مايو.
14 حزيران/ يونيو	المحكمة الدستورية تقضي بحل البرلمان.
16-17 حزيران/ يونيو	انعقاد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وفوز محمد مرسي مرشح الإخوان في الانتخابات بـ 51.7 في المئة من الأصوات.
17 حزيران/ يونيو	المجلس العسكري يصدر إعلانًا دستوريًا مكملًا.
30 حزيران/ يونيو	مرسي يؤدي اليمين الدستورية رئيسًا لمصر.
12 آب/ أغسطس	إقالة مرسي عددًا من كبار قادة الجيش، وفي مقدمهم طنطاوي وسامي عنان.
19 تشرين الثاني/ نوفمبر	انسحاب ليبراليين ومسيحيين من الجمعية التأسيسية المشكلة لصوغ دستور جديد.
22 تشرين الثاني/ نوفمبر	مرسي يعلن الإعلان الدستوري الذي منحه صلاحيات أكبر، وأعطى قرارات حصانة من المراجعة القضائية ومنع المحاكم من حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى.
30 تشرين الثاني/ نوفمبر	انتهاء الجمعية التأسيسية من صوغ الدستور، ومرسي يحدد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر للاستفتاء على الدستور.
4 كانون الأول/ ديسمبر	خروج آلاف المحتجين أمام القصر الرئاسي مطالبين بكتابة دستور جديد وإلغاء الاستفتاء، ووقوع قتلى بين المتظاهرين.
15-22 كانون الأول/ ديسمبر	إقرار المصريين الدستور بـ 63.8 في المئة.
2013	
4 كانون الثاني/ يناير	مرسي يجري تعديلًا وزاريًا على حكومة هشام قنديل، بتغيير 10 وزراء، وتعيين اللواء محمد إبراهيم وزيرًا للداخلية.

يتبع

تابع

9 كانون الثاني/ يناير	مجلس الشورى يوافق مبدئيًا على قانون انتخاب «مجلس النواب» والرئاسة تعلن بدء الإجراءات لانتخابات مجلس الشعب في 25 شباط/ فبراير.
25 كانون الثاني/ يناير	مئات الآلاف ينظمون احتجاجات ضد مرسي والإخوان المسلمين بمناسبة الذكرى الثانية للثورة التي أطاحت مبارك، واندلاع اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين في عدد من المحافظات.
7 أيار/ مايو	مرسي يُجري تعديلات وزارية على حكومة قنديل.
23 حزيران/ يونيو	الجيش المصري يمهل الحكم والمعارضة أسبوعًا للتوافق، ويتعهد بضمان سلامة المتظاهرين في 30 حزيران/ يونيو.
28 حزيران/ يونيو	بداية اعتصام معارضي محمد مرسي في ميدان التحرير وعدد من المحافظات للمطالبة برحيل مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.
30 حزيران/ يونيو	ملايين المصريين يتظاهرون مطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة. إقامة جماعة «الإخوان المسلمين» وعدد من القوى الإسلامية اعتصامًا في ميدان رابعة العدوية دعمًا لـ «مرسي»، ورفضًا لمطالب الانتخابات الرئاسية المبكرة.
1 تموز/ يوليو	استمرار التظاهرات واسعة النطاق، والجيش يمهل الجانبين مهلة 48 ساعة «لتحقيق مطالب الشعب».
3 تموز/ يوليو	إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بمشاركة شيخ الأزهر وبابا الأقباط وقوى سياسية وشبابية، خريطة مستقبل وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيسًا موقتًا للبلاد، وتعطيل العمل بالدستور، والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، وتأليف حكومة كفاءات وطنية ولجنة لمراجعة التعديلات الدستورية. وأنصار مرسي يعلنون الاعتصام المفتوح في ميداني رابعة العدوية والنهضة لحين عودته إلى الحكم.
8 تموز/ يوليو	تفريق قوات الجيش والشرطة خلال صلاة الفجر اعتصام «دار الحرس الجمهوري»، الأمر الذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى من رافضي عزل مرسي.
9 تموز/ يوليو	تكليف حازم الببلاوي تشكيل حكومة جديدة.
18 تموز/ يوليو	الرئيس الموقت عدلي منصور يصدر إعلانًا دستوريًا موقتًا.
24 تموز/ يوليو	السيسي يدعو المصريين للنزول في تظاهرات في 26 تموز/ يوليو لمنحه تفويضًا بالتعامل مع ما سماه «العنف والإرهاب المحتمل».
26 تموز/ يوليو	تظاهرات حاشدة بميدان التحرير ومحافظات عدة تلبية لدعوة السيسي منحه إلى التفويض.

يتبع

تابع

14 آب/ أغسطس	قيام قوات الشرطة والجيش بفض اعتصامي أنصار محمد مرسي في ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة، وإعلان حظر التجوال الليلي في 12 محافظة، وفرض حالة الطوارئ لمدة شهر. ووزارة الصحة تعلن سقوط أكثر من 570 قتيلًا (وفق الإحصاء الرسمي)، فيما أعلن «تحالف دعم الشرعية» المؤيد لمرسي أن قتلى فض الاعتصام وصل إلى 2200 شخص، فضلًا عن آلاف الجرحى.
15 آب/ أغسطس	انطلاق سلسلة تظاهرات احتجاجية من الرافضين «الانقلاب العسكري» على الرئيس المنتخب في مدن مصرية عدة.
1 كانون الأول/ ديسمبر	انتهاء لجنة الخمسين لتعديل الدستور التي عينها الرئيس الموقت في 1 أيلول/ سبتمبر، من إقرار المشروع النهائي للتعديلات الدستورية.
25 كانون الأول/ ديسمبر	إعلان مجلس الوزراء جماعة الإخوان المسلمين جماعة «إرهابية».
2014	
14-15 كانون الثاني/ يناير	تنظيم الاستفتاء العام على الدستور المعدل الذي شارك فيه 38.6 في المئة من الناخبين، وأيده 98.1 في المئة من المصوتين.
26 كانون الثاني/ يناير	الرئيس الموقت عدلي منصور يُجري تعديلًا على «خريطة المستقبل»، فيقدم الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية.
27 كانون الثاني/ يناير	المجلس العسكري يصدر بيانًا يعرب فيه عن عدم ممانعته ترشح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية المقبلة، فالمجلس لم يكن في وسعه «إلا أن يتطلع باحترام وإجلال لرغبة الجماهير» من الشعب المصري في ترشيح السيسي لرئاسة الجمهورية وهي «تعتبره تكليفًا والتزامًا». والرئيس المصري الموقت يصدر قرارًا بترقية السيسي إلى رتبة مشير.
24 شباط/ فبراير	حازم البيلاوي يتقدم باستقالة حكومته، والرئيس منصور يكلف بتشكيل الوزارة إبراهيم محلب وزير الإسكان السابق والعضو في لجنة السياسات في الحزب الوطني المنحل.
8 آذار/ مارس	الرئيس الموقت منصور يصدر قانون الانتخابات الرئاسية الذي يلقى معارضة القوى السياسية بسبب تحصينه قرارات اللجنة العليا للانتخابات ضد أي طعون، إلا أن القوى توافق على القانون بعدئذ مع إصرار الرئيس عليه.
26 آذار/ مارس	عبد الفتاح السيسي يعلن في خطاب عام استقالته من منصبه، وعزمه الترشح للانتخابات الرئاسية، حرصًا على «خدمة الوطن»، و«امتثالًا لنداء جماهير واسعة من الشعب المصري طلبت مني التقدم لنيل هذا الشرف».
27 آذار/ مارس	تعيين الفريق أول صدقي صبحي وزيرًا للدفاع، والفريق محمود حجازي رئيسًا للأركان.

يتبع

تابع

14 نيسان/ أبريل	عبد الفتاح السيسي يتقدم بأوراق ترشحه رسميًا لانتخابات الرئاسة.
28 نيسان/ أبريل	حكم قضائي بحظر نشاط حركة 6 أبريل.
7 أيار/ مايو	إعلان معارضين في بروكسل تأسيس تحالف سياسي جديد «لاسترداد ثورة يناير واستعادة المسار الديمقراطي».
26-28 أيار/ مايو	شهدت الانتخابات الرئاسية تنافسًا بين وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي.
4 حزيران/ يونيو	لجنة الانتخابات الرئاسية تعلن رسميًا فوز السيسي بـ 96.6 في المئة، في حين بلغت المشاركة 47.4 في المئة من مجموع الناخبين.
8 حزيران/ يونيو	السيسي يؤدي اليمين الدستورية رئيسًا لمصر.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

المراجع

1- العربية

كتب

أمين، جلال. الدولة الرخوة في مصر. القاهرة: سينا للنشر، 1993.

الأيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

بلقزيز، عبد الإله ويوسف الصواني (تحرير). الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

بوتر، ديفيد [وآخرون]. الدمقرطة: التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم. ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف. ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2011.

الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

حسن، حمدي عبد الرحمن. العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996.

الخوري، فؤاد إسحق. العسكر والحكم في البلدان العربية. لندن: دار الساقي، 1990. (سلسلة بحوث اجتماعية)

دايموند، لاري. الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي. ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1995.

الديموقراطية والصحوة العربية الثانية. بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2012.

زرنوقة، صلاح سالم. أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

السعداوي، عاطف (محرر). نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر: بحوث ودراسات الندوة الفكرية التي نظمها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. تقديم مصطفى كامل السيد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

عبد الرحمن، عمرو (تحرير). تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012. (سلسلة قضايا حركية ؛ 27)

عبد الله، أحمد (محرر). الجيش والديمقراطية في مصر. القاهرة: سينا للنشر، 1990.

عبد الملك، أنور. المجتمع المصري والجيش، 1952-1973. ط2. القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2005.

قرني، بهجت (إشراف وتحرير). الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

محفوض، عقيل سعيد. جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

نجيب، محمد. كنتُ رئيسًا لمصر. ط 2. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984.

دوريات

«الأحزاب المصرية قلقة من القانون الجديد لانتخاب البرلمان.» الحياة: 6/ 6/ 2014.

إدريس، وفاء. «العسكرة والثورة المصرية: احتواء أفضى إلى قتل.» العربي الجديد: 31/ 5/ 2014.

«إقرار الدستور المصري بموافقة 98.1 ٪ من الناخبين.» الحياة: 18/ 1/ 2013. على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/594242>, retrieved on January 25, 2014.

براني، زولتان. «مواقف الجيوش من الثورات.» سياسات عربية: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

بشارة، عزمي. «الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة.» سياسات عربية: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

«بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ.» الشروق (القاهرة): 25/ 3/ 2012. على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>, retrieved on December 15, 2013.

«الجيش المصري يقرض البنك المركزي مليار دولار.» الشرق الأوسط: 3/ 12/ 2011. على الرابط:

<http://aawsat.com/details.asp?section=6&article=652608&issueno=12058#.U5wKuBGKDIU>.

حمزاوي، عمرو. «الكتابة السياسية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.» مجلة الديمقراطية: العدد 52، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

حمزاوي، عمرو. «مصر بعد 3 تموز/ يوليو 2013.. عن العلاقات المدنية العسكرية.» الشروق (القاهرة): 12/ 10/ 2013. على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=e9afc45e-b122-4906-8c9c-161d3173e6b6>, retrieved on December 18, 2013.

سلامة، معتز. «الجيش والسياسة في مصر ما بعد مبارك.» مجلة الديمقراطية: العدد 48، تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=400>, retrieved on December 15, 2013.

السلمي، نايف. «الدولة في خدمة الجيش... الجيش يخدم القائد.» العربي الجديد: 29/ 5/ 2014.

«السيسي: الجيش لا يملك 60 ٪ من الاقتصاد والمساعدات ليست «تسولًا».» **العربي الجديد**: 19/ 5/ 2014. على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/economy/91816561-71f4-441b-9f0b-19bf9268f6e4>, retrieved on May 23, 2014.

الطويل، أماني. «معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

عبد ربه، أحمد. «العلاقات المدنية - العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟.» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**: السنة 2، العدد 6، خريف 2013.

عبد الفتاح، بشير. «الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية.» **السياسة الدولية**: العدد 184، نيسان/ أبريل 2011.

______. «بين يناير 2011 ويوليو 2013.. جيش مصر في قلب العاصفة.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

علوي، مصطفى. «الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر.» **مجلة الديمقراطية**: العدد 52، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

عواد، هاني. «من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

فكري، مروة. «المؤسسات الأمنية والحراك الثوري.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

«قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 32 لسنة 1979 بشأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية.» **الجريدة الرسمية**: العدد 4، 25 كانون الثاني/ يناير 1979.

قنديل، وائل. «معاهدة فيرمونت بين الرئيس والقوى الوطنية.» **الشروق (القاهرة)**: 7/ 7/ 2012.

«المجلس العسكري يدعو السيسي إلى الاستجابة لرغبة الشعب المصري.» **الحياة**: 27/ 1/ 2014. على الرابط: <http://alhayat.com/Details/597213>.

«المساعدات المالية الخليجية لمصر في عام تساوي مساعدات أمريكا في 13 عامًا.» **الحياة**: 8/ 5/ 2014.

النعامي، صالح. «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

هلال، علي الدين. «دراما «الانتقال»: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد «الربيع العربي».» السياسة الدولية: العدد 193، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

الدراسات والتقارير

إبراهيم، حسنين توفيق. «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري.» موقع مركز الجزيرة للدراسات، 14 شباط/ فبراير 2013. <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953348314 38.html>.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدمًا، 5-6 حزيران/ يونيو 2011.»
<http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf>.

حسن، حمدي عبد الرحمن. «نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية: أفريقيا نموذجًا.» في: **واقع الأمة.. بين الثورات والمرحلة الانتقالية: تقرير ارتيادي (إستراتيجي) محكم يصدر سنويًا عن مجلة البيان**، الإصدار العاشر، الرياض: منشورات مجلة البيان، 1433هـ/ 2013م.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر.» **أوراق كارنيغي** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط): آب/ أغسطس 2012.
<http://carnegieendowment.org/files/officers_republic_arabic.pdf>.

عاشور، عمر. «المؤسسات المسلحة في الدساتير المصرية 1923-2013.» رأي، مركز بروكنجز الدوحة، 14 كانون الثاني/ يناير 2014، على الرابط:
<http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2014/01/14-egypt-security-insitutions-constitutions-ashour>.

______. «هل سقط حكم العسكر في مصر؟.» الجزيرة نت: 15 آب/ أغسطس 2012.

عبد الفتاح، بشير. «مفاجآت الانتخابات الرئاسية المصرية.» الجزيرة نت: 4 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/923c4543-0930-479a-8f60-a1b0b8d2c5d7>.

______. «تقنين الدور السياسي للجيش المصري.» الجزيرة نت: 26 حزيران/ يونيو 2012.

عزام، مها. «المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية.» مذكرة إحاطة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشاتام هاوس، أيار/ مايو 2012.
<http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/bp0512_azzam_arabic.pdf>, retrieved on January 7, 2014.

عواد، هاني. «مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى.» تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

«مجلس السلم والأمن الأفريقي ينتقد ترشيح السيسي.» الجزيرة نت: 21 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/c18f8604-bdbb-448f-adc3-553fd6e727a0>.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، «دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر.» 15 كانون الثاني/ يناير 2014.
<http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>, retrieved on January 25, 2014.

منظمة «هيومان رايتس ووتش». «مصر - قانون الاجتماعات العامة الجديد شديد التقييد.» 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

______. «مصر - لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد 4 شهور.» 10 كانون الأول/ ديسمبر 2013.
<http://www.hrw.org/ar/print/news/2013/12/10/4>, retrieved on January 20, 2014.

2- الأجنبية

Books

Abdel-Malek, Anouar. *Egypt, Military Society: The Army Regime, The Left, and Social Change under Nasser*. Translated by Charles Lam Markmann. New York, NY: Random House, 1968.

Bruneau, Thomas C. and Scott D. Tollefson (eds.). *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations.* Austin, TX: University of Texas Press, 2006.

Cook, Steven A. *Ruling But Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.

Danopoulos, Constantine P. *Military Disengagement from Politics.* London; New York: Routledge, 1998.

Diamond, Larry and Marc F. Plattner (eds.). *Civil-military Relations and Democracy.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Finer, S. E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Poilitics.* New York: Frederick A. Praeger, 1962.

Houngnikpo, Mathurin C. *Guarding the Guardians: Civil-Military Relations and Democratic Governance in Africa.* London: Ashgate, 2010.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations.* 13th ed. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1998.

Jensen, Carsten (ed.). *Developments in Cicil-Military Relations in the Middle East.* Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2008.

Miller, Laurel E. [et al.]. *Democratization in Arab World: Prospects and Lessons from around the World.* Santa Monica, CA: RAND, 2012.

Periodicals

Cottey, Andrew, Timothy Edmunds, and Anthony Forster. «The Second generation Problematic: Rethinking Democracy and Civil-Military Relations.» Armed *Forces and Society*: vol. 29, no. 1, Fall 2002.

Entous, Adam, Charles Levinson, and Ellen Knickmeyer. «Allies Thwart America in Egypt: Israel, Saudis and U.A.E. Support Military Moves.» *Wall Street Journal*: 19/8/2013.

Frish, Hillel. «The Egyptian Army and Egypt's «Spring».» *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 2, 2013.

International Crisis Group. «Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF.» *Middle East Report*: no. 121, 24 April 2012. <http://www.crisisgroup.

org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Egypt/121-lost-in-transition-the-world-according-to-egypts-scaf.pdf>, retrieved on December 20, 2013.

Journal of Strategic Studies: vol. 36, no. 2, 2013.

Kirkpatrick, David D. «Egyptians Say Military Discourages an Open Economy.» *New York Times*: 17/2/2011. at <http://www.nytimes.com/2011/02/18/world/middleeast/18military.html?pagewanted=all&_r=0>.

Kuru, Ahmet T. «Egypt's Transition Two Years Later: A Turkish Perspective.» *Foreign Policy Trip Reports*: no. 47, 29 January 2013. <http://www.brookings.edu/blogs/up-front/posts/2013/01/29-egypt-turkey-kuru>.

Marshall, Shana and Joshua Stacher. «Egypt's Generals and Transnational Capital.» *Middle East Report*: no. 262, Spring 2012.

Rodland, Rod. «Saudi Arabia Promises to Aid Egypt's Regime.» *New York Times*: 19/8/2013.

Schiff, Rebeca L. «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance.» *Armed Forces and Society*: vol. 22, no. 1, Fall 1995.

Yildirim, A. Kadir. «Military, Political Islam, and the Future of Democracy in Egypt.» *Insight Turkey*: vol. 15, no. 4, 2013.

Reports

Sharp, Jeremy M. «Egypt: Background and U.S. Relations.» Congressional Research Service Report, January 10, 2014.

Varol, Ozan. «Egypt's Non-Democratic Coup d'Etat.» Opinio Juris, July 16, 2013. <http://opiniojuris.org/2013/07/16/guest-post-egypts-non-democratic-coup-detat/>, retrieved on January 15, 2014.

Kříž, Zdeněk. «Civilian–Military Relations in a Democracy.» May 2, 2012. <http://www.eduinitiatives.org/sites/default/files/10.%20Kriz%20-%20Civilian-Military%20Relations%20in%20a%20Democracy.doc>.

Younis, Mohamed. «Majority of Egyptians Want Military out of Politics.» Gallup, 22 June 2012. <http://www.gallup.com/poll/155303/majority-egyptians-military-politics.aspx>, retrieved on January 10, 2014.

فهرس عام

هذا الكتاب

تُعد علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة من الإشكاليات الرئيسة في مصر منذ ثورة 23 يوليو 1952، إلا أن قيام ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت الرئيس حسني مبارك جعل هذه الإشكالية تحتل صدارة الجدل السياسي في مصر، ولا سيما بعدما تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية، ثم قيام الجيش في 3 تموز/يوليو 2013 بعزل أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر المعاصر. وتُعدّ علاقة المؤسسات السياسية المدنية بالمؤسسة العسكرية من العوامل المؤثرة في عملية الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي. وهذا الكتاب يحاول اكتشاف ديناميات السياسة والتحول الديمقراطي في مصر في ضوء العلاقات المدنية – العسكرية، ولهذه الغاية رصد جذور العلاقات المدنية والعسكرية وتحولاتها التاريخية، وعرض لأنظمة الحكم منذ ثورة 23 يوليو، والكيفية التي خضعت بها للنفوذ العسكري، ودرس طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية عقب ثورة 25 يناير، وحاول استشراف مصائر هذه العلاقات في ضوء وقائع الأحوال الجارية في مصر.

هاني سليمان

حاز الماجستير في دراسات العالم الإسلامي من جامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعمل باحثًا منذ سنة 1994 في بعض مراكز الدراسات في الأردن ودولة الإمارات، وتخصص بقضايا الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في البلدان العربية.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-614-445-044-4

